

إدارة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية  
دراسة الحالة "مصرف الشريعة مانديري مالانج"  
رسالة ماجستير

في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب: عصام ميلاد عمران ميلاد

رقم التسجيل: 14801022



جمهورية إندونيسيا

قسم الاقتصاد الإسلامي

كلية الدراسات العليا

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية

2016 أغسطس

الاستهلال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾

(سورة البقرة الآية 278)

## الاهداء

إلى من أحمل اسمك بكل فخر إلى من كنت له الأمل الذي راوده في حياته فحلم ان  
يراني في مثل هذا اليوم لكن قدره سبحانه حال بينه وبين ذلك اسأل الله أن يتغمده  
بواسع رحمته ويدخله فسيح جناته... أي

إلى حكمتي .... وعلمي

إلى أدبي ..... وحلمي

إلى طريقي .... المستقيم

إلى طريق ..... الهداية

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى من حصد الأشواك عن دري لي مهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله .... أمي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على أنفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة .... إخوتي

## الشكر والتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، ولا يطيب النهار إلا بذكرك ، ولا يطيب العمل إلا بالإخلاص لك ... بعد أن من الله تعالى علي بإتمام هذه الرسالة فإنني لا أنسى أن أقدم الشكر لكل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة حتى خرجت في قلبها الحالي. إنطلاقاً من قوله تعالى: " أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ " (لقمان آية 12) ، ومن قول الرسول صلى الله عليه وسلم " من صنع إليكم معروفاً فكافئوه " وإيماناً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فاني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة:

1. البرفيسور الدكتور الحاج موجبا راهرجو ، مدير جامعة مولانا الملك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.
  2. عميد كلية الدراسات العليا الأستاذ الدكتور بحر الدين ، والدكتور نور اسناوي رئيس قسم الاقتصاد الاسلامي بجامعة مولانا الملك إبراهيم الإسلامية الحكومية.
  3. والدكتور منير عابدين بصفته المشرف الأول ، والدكتور أحمد جلال الدين بصفته المشرف الثاني ، اللذان وجهها الباحث وأرشده - حتى وصل بالرسالة إلى ماهي عليه الآن.
  4. وكل الشكر والتقدير إلى من زرعوا التفاؤل بديننا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، وربما دون أن يشعروا بدورهم.
- وختاماً: فإن كان من كمال وتوفيق فهو حتماً من الله تبارك وتعالى، وإن كان من خطأ أو تقصير فحتماً هو من نفسي البشرية والشيطان.

## موافقة المشرفين

بعد الاطلاع على رسالة الماجستير التي أعدها الطالب

الاسم : عصام ميلاد عمران ميلاد.

رقم التسجيل : 14801022

عنوان الدراسة : (إدارة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية)

دراسة حالة مصرف الشريعة مانديري مالانج

وافق المشرفان على تقديمها إلى مجلس المناقشة

مالانج،

المشرف الأول

الدكتور: منير عابدين .....

رقم التوظيف : 197307192005011003

المشرف الثاني:

مالانج،

الدكتور: أحمد جلال الدين .....

رقم التوظيف: 197204202002121003

اعتماد رئيس قسم الاقتصاد الاسلامي

الدكتور: نور اسناوي

رقم التوظيف: 197112111999031003

## الموافقة واعتماد اللجنة المناقشة

إن رسالة الماجستير تحت عنوان: (إدارة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية)

دراسة حالة مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج

التي أعدها الطالب:

الاسم عصام ميلاد عمران ميلاد . رقم التسجيل: 14801022.

قد دافع الطالب عن هذه الرسالة أمام مجلس المناقشة ويقر قبولها شرطاً للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي ، وذلك في يوم الخميس بتاريخ 2016/8/19م.

ويتكون مجلس المناقشة من السادات:

الدكتور: مفتاح الهدى	رئيساً مناقشاً
رقم التوظيف : 197310022000031002	.....
الدكتور: نور اسناوي	مناقشاً أساسياً
رقم التوظيف: 197112111999031003	.....
الدكتور: منير عابدين	مشرف أول ومناقشاً
رقم التوظيف 197204202002121003	.....:
الدكتور: أحمد جلال الدين	مشرف ثان ومناقشاً
رقم التوظيف 197307192005011003	.....:

اعتماد مدير الدراسات العليا

أستاذ دكتور/ بحر الدين

.....

رقم التوظيف: 195612319883031032



## إقرار الطالب

أنا الموقع إذناه ، وبياناتي كالاتي : -

اسم الطالب : عصام ميلاد عمران ميلاد

رقم التسجيل : 14801022.

أقر بأن الرسالة التي حضرتها لتوفير شروط درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، تحت عنوان:

"إدارة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية"

دراسة حالة على مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج

قد حضرتها وكتبتها بنفسي وما زورتها من أبداع غيبي أو تأليف الأخر وإذا ادعي أحد مستقبلاً أنها من تأليفه ، وتبين أنها فعلاً ليست من بحثي، فأنا أتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على ذلك ، ولن تكون المسؤولية علي المشرف أو على كلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية.

وقد حررت هذا القرار بناءً على رغبتي الخاصة ولم يجبرني أحد على ذلك.

توقيع صاحب الإقرار

.....

الباحث: عصام ميلاد عمران ميلاد

## مستخلص الدراسة

عصام ميلاد عمران ميلاد 2016م، "إدارة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة الحالة علي مصرف الشريعة مانديري اندونيسيا فرع مالانج" رسالة ماجستير مقدمة لكلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

لقد هدفت الدراسة لمعرفة العمل الذي يقوم به مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا اتجاه التمويل بالمشاركة، ومعرفة المعايير الاستراتيجية التي يعتمد عليها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا في التمويل بالمشاركة. وأيضاً جاءت هذه الدراسة لمعرفة الصعوبات التي تواجه مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا في التمويل بالمشاركة.

حيث إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الكيفي، لوصف وتحليل إدارة المشاركة في مصرف الشريعة مانديري.

وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج، منها (من حيث الإجراءات المتبعة في - تقدم العميل بطلب التمويل، ثم قيام مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا بتسليم الأوراق المطلوب ملئها من العميل، قيام مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا بالتحقق من المستندات المقدمة من العميل، ثم قيام مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا بالتحقق من حالة العامل وشخصيته، تحليل نتائج التحقق من العميل، ثم توقيع الضمانات وتوقيع عقد المشاركة مع العميل، وتنتهي بالموافقة علي المشرع وتكليف لجنة من المصرف بمتابعة سير عمل المشروع)، من حيث المعايير التي تُعين علي التمويل بالمشاركة بمصرف الشريعة مانديري (يقوم المصرف بالدراسة للمشروع المقدم من الناحية الشرعية، وكذلك دراسة الجدوي الإقتصادية للمشروع، ومن ثم إيجاد العميل المتفقه للمعاملات المالية الإسلامية، ومن بعدها المتابعة الدورية والمستمرة للمشروع)، من حيث الصعوبات التي تواجه مصرف الشريعة مانديري (المشاكل الأساسية: وهي القرارات والقوانين التي يسنها المصرف المركزي علي المصارف التقليدية فهذه القوانين تسري علي المصارف الإسلامية أيضاً، والمشاكل الداخلية: وهي تتمثل في نقص الكوادر الوظيفية التي تمتلك الخبرة بالمعاملات الإسلامية، والنقص في الموظفين ذوي الخبرة).



## ABSTRACT

Asam Milad Omran Milad, 2016. *The Management of Musharaka Financing in Islamic Banking (A Case Study in Syariah Mandiri Bank-Malang Branch)*, Thesis. Department of Islamic Economy, Post Graduate Program of State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang.

---

**Keywords** : Management, Financing, *Musharaka*, Islamic Banking

The researcher aimed to know procedure which conducted by Bank of Syariah Mandiri in *Musharaka* financing, know the standard and strategy used by Syariah Mandiri Bank-Malang baranch in *Musharaka* financing, and know the difficulties faced by the bank in financing *Musharaka*.

The researcher used descriptive-qualitative research method, that aimed to describe and analyze the management of financing *Musharaka* in Syariah Mandiri Bank-Malang branch.

The researcher obtained the results from the research, some are : from its precedure aspect followed by Syariah Mandiri Bank– Malang branch ; customer applies the *musharaka* financing, the bank accepts filled application, validates the customer's condition and his personality, analyzes the result of validation, signes the guaranty and contract on *Musharaka* paper together with customer and ends with the agreement of project and committee assigning to monitor the project process. The aspects of the standard which assist the *Musharaka* financing process in Syariah Mandiri Bank-Malang branch are as followed : the bank observes the proposed project from Islamic aspect, it conducts an economic feasible study to the project, the customer agrees with the bank for having Islamic financial transaction and its continuously monitoring. From the aspects of difficulty faced by Syariah Mandiri Bank-Malang branch ; the major problem : the decisions and rules issued by central bank for conventional banks, also applied to *sharia* banks. Intern problem : lack of human resource (employee) whose experience in *sharia* transactions.

## ABSTRAK

Asam Milad Omran Milad, 2016. *Manajemen Pembiayaan Musyarakah di Perbankan Islam (Studi Kasus di Bank Mandiri Syariah Cabang Malang)*, Tesis. Jurusan Ekonomi Islam, Sekolah Pascasarjana Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang.

---

**Kata Kunci :** Manajemen, Pembiayaan, Musyarakah, Perbankan Islam.

Peneliti bertujuan untuk mengetahui prosedur yang dilakukan oleh bank mandiri syariah dalam hal pembiayaan *Musyarakah*, mengetahui standart serta strategi yang digunakan oleh bank mandiri syariah cabang malang dalam hal pembiayaan *Musyarakah*, dan juga untuk mengetahui kesulitan yang dihadapi oleh bank mandiri syariah cabang malang dalam hal pembiayaan *Musyarakah*.

Peneliti menggunakan metode penelitian deskriptif kualitatif, dengan tujuan untuk mendeskripsikan dan menganalisis manajemen pembiayaan *Musyarakah* di bank mandiri syariah cabang malang.

Peneliti mendapatkan beberapa hasil dari penelitian ini, diantaranya: dari segi prosedur yang diikuti oleh bank mandiri syariah cabang malang; nasabah mengajukan permohonan pembiayaan *Musyarakah*, pihak bank menerima berkas permohonan nasabah yang telah diisi, pihak bank memvalidasi kondisi nasabah beserta kepribadiannya, menganalisis hasil validasi dari nasabah, kemudian pihak bank menandatangani jaminan dan kontrak *Musyarakah* bersama pihak nasabah dan diakhiri dengan persetujuan terhadap proyek dan penugasan panitia untuk memonitoring jalannya proyek. Dari segi standart yang membantu proses pembiayaan *Musyarakah* di bank mandiri syariah cabang malang adalah sebagai berikut: bank mempelajari proyek yang diajukan dari segi hukum islam, melakukan studi kelayakan ekonomi pada proyek tersebut, persetujuan nasabah terhadap transaksi keuangan syariah, kemudian monitoring berkelanjutan dan continue. Dari segi kesulitan yang dihadapi oleh bank mandiri syariah cabang malang; masalah utama: keputusan dan aturan-aturan yang dikeluarkan oleh bank pusat untuk bank konvensional berlaku juga untuk bank-bank syariah. Masalah intern: kurangnya sumber daya manusia (pegawai) yang mempunyai pengalaman dalam transaksi syariah

## الفهرس

أ	الواجهة.....
ب	الاستهلال.....
ج	الاهداء.....
د	الشكر والتقدير.....
هـ	موافقة المشرفين.....
و	الموافقة واعتماد اللجنة المناقشة.....
ز	إقرار الطالب.....
ح	مستخلص الدراسة باللغة العربية.....
ط	مستخلص الدراسة باللغة الانجليزية.....
ي	مستخلص الدراسة باللغة الاندونيسية.....
س	فهرس جداول البحث.....
س	فهرس أشكال البحث.....
2	الفصل الاول الإطار العام والدراسات السابقة.....
2	أ. خلفية البحث :
5	ب. مشكلة البحث.....
9	ج. أسئلة البحث :
10	د.اهداف البحث :
10	هـ. أهمية الدراسة :
11	و. حدود الدراسة.....
12	ز. مصطلحات الدراسة :
16	ح.الدراسات السابقة :

28	.....الفصل الثاني الاطار النظري
28	.....المبحث الاول : مفهوم ادارة التمويل وأهدافها في المصارف الاسلامية :
28	.....المطلب الاول : مفهوم ادارة التمويل وعناصرها ووظائفها
28	.....أولاً : تعريف الادارة
29	.....ثانياً: عناصر الادارة ووظائفها
33	.....المطلب الثاني : تعريف التمويل وأهدافه
33	.....اولا : تعريف التمويل لغةً
35	.....ثانياً: أهداف التمويل الاسلامي
40	.....المطلب الثالث : تعريف إدارة التمويل وخطوات إدارة التمويل :
40	.....أولاً : تعريف إدارة التمويل:
40	.....ثانياً : خطوات ادارة التمويل
43	.....المبحث الثاني : تعريف المشاركة ومشروعيتها وأساليبها وأنواعها ومزاياها
43	.....المطلب الاول : تعريف المشاركة ومشروعيتها :
47	.....المطلب الثاني : أنواع وأساليب المشاركة ومزاياها وأهدافها :
47	.....أولاً : أنواع وأساليب المشاركة
50	.....ثانيا: مزايا التمويل بالمشاركة
52	.....المطلب الثالث : إجراءات عملية التمويل بالمشاركة في البنك الإسلامي :
58	.....المطلب الرابع : الاستراتيجيات المتبعة في المصارف الاسلامية لدفع المخاطر عن التمويل بالمشاركة .....
64	.....المبحث الثالث : المعايير الشرعية التي تتبعها المصارف الاسلامية في التمويل بالمشاركة
64	.....المطلب الاول : التعريف بالضوابط الشرعية
64	.....أولا : تعريف الرقابة وأهميتها

66	.....	ثانيا : أسس ومعايير منح التمويل المصرفي الإسلامي :
72	.....	المطلب الثاني : التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في صيغ التمويل بالمشاركة.....
75	.....	الفصل الثالث منهجية البحث .....
75	.....	أولاً : نوعية البحث .....
76	.....	ثانياً: مصادر البيانات : .....
76	.....	1. المصادر الاولية .....
77	.....	ثالثاً: طرق جمع البيانات : .....
82	.....	رابعاً: طريقة تحليل البيانات : .....
83	.....	الفصل الرابع عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها .....
83	.....	المبحث الأول :نبذة مختصرة عن مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا: .....
83	.....	المطلب الأول: التعريف بمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا: .....
83	.....	أولاً : تطلعات المصرف .....
83	.....	ثانياً : أهداف المصرف .....
86	.....	المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات .....
86	.....	المطلب الأول الاجراءات المتبعة للتمويل بالمشاركة في مصرف (الشريعة مانديري ) الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا.....
93	.....	المطلب الثاني :- المعايير التي تُعين علي التمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا.....
98	.....	المطلب الثالث :- الصعوبات التي يواجهها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا في تطبيقه لعقود المشاركة .....
104	.....	المطلب الرابع : الاستراتيجيات التي يستخدمها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا لدفع المخاطر في التمويل بالمشاركة .....



108.....	المبحث الثالث : مناقشة النتائج
116.....	الفصل الخامس نتائج الدراسة والتوصيات
124.....	المصادر والمراجع
133.....	الملاحق





## فهرس جداول البحث

الصفحة	البيان	رقم
9	نسبة التموييلات بمصرف الشريعة مانديري	1
84	البيانات الأساسية لمصرف الشريعة مانديري بمالنج إندونيسيا	2

## فهرس أشكال البحث

الصفحة	البيان	رقم
57	إجراءات الاستثمارات بالمشاركات كما تقوم بها المصارف الإسلامية	1
92	الإجراءات المتبعة في التمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا	2
97	المعايير التي يعمل بها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا	3
103	الصعوبات التي يواجهها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا في تطبيقه لعقود المشاركة	4
107	الإستراتيجيات التي يستخدمها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا لدفع المخاطر في التمويل بالمشاركة	5

## الفصل الاول

### الاطار العام والدراسات السابقة

أ- المقدمة

ب- أسئلة البحث

ج- أهداف البحث

د- أهمية البحث

هـ- حدود البحث

و- مصطلحات البحث

ز- الدراسات السابقة

## الفصل الاول

### الإطار العام والدراسات السابقة

#### أ. خلفية البحث :

إن من أهم المواضيع التي ينبغي أن يصرف لها علماء الشريعة همهم ، ويبدلوا فيها جهدهم ، (المعاملات المالية) ، وما يتعلق بها من أحكام شرعية ، نظراً لما تشهده الاسواق المالية من تطور وانفتاح لم تشهد لهما نظيراً من قبل ، فأصبحت الحاجة ماسة لمعرفة أحكام تلك المعاملات ، وشدة الحاجة الي بيان احكام الخدمات الاستثمارية في المصارف الاسلامية ، لصلتها الوثيقة بواقع الناس ومعاملاتهم ، وسعة انتشارها في أسواق المال والاعمال ، فقد أجمع علماء المسلمين على صحة مشروعية المشاركة بناءً على أدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة وما استقر من عمل الأمة..<sup>(1)</sup> فمن القرآن الكريم : يظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿فهم شركاء في الثلث﴾.<sup>(2)</sup> وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وإن كثيراً من الخطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم﴾<sup>(3)</sup>. وفي الحديث القدسي فيما يروى عن أبي هريرة رفعه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)<sup>(4)</sup> قال: (إن الله عز وجل يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما). وعنه (ﷺ) قال: (يد الله مع الشريكين ما لم يتخاونا).<sup>(5)</sup> ومن هذا المنطلق بدأت الدعوة لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية تنفي

<sup>1</sup> . د. يوسف بن عبدالله الشيبلي ، الخدمات الاستشارية في المصارف وأحكامها في الفقه الاسلامي(الصناديق والودائع الاستثمارية) ، الخدمات المصرفية المجلد الاول ، سنة 2002 ، استاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية .

<sup>2</sup> . سورة النساء الاية رقم 12

<sup>3</sup> .سورة ص الاية رقم 24.

<sup>4</sup> . د.سراج الدين عثمان مصطفي ، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 415 ، القمة المصرفية العربية ، يوليو-2015.

<sup>5</sup> .مرجع سابق(3): .د.سراج الدين عثمان مصطفي ، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 415 ، القمة المصرفية العربية ، يوليو-2015.

التعامل بالفائدة ، وكما هو معروف بأن النظام الاقتصادي والنظام المصرفي الإسلامي كفيلاً بتقديم ونهضة اقتصاديات المجتمعات الإسلامية إذا توجهت تطبيقاته وممارساته إلى المقاصد الشرعية السليمة، كما نرى بأن النظام المصرفي الإسلامي الحالي قد حقق هدفه المراد تحقيقه الا وهو تواجد صناعة مصرفية بدون فوائد ، وعلي المصارف الاسلامية ضرورة مراعاة المقاصد التي تأسست من اجلها الصيرفة الاسلامية ، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المسلم والتي تعتمد علي المشاركات وتجنب خلق ادوات المداينات المتبعة في البنوك التقليدية ، ولعل احد الوسائل لتحقيق أهداف ومقاصد الشرع هو الاتجاه نحو صيغ المشاركات في المصارف الاسلامية ، وتعتبر الشريعة الإسلامية رأس المال من عناصر الإنتاج ، وتسمح له بجر منفعة معينة لصاحبه ، ولكن ليس عن طريق الفائدة المسبقة ، وإنما عن طريق الفائدة اللاحقة ، أي الناتجة عن المشروع ، أي الربح الذي يأتي بإحدى الطريقتين : إما أن يكون الشخص متوفراً على رأس المال والخبرة والوقت من أجل مباشرة العملية الإنتاجية بمفرده والحصول على ربحها ، وإما أن يكون متوفراً فقط على أحد هذه العناصر أو بعضها فيضطر إلى الاشتراك مع شخص أو أشخاص آخرين ، من أجل الوصول إلى هذا الربح ، وهذه الحالة الأخيرة ، قد تأخذ شكل المضاربة أو المشاركة ، باعتبارها صيغة استثمارية . مرغّب فيها في الشريعة لأنها تقوم على أساس التعاون وجمع الجهود للاستثمار والتنمية الفردية والاجتماعية، فالشركة تهدف إلى تمكين أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة من استثمارها في مجالات واسعة تحقق أرباحاً وفير في حين لو ان كل واحد منهم حاول أن يستثمر ماله على حده فإنه لا يستطيع أن يطرق المجالات الكبيرة التي تحتاج إلى تمويل ضخم ولها أعباء إدارية وإجرائية

وحسابية يعجز عنها الأفراد كما أن رؤوس الأموال الصغيرة لا يمكنها أن تدخل مجالات اقتصادية تنموية مطلوبة للجميع، مثل الصناعات الثقيلة والمشاريع الكبرى.<sup>(6)</sup>

وسبب اختيار مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا ، أن من المعروف ان مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا هو أحد المصارف الاسلامية الكبيرة والتي تعتمد في اجراءاتها علي الطريقة الاسلامية المثلى .

وكذلك حصول مصرف مانديري علي الكثير من الجوائز في مختلف الدول ، وتمثل في الاتي :

1. تحصل في سنة 2011 ف علي جائزة أفضل مصرف اسلامي من هونكونج وكذلك الافضل من ناحية الخدمات المالية ، وايضاً من أفضل المصارف فالادارة المالية ، والاكثر ربحاً .
2. وتحصل في سنة 2012 علي جائزة أفضل المصارف الاسلامية علي مستوي آسيا ، ومن أفضل المصارف الاسلامية في الخدمات المالية ، ومن افضل المصارف في التسويق ايضاً .
3. وفي سنة 2014 ف تحصل علي جائزة مصرف شرعي في الخدمات المالية الاسلامية، ومن أفضل المصارف الشرعية في اندونيسيا ، وايضاً من أفضل المصارف فالعلامات التجارية ، ومن جهة اخري ان مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا يعاني من بعض المشاكل وخاصة في صيغ التمويل

<sup>6</sup>د.عبدالستار ابوغدة، التمويل بالمشاركة وآليات تطويره، الندوة الفقهية الثالثة مصرف البوطني الاسلامي، 19-20/1/2011



الاسلامية الا وهي ان هذه الصيغ اغلب ما تكون تعاملها مع الشركات وان هذه الشركات كما نعرف يحكمها قانون مخالف للشريعة الاسلامية فمن هنا نجد مشكلة في ابرام العقود التمويلية مع هذه الشركات ، ناهيك عن مشكلة الكادر الوظيفي الذي يعمل داخل مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا اقله قد تخرج من الاقتصاد العام الذي يركز علي القوانين التقليدية بما في ذلك مدراء الادارات داخل المصرف ، وان هذا الكادر تواجهه مشكلة في ابرام العقود التمويلية الاسلامية ، حيث نجد نسبة عقد المراجعة اكثر من الصيغ التمويلية الاخرى كالمضاربة والمشاركة الي اخره .<sup>(7)</sup>

ب. مشكلة البحث :

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في معرفة الاقي :

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في معرفة الدور الذي تقوم به إدارة التمويل في المصارف الاسلامية ، وسيتم التركيز في هذه الدراسة علي ادارة التمويل بصيغة المشاركة في المصرف (الشريعة مانديري) فرع مالانج اندونيسيا ، وما مدي إلمام وتفقه موظفي إدارة التمويل بالمصرف بالاجراءات والقوانين الشرعية اللازمة لإبرام عقود التمويل ، ومعرفة الاجراءات المتبعة في صياغة عقود المشاركة وما مدي اقبال المستثمرين في ابرام عقود المشاركة مع هذا المصرف ومعرفة المشاكل التي تواجههم والتي تحول بينهم وبين التطبيق الصحيح والشرعي لإبرام عقود التمويل (المشاركة) .

<sup>7</sup> . . تحصل الباحث علي هذه المعلومات عند الزيارة الاولى للمصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج والمقابلة اجراها مع احد موظفي المصرف السيدة sari بتاريخ 2016/4/1 .



ومن المعروف لدي جميع من بحث في هذا المجال ان صيغ التمويل الاسلامي تمر بمشاكل وعوائق وتحديات كثير تعرقل مسيرتها التي يجب ان تستمر للتقدم ومن المعروف ان وجود المصارف التقليدية التي تعتمد علي الفوائد الربوية هي اساس هذه المشاكل وايضا تعامل المصارف الاسلامية بالبنوك المركزية يعتبر من اهم المشاكل التي تواجه صيغ التمويل بالمصارف الاسلامية ، ومن اسباب اخيار الباحث لعنوان الرسالة (ادارة التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية) هو ما يمتاز به هذه الصيغة عن غيرها من صيغ التمويل الاخرى وهي كالآتي :

1. صيغة غير مثيرة للجدل من النواحي الشرعية كما هو حال المراجعة ، وهي خالية من العيوب الشرعية ومن الربا.
2. تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية مجزية . فهي تعمل علي معالجة الامراض الاقتصادية من خلال زيادة الناتج القومي والدخل القومي وتخفيض البطالة وتقليل الاثار السلبية للتضخم....الخ.<sup>(8)</sup>
3. استغلال السيولة الزائدة عادة في المصارف الاسلامية مع تحقيق عوائد مرتفعة في العادة.
4. توزيع المخاطر بين اصحاب رؤوس الاموال وتوفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء.

ومن جهة اخري بعد الاطلاع حول الدراسات السابقة وجدت ان نسبة التعامل بصيغة المشاركة ضئيلة مقارنة بصيغ التمويل الاخرى .

<sup>8</sup> . د. محمد حسين الوادي ، د. حسين محمد سمحان ، المصارف الاسلامية. الاسس النظرية والتطبيقات العملية، ط دار المسيرة ، عمان، سنة 2006 ص170-

ولعل من أبرز العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية في اعتمادها على صيغة المشاركة هو ارتفاع نسبة المخاطرة لدى المصرف الممول بطريقة المشاركة مقارنة بالمداينة وكذلك قلة الكوادر الوظيفية التفهمة في صيغ التمويل الاسلامي .<sup>(9)</sup>

ومن الأساليب الاستثمارية الشائعة ما يعرف بنظام المشاركة ، ويقوم مفهوم المشاركة على اشتراك اثنين أو أكثر في تمويل مشروع ما ، وملكية الأطراف الممولة لهذا المشروع ونظراً لأن وظيفة المصرف أساساً هي التمويل ، وليس التملك ، فإنه يمكن إتباع أسلوب المشاركة المتناقصة في تمويل المشاريع ، حيث يدخل المصرف الإسلامي في تمويل مشروع على أنه شريك في هذا المشروع ، ويمتلك حصة في رأس المال ، وله الحق كباقي الشركاء في كل ما يترتب على عقد الشراكة من حقوق ، وكذلك ما يترتب عليه من التزامات ، ولكن يتم الاتفاق مبدئياً ، ووضع آلية محددة لخروج المصرف من المشروع وذلك ببيع حصته .<sup>(10)</sup>

ومن أهم مزايا المشاركة كأسلوب تمويل يذكر :

- 1- التمويل بالمشاركة لا يضيف شيئاً إلى تكلفة المشروع ، وبالتالي فلا زيادة في أسعار منتجات المشروع .
- 2- توفر المشاركة الحافز لكل الشركاء لإنجاح المشروع ، لأن الجميع سيشارك في الناتج وينتظره .
- 3- يتحمل المخاطرة جميع الشركاء بنسب عادلة (نسبة المساهمة في رأس المال).

<sup>9</sup> المرجع السابق

<sup>10</sup> الباحثان: محمد ابراهيم مقداد، سالم عبدالله حلس، دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين ، مجلة الجامعة الاسلامية ( سلسلة الدراسات الانسانية ) ، المجلد الثالث عشر ، العدد الاول ، ص239-261 ، يناير 2015 .

أما الصورة الثالثة الشائعة من صور التمويل الإسلامي فهي المراجعة وهي بيع السلعة أو الخدمة بثمنها الأصلي مع إضافة (نسبة أو مبلغ) ربح ، وهي إحدى أنواع بيوع الأمانة . ويشترط لصحة عقد المراجعة تملك المصرف الإسلامي للسلعة بطريقة الملكية المتعارف عليها في المجتمع المتعامل فيه ، حيث من الممكن أن تختلف صورة نقل الملكية من الفرد العادي الذي يحتاج إلى سلعة معينة عن تاجر يبرم الصفقات ، فالأول يريد أن يرى السلعة أمام عينيه ، بينما التاجر قد يكتفي بوصول مستندات الشحن في حالة الاستيراد، وفي جميع الأحوال فإن المصرف ملزم بأي شيء مخالف للشروط المتفق عليها ، وهو يضمن السلعة في حالة التلف والعيب والغرق والحريق والسرقة ، وغير ذلك مما يمكن أن يحدث لها . وتشكل المراجحات الجزء الأكبر من أعمال البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر.

والجدول التالي يوضح نسبة التمويلات بمصرف الشريعة مانديري والذي تظهر فيه صيغ التمويل متفاوتة اي بمعنى ان صيغة المراجعة تكون الاكبر نسبة من الصيغ الاخرى وهذا ما يجعل للباحث الرغبة في معرفة العمل الذي تقوم به ادارة التمويل بالمصرف حيال صيغة المشاركة ، وماهي المشاكل التي يواجهها المصرف حيال هذه الصيغ ، والجدول يكون كالآتي (11)

<sup>11</sup> . www.laporan keuangan BSM التقرير السنوي لمصرف الشريعة مانديري .

## الجدول رقم (1) يوضح نسبة التمويلات بمصرف الشريعة مانديري

2014	2013	2012	2011	صيغة التمويل
% 68,82	% 65,81	% 61,56	% 53,84	المربحة
% 6,44	% 7,75	% 9,55	% 12,72	المضاربة
% 15,56	% 14,54	% 14,16	% 14,78	المشاركة
% 9,38	% 11,90	% 14,74	% 18,66	الأخري
% 100	% 100	% 100	% 100	المجموع

## ج. أسئلة البحث :

- 1- كيف تتم الاجراءات المتبعة للتمويل بالمشاركة في مصرف (الشريعة مانديري ) الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا ؟
- 2- ماهي المعايير التي تُعين علي التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية ؟
- 3- ماهي الصعوبات التي يواجهها مصرف (الشريعة مانديري ) الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا في تطبيقه لعقود المشاركة ؟
- 4- ماهي استراتيجيات التي يستخدمها مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا لدفع المخاطر في التمويل بالمشاركة ؟

#### د. اهداف البحث :

1- معرفة الطريقة أو السياق الذي تتبعه إدارة التمويل بالمشاركة في مصرف (الشريعة مانديري ) الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا .

2- معرفة وسرد المعايير الشرعية التي تبين كيفية الإجراءات في التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية .

3- معرفة الصعوبات والمشاكل التي يواجهها المصرف (الشريعة مانديري ) الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا .

4- معرفة الاستراتيجيات التي تتبعها ادارة التمويل بالمشاركة بمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا في حالة وجود مخاطر تواجهها في تطبيق هذه الصيغة .

#### هـ. أهمية الدراسة :

##### 1- الأهمية النظرية :

- ان هذه الدراسة تخصص ببحث وتحليل إدارة صيغة من صيغ التمويل الاسلامي وهي التمويل بالمشاركة .

- يعتبر التمويل الاسلامي احد المجالات التي يتطلب منا الدراسة فيه بتمعن ، وذلك كونه عامل من عوامل استجذاب المستثمرين للتعامل مع المصارف الاسلامية .

- ان الدراسة في مجال التمويل مهمة ، وذلك لكثرة التحديات التي تواجهها التمويلات الاسلامية بصفة عامة .



## 2- الأهمية العلمية والعملية :

### ● الأهمية العملية :

- ان هذه الدراسة تطبق في مؤسسة كبيرة ولديها الكم الهائل من الزبائن الذين سبق لهم ان تعاقدوا مع هذه المؤسسة .
- نحاول بهذه الدراسة الوصول بأفكار جديدة في تطبيق هذا النوع من صيغ التمويل الاسلامي .
- ان تطبيق هذه الدراسة تطبق علي احد المصارف الاسلامية التي تمول العديد من المشاريع بصيغ متنوعة وهو مصرف (الشريعة مانديري ) الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا.

### ● الأهمية العلمية :

- إن هذا الموضوع يعتبر احد صيغ التمويل الاسلامي في المصارف الاسلامية .
- إن صيغة التمويل بالمشاركة الأكثر نسبة في الخطورة عن غيرها من الصيغ التمويلية الخري .
- محاولة إيجاد فرصة لدعم تطبيق هذه الصيغة بنسبة أكبر .
- ان هذا الموضوع يعتبر الأقل جدلاً بين الفقهاء كونه الاكثر وضوحاً في شرعيته.

و. حدود الدراسة :

### - الحدود الموضوعية :

تتمثل هذه الدراسة في حدودها الموضوعية غلي إدارة التمويل بالمشاركة في مصرف (الشريعة مانديري ) الاسلامي اندونيسيا فرع مالانج .



## - الحدود المكانية :

تتمثل حدود الدراسة من حيث المكان علي مصرف (الشريةة مانديري ) الاسلامي اندونيسيا فرع مالانج .

## ز. مصطلحات الدراسة :

1. تعريف الادارة لغةً :- إدارة : اسم ، مصدر ادار : فعل ، أدار التجارة :

تعاطاها وتداولها من دون تأجيل .

- أوراق الإدارة : وثيقة قانونية تحوّل شخصاً ما بإدارة الأملاك الخاصة بشخص متوفّي .

- الإدارة المطلقة : منهج في الإدارة يتخذ فيه المديرون أو الرؤساء قراراتهم بأقلّ اشتراك من الموظفين التابعين لهم .

- برنامج إدارة الذاكرة : ( الحاسبات والمعلومات ) برنامج يستخدم لتخزين المعطيات والبرامج في ذاكرة النظام ويراقب استخدامها ويعيد توزيع الفراغ المحرر بعد تنفيذها .

- علم الإدارة : علم وفنّ تدبير الأعمال وتوجيهها والسيطرة عليها وضبطها واستعمال الحكمة في اتّخاذ قرارات مناسبة بشأنها .<sup>(12)</sup>

2. الادارة اصطلاحاً : جملة الوظائف أو العمليات ( من تخطيط، وتنظيم، ومتابعة

وتوجيه، ورقابة) التي يقوم بها المدير بغرض تحقيق أهداف المنظمة بأفضل نتيجة ممكنة<sup>(13)</sup> .

<sup>12</sup> . معني ادارة ، قاموس المعاني الجامع ، قاموس عربي عربي .

<sup>13</sup> . معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، فاروق عبده فلية، وأحمد عبد الفتاح الزكي ، ص30

3. **تعريف التمويل** : تعريف التمويل لغة: التمويل: مصدر للفعل المضَعَّف: مَوَّل،

يقال: مَوَّل الرجلُ: اتَّخَذَ مالاً، ومَوَّلَهُ غيره: قَدَّمَ له ما يحتاج من المال .

- **التمويل اصطلاحاً** : وقد عُرِّفَ التمويل بأنه: "مجموعةُ الفعاليات التي تُؤدِّي إلى

توفير الأموال اللازمة للدفع، والغرضُ منه تزويد المنشأة ، أو أيِّ قطاعٍ عاملٍ

بِالأموال اللازمة لتحقيق أهدافه ، وتسديد التزاماته المالية، وتمويل البرامج

المقترحة". (14)

4. **تعريف المشاركة** : لغةً : مُشَارَكَةٌ : ( اسم ) مصدر شَارَكَ مُشَارَكَةٌ فِي الْعَمَلِ :

المُسَاهَمَةُ فِيهِ كَانَتْ لَهُ مُشَارَكَةٌ إِيْجَابِيَّةٌ فِي الْإِنْتِاجِ. (15)

- **تعريف المشاركة اصطلاحاً** : يقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين

شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية

تدر الربح . والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع

الشريعة، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع

المصرف من قبل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث

المصرف في المشاركة عن تمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في

مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار. (16)

5. **تعريف ادارة التمويل بالمشاركة** : يعني قيام المصرف الإسلامي بمشاركة غيره

بقصد تنمية أحواله بشروط وضوابط يتفق عليها مع ذلك الغير، (17) كما يعني

<sup>14</sup> .د.حسن عبدالغني أبو غدة أضيف في 23/05/1432 الموافق 27/04/2011 - 12:00 ص

<sup>15</sup> . معنى مشاركة في معجم المعاني الجامع ، معجم عربي عربي

<sup>16</sup> . شلهوب ، علي مجَّد ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، 2007، ط1، ص405.

<sup>17</sup> . مجَّد طنطاوي ، معاملة البنوك وأحكامها الشرعية ، نخبة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001، ص 124.

أسلوب التمويل بالمشاركة بأنه أسلوب يقوم على أساس عقد شراكة بين المصارف والعميل، ويقوم كل منهما حصته في رأس المال إنا نقداً أو عيناً لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، أو تمويل عمليات تجارية، وتقسم الأرباح أو الخسائر بينهما وفق مساهمة وحصص كل منهما في رأس المال المقدم. وكذلك تعني المشاركة لغويا المخالطة وفي المفهوم الاصطلاحي تعني استقرار ملك له قيمة بين اثنين أو أكثر لكل منهما حق التصرف بحسب قيمة أو نسبة المساهمة.<sup>(18)</sup> وقد أجمع العلماء المسلمين على إباحة ومشروعية المشاركة مني تحققت فيها الشروط والضوابط التي وضعت لها، انطلاقاً من أحكام الشريعة الإسلامية التي تتيح بل تشجع على استثمار الأموال عن طريق المشاركة الشرعية الصحيحة التي تنتفي فيها الخيانة، الغبن، الغش، والخديعة ويعتبر أسلوب التمويل بالمشاركة وسيلة إيجابية للقضاء على ما يعرف بالمعاملات الربوية، نظراً لأن المصرف الإسلامي يعتبر شريكاً وليس دائماً كما في المصارف التقليدية ، كما يؤدي أسلوب التمويل بالمشاركة إلى التخلص من السلوك السلبي المرتبط به في النشاط الاقتصادي ، حيث يقود هذا الأسلوب إلى تضافر عنصري العمل ورأس المال الذي يعود على الشركاء بالربح العادل.<sup>(19)</sup>

**6. تعريف المصارف الإسلامية:** لقد تعددت تعاريف البنوك الإسلامية وتنوعت تنوعاً كبيراً واختلفت من مؤلف لآخر وسنحاول التطرق لبعض هذه التعاريف على سبيل التمثيل لا الحصر على النحو الآتي: " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع

<sup>18</sup> . جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 105.

<sup>19</sup> . نادي مجد الرفاعي، المصارف الإسلامية ( د.ن ) الطبعة الثانية 2007 ، ص : 133 .

الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي لتحقيق الآتي:

أ. جذب الأموال وتعبئة المدخرات المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري.<sup>(20)</sup>

ب. توجيه الأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي

ج. القيام بالأعمال والخدمات المصرفية على مقتضى الشريعة خالصة من الربا والاستغلال وبما يحل مشكلة التمويل قصير الأجل

كما يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها « مؤسسات مالية نقدية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، تسعى إلى تعبئة الموارد و توظيفها في مشاريع تتوافق و مبادئ الشريعة الإسلامية، ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً، ومحقة التنمية الاقتصادية والرفاهية للمجتمع الإسلامي.

يمكن القول بناء على ما سبق أن البنوك الإسلامية لا تتوقف تسميتها بذلك على كونها لا تتعامل بالفائدة، وإنما لا بد و أن تتبنى في جميع معاملاتها الأسس و الضوابط الشرعية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و التكافل الاجتماعي الواسع، الى جانب ترسيخ مبادئ الدين الحنيف و نشر الوعي الإسلامي.

المصارف الإسلامية إذن هي مؤسسات مالية ربحية تلتزم في تعاملاتها الاستثمارية و الخدمية و التمويلية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها. و رغم تباين الصيغ في تعريف البنك الإسلامي، والاختلاف في تصور دوره، إلا أنها تجمع على ضابط رئيس هو العودة إلى

<sup>20</sup> أبو المجد حرك (البنوك الإسلامية مالها وما عليها)، دار الصحوة القاهرة، ط1، 1998م، ص 29-30.

الشريعة ، وهدف آخر عظيم هو أسلمة المعاملات المالية، واجتنب شبهات الربا أخذًا وعطاء.<sup>(21)</sup>

### ح. الدراسات السابقة :

1. دراسة ( مقدار وحلس، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية) <sup>(22)</sup> قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين . ولم يكتب الباحثان بالبيانات المنشورة عن المصارف الإسلامية بل سعيا إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر استبانته صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة فقط وبذلك فإن الدراسة لم تشمل على كل فلسطين . وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين من أن تلعب هذا الدور ورغم أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمراجحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل

<sup>21</sup> عبدالستار ابوغدة ، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي ، العدد 37 ، 2016/1/22

<sup>22</sup> بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول : الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية 10 مايو 2005 م - في الفترة من- 8

10 مايو



الواقع الفلسطيني ، كما تشير إلى الدور المتوقع أن تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المسار.

إن هذه الدراسة تحددت في أثر التمويل في المصارف الاسلامية في فلسطين حيث أثبتت فشل المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية لعدم اهتمام هذه المصارف بصيغ التمويل الأخرى ، حيث كان اهتمامهم فقط بصيغة التمويل بالمراجحة .

وتكمن استفادة الباحث في دعم إحدى الصيغ التمويلية في المصارف الاسلامية وذلك من أجل إيجاد فكرة جديدة تدعم هذه الصيغة ، وهذه الدراسة ستكون علي مصرف الشريعة مانديري اندونيسيا ، فرع مالانج .

2. دراسة محمد حمزة عبدالرؤوف المشاركة في الشريعة الاسلامية (23) . وقد خلصت الدراسة بأن مجموع المشاريع التي تم تمويلها بنظام المشاركة سبعة مشاريع قيمتها الإجمالية (62.45 مليون دينار إسلامي) خلال اثنين وعشرون عاماً بينما كانت مجموع تمويل المشروعات الكلي لنفس الفترة (3.696.33 مليون دينار إسلامي) أي أن نسبة تمويل المشاركة كانت 1.6% مقارنة مع مجموع التمويل الكلي لوسائل التمويل الأخرى لدى البنك وبالطبع لا يخفى ضآلة الرقم والنسبة على مدى الزمن البالغ اثنين وعشرين عاماً من نشاط البنك .

ومن أرقام ميزانيات عدد من البنوك الإسلامية ، بخصوص التمويل بالمشاركة التناقض واضح بين طموحات المفكرين الإسلاميين الذين يشجعون استخدام نظام التمويل بالمشاركة ، ويعتبرونه أداة أساسية وفعالة في ( العمل المصرفي الإسلامي) .

<sup>23</sup> . دراسة بعنوان المشاركة في الشريعة الاسلامية للطالب محمد عبدالرؤوف حمزة لسنة 2006-2007



في هذه الدراسة وجد الباحث انه عندما تمت احصائية نسبة صيغ التمويل فالمصارف الاسلامية اتضح ان صيغة التمويل بالمشاركة نسبتها ضعيفة جداً مقارنة بالصيغ التمويلية الاخرى ، وبهذا تزداد رغبة الباحث في معرفة الاسباب والمشاكل التي تتعرض لها صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية ، عنوان الدراسة ، ودراسة الحالة ستكون علي مصرف الشريعة مانديري اندونيسيا، فرع مالانج .

3. دراسة محمد يحيى الرفيق بعنوان أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية<sup>(24)</sup>. وتهدف هذه الدراسة إلى التركيز على اثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث ان الدراسة اظهرت بأن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص أهمية كبيرة في الوقت الحاضر حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية وقد وصلت نسبة مساهمة تلك البنوك ( أربعة بنوك إسلامية ) في تطور أرصدة القروض والسلفيات بالعملة المحلية إلى 53.8% في العام 2007 في حين بلغت مساهمة البنوك التجارية التقليدية ( اثنا عشر بنكا) بنحو 46.2% لنفس العام، لذلك فان المصارف الإسلامية تعمل على حشد المدخرات المحلية عن طريق توفر القنوات الادخارية المقبولة من المدخر اليمني، وبينت الدراسة أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد فضلاً عن ذلك تم التركيز على دور المصارف الإسلامية في التنمية حيث أن حصول المدخر على عائد حلالاً و

<sup>24</sup>. 3. دراسة بعنوان أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية " دراسة تحليلية قياسية " سنة الدراسة 2008

مرتفعاً يجعله يخفض من استهلاكه الحالي، من أجل مستقبله، ولهذا نجد أن المصارف الإسلامية يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً في توفير الموارد المالية المحلية الضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي المساهمة في عملية التنمية ويمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في حشد المدخرات القومية والخارجية، بالإضافة إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي من خلال امتصاص السيولة الفائضة بهدف السيطرة على العرض النقدي، وبالتالي تخفيض معدل التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية، وبما أن الدخل يسير في اتجاهين وهما الاستهلاك والادخار (الاستثمار) فمن المؤكد أن الجزء الموجه نحو الادخار في المصارف الإسلامية سيعمل على تخفيض الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الإنفاق الاستثماري، وتخفيض الأسعار، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في عملية تمويل المشروعات حيث تبين بان اثر التمويل على الناتج المحلي الاجمالي كان ايجابيا وذو دلالة احصائية وايضا كان اثر التمويل على الانفاق الحكومي ايجابي بالاضافة الى ذلك تبين أن المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن التمويل ازداد بنسبة كبيرة ، وأيضاً في نسبة عدد المصارف .

ومدى استفادة الباحث من هذه الدراسة ان التمويل المصرفي الاسلامي يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية وأصبح تطوره ملحوظاً .

أما بالنسبة لدراستي فستكون محددة في صيغة التمويل بالمشاركة ومادور إدارة التمويل اتجاه هذه الصيغة ودي تطبيق الادارة للمعايير الشرعية الخاصة بصيغ التمويل وستكون دراسة وصفية تحليلية ودراسة الحالة علي مصرف الشريعة مانديري اندونيسيا فرع مالانج .

#### 4- دراسة جميلة حسنة بعنوان تمويل المشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك في

عرض مشاركة تمليك البيت الإسلامي<sup>(25)</sup> يهدف هذا البحث إلى تحديد وإجابة المسألة عن كيفية إجراءات عقد تمويل المشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك في عرض مشاركة تمليك البيت الإسلامي (KPRS) في بنك معاملات إندونيسي فرع صولو في موضوع مطابقة إدارة العقد مع تنفيذها في الميدان؛ بالإضافة إلى ذلك في أنواع بطلان العقد التي قام بها العامل و العمل القانوني الذي عمله بنك معاملات إندونيسي في حل ذلك الخلاف.

هذا البحث من بحث القانون التجري الوصفي. وتتكون بياناته من البيانات الأولية والبيانات الثانوية. البيانات الأولية هي البيانات الأساسية لهذا البحث، وأما البيانات الثانوية فهي البيانات الداعمة له. وطريقة جمع البيانات هي المقابلة المنظمة. وتحصل البيانات الثانوية من كتابة الوثائق. وطريقة تحليل البيانات هي التحليل النوعي باستخدام طريقة تحليل البيانات التفاعلية؛ وهي عملية التحليل باستخدام ثلاثة عناصر المتكونة من تقليص البيانات، عرض البيانات واستنتاج من عملياته؛ بتفاعل مع جمع البيانات كعملية إجراءات بين تلك المراحل.

<sup>25</sup>رسالة سابقة بعنوان تمويل المشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك في عرض مشاركة تمليك البيت الإسلامي (KPRS) في بنك معاملات إندونيسي فرع صولو، للطالبة جميلة حسنة ، البحث العلمي. كلية القانون، جامعة إحدى عشرة مارس سوراكرتا، 2008

والنتائج من هذا البحث هي أنّ إجراءات تمويل مشاركة تملك البيت الإسلامي (KPRS) في بنك معاملات إندونيسي تستخدم عقد المشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك. ويستخدم تمويل مشاركة تملك البيت الإسلامي (KPRS) عقد المشاركة والإجارة الذي نظّمه في قرار فتوى الديوان الشرعي الوطني لمجلس العلماء الإندونيسي بالرقم DSN-MUI/VI/2000/09 عن تمويل الإجارة، بزيادة العقد بأنّ في آخر وقت الإيجار سيعمل نقل تملك العرض الذي تمّ عقده من البنك إلى العامل إمّا بإكمال التسديد أو بالهبة (مبادئ عقد الإجارة المنتهية بالتمليك). وأمّا جميع ما يتعلق بقاعدة إجراءات تمويل مشاركة تملك البيت الإسلامي (KPRS) مكتوب في شهادة العقد التي وقع عليها البنك، العامل والشاهدون التي تمت عمليتها أمام كاتب العدل. ويكون بطلان العقد الذي قام به العامل على بنك المعاملات الإندونيسي فرع صولو قليلا، منها تأخر التسديد من مواعده، ويقسّم تأخر تسديد العامل إلى قسمين، الأول: أن تأخر التسديد بسبب الحالة التي لم يتوقع بها العامل والثاني العامل الذي يريد تأخيره مع أنه قادر عليه. أول العمل القانوني الذي قام به بنك معاملات إندونيسي فرع صولو في حلّ الخلاف بين البنك والعامل المتعلق بالعقد، خاصة في موضوع تأخر التسديد من خلال الصلح، وهي بطريقة أسرية إذا كانت عملية المشاورة التي عملها البنك لم تنجح فتلك المسألة ستقدّم إلى هيئة التحكيم الشرعي الوطني لحلّها حسب الإجراءات القضائية المطبقة فيها.

5- رسالة ماجستير بعنوان القوانين التجارية وأثرها علي التمويل المصرفي للطالبة نجاة ميرغني حنفي مصطفى ، جامعة الخرطوم ،السودان ، سنة 2009 (26).توصلت الدراسة إلى أن صيغة المشاركة لا تحظى بنفس درجة الإقبال التي تجدها في المراجعة، والسبب في ذلك هو أن المصارف لا ترغب ولا تقوم عادةً بالإشراف الفعلي أو الاشتراك في تنفيذ عملية المشاركة، ويقتصر دورها على سداد نسبتها من رأس مال المشاركة وترك مهمة إدارتها للعميل. وفي تقديرنا فإن عدم اشتراك المصارف في ذلك يؤدي في الغالب لمخاطر تغييب المعلومات المتعلقة بالأرباح الحقيقية للعملية عن المصرف.

خلصت الدراسة أيضاً إلى أن إحجام المصارف عن استخدام صيغة المضاربة (تكون فيها هي رب المال) يعود إلى أن تحمل الخسارة الناتجة عن المضاربة على رب المال وأن المضارب (العميل) لا يكون مسئولاً إلا بتعديه أو تقصيره.

يلعب الاعتماد المستندي دوراً هاماً في حركة التجارة الدولية، وعلى الرغم من أن القاعدة العامة هي أن الاعتماد، كغيره من العقود، يكون محكوماً بالقانون الذي يتفق عليه أطرافه، إلا أن بنك السودان المركزي يلزم المصارف بأن تكون القواعد والأعراف الموحدة هي القواعد واجبة التطبيق ، كما لا يسمح البنك المركزي بتداول خطابات الضمان بين المصارف. لأن من شأن السماح بتداولها بين المصارف أن يشجع على التلاعب في إصدارها.

تقضي لوائح وسياسات البنك المركزي بوجود أخذ ضمانات عند منح التمويل، ويعتد البنك بضمانات تشمل الرهن الحيازي، الرهن العائم، شهادات إيداع البضائع، الرهن العقاري، الضمان الشخصي، والشيكات. وعلى الرغم من

<sup>26</sup> - رسالة ماجستير بعنوان القوانين التجارية وأثرها علي التمويل المصرفي للطالبة نجاة ميرغني حنفي مصطفى ، جامعة الخرطوم ،السودان ، سنة 2009



أن الضمان الأول لسداد التمويل الممنوح للعميل هو المشروع الاستثماري الممول وتدفقاته النقدية، غير أن ذلك لا يعني عن أخذ ضمانات أو تأمينات إضافية للرجوع عليها لاسترداد تلك الأموال في حال قصرت التدفقات النقدية عن الوفاء بكامل التزام العميل تجاه مصرفه.

من المهم أن تتبع المصارف إجراءات تسجيل الامتيازات المنصوص عليها في القوانين الخاصة، وذلك حتى لا يكون عدم التسجيل عقبة في طريق المصارف لدى قيامها بالتنفيذ على تلك الامتيازات لاسترداد التمويل. وليس في قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف أو غيره من القوانين ما يستثني المصارف من انطباق الأحكام المتعلقة ببطلان الامتيازات غير المسجلة، وفقاً لما تقضي به تلك القوانين، قبل المصفي أو الدائنين الآخرين.

اما هذه الدراسة خاصت علي ان من مشاكل التمويل بالمشاركة هي عدم اعطاء الفرصة للعميل بإدارة المشروع ، وهذا ما يجعل الامكانية من فشله، وايضا الالتزام بالقوانين التجارية يعوق في بعض الاحيان صيغ التمويل الاسلامي والاستفادة من هذه الدراسة تكمن في كشف احدي العوائق التي تواجه صيغة التمويل بالمشاركة ، الا وهي تولي الادارة والاشراف يجب ان يكون بالمتابعة من الطرفين ، وايضاً تأثير القوانين التجارية علي صيغ التمويل كافة يقع عائقاً ايضاً اما هذه الدراسة ستكون علي صيغة التمويل بالمشاركة وستمكن من ايجاد فكرة جديدة للتغلب علي هذه المشكلات ، ودراسة الحالة علي مصرف الشريعة مانديري اندونيسيا فرع مالانج .

6-رسالة ماجستير للباحث علي راشد العذبة بعنوان تأثير مصادر التمويل علي الاداء المالي للشركات المساهمة ، سنة 2014 بجامعة عين شمس.<sup>(27)</sup> وتوصلت الرسالة إلى ضرورة الاهتمام بتنمية مشاركة المستثمرين غير القطريين وتخفيف القيود المنظمة لتعاملاتهم في سوق المال القطري حيث إن زيادة مشاركة هؤلاء المستثمرين ستؤدي إلى زيادة أحجام التداول وزيادة السيولة وذلك بالسماح لغير القطريين بالشراء والبيع للأوراق المالية ومن ثم إنعاش البورصة وكذا تكامل أسواق المالي العربية والخليجية.

وأشارت إلى أن توفير المعلومات من خلال الإفصاح والشفافية بحيث تصل المعلومات المالية بالشكل المناسب إلى كل من المساهمين الجدد وقدامى المساهمين، وكذلك إلى كل من صغار المستثمرين والمستثمرين الرئيسيين، مع الحرص على أن تكون مناسبة للمستثمرين الأفراد وكذلك للمؤسسات التي لديها كوادرات قادرة على تفسير هذه المعلومات ، وهذا يتطلب التطوير المستمر للقواعد والضوابط الملزمة للشركات بالإفصاح عن المعلومات وكذلك تطوير آليات التسعير وعرض الأسعار والتنفيذ والمقاصة والإشعارات والكشوف وهذا سيؤدي إلى زيادة أحجام التداول ومن ثم زيادة السيولة.

وأشارت الرسالة إلى انه وفقا لافتراض التسلسل في استخدام مصادر التمويل واللدان أوضحا بأنه في حالة عدم تماثل المعلومات لدى المنشأة والأسواق المالية فإن أول وحدة تمويل عمليات المنشأة واستثماراتها هو رأس المال الذي يتم توليده من مصادر داخلية وإذا لم تكن الأموال التي تم توليدها داخليا كافية فإن المنشأة تسعى إلى استخدام الديون الخارجية يليها بعد ذلك إصدار حقوق

<sup>27</sup> - رسالة ماجستير بعنوان القوانين التجارية وأثرها علي التمويل المصرفي للطالبة نجاه ميرغني حنفي مصطفى ، جامعة الخرطوم ،السودان ، سنة 2009

الملكية بوصفها آخر مصدر تمويلي تلجأ إليه المنشأة ولا شك أن هناك منفعة من التمويل بالدين أو ما يسمى بالرفع المالي والذي يعد أقل مصادر التمويل كلفة نظرا للوفورات الضريبية المترتبة عليه وهذا لا ينفي ارتفاع مخاطرها ولأن هذا المصدر يزيد من ربحية المساهمين عن طريق زيادة العائد على حقوق الملكية وزيادة نصيب السهم من الأرباح ولكن التمويل بالدين سيف ذو حدين إذا أنه قد يؤدي إلى تعظيم خسارة المساهمين في حالة انخفاض الأرباح.

وذكر الباحث في رسالة أنه يجب على المدير المالي أن يختار الهيكل المالي الأنسب والذي يوضح العناصر التي ينبغي أن تعتمد عليها المنشأة في تمويل موجوداتها ونسبة كل عنصر فيه مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين العائد والمخاطر الناجمين عن الهيكل المستهدف أي أن تكون المخاطر الناجمة عن استخدام مصدر التمويل منخفض التكلفة ومتوازنة مع العائد الذي يحققه والمتمثل في زيادة الربحية وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة.

وقال الباحث في مقدمة الرسالة إن التمويل يعتبر من الوظائف الأساسية للإدارة المالية ومن الطبيعي أنه كلما زاد حجم الاستثمار زاد حجم التمويل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أهمية التمويل ولعل هذه الأهمية تنبع من القرارات المترتبة على التمويل كالقرارات التي تتعلق باختيار مصادر التمويل والتركيبية التي يتكون منها هيكل التمويل.

وأشار إلى أن الإدارة المالية للشركة تعمل على تقويم مصادر التمويل لاختيار البديل الأفضل للشركة حسب الظروف والمتطلبات التي قد تتغير من شركة لأخرى ومن وقت لآخر بعد أن تقوم بتحديد كمية ونوعية احتياجاتها من

الأموال والمقصود بكمية الأموال هنا هو حجم التمويل المطلوب توفيره ونوعية الأموال ومجال استثمارها أو إنفاقها سواء كانت في أصول متداولة أو أصول ثابتة.

وأكدت رسالة الماجستير على أنه يجب على الإدارة المالية أن تقيم أثر استخدام مصادر التمويل المتعددة على ربحية الشركة وقيمتها المالية إضافة لذلك يتطلب من الشركة أن تقرر مصدر التمويل المناسب لها ومن هنا فإن المدير المالي يجب أن يكون مطلعاً على مصادر التمويل المتاحة وطبيعة كل مصدر وإيجابيات أو سلبيات كل منها ومدى توفر المصادر بالإضافة إلى تكلفة تنفيذ كل منها وما يلزم من إجراءات للحصول عليها وآثار ذلك على النتائج المالية للشركة.

لقد تناولت هذه الدراسة المشاكل التي يتعرض لها التمويل في قطر حيث من أهم هذه المشاكل عدم تعاقد المصارف محل الدراسة مع المستثمرين غير القطريين وأيضاً تقع المشاكل في إدارة المصارف لصيغ التمويل نظراً لتقصيرها في العمل ، وتقع استفادة الباحث في معرفة المشكلات التي توصلت إليها الدراسة ومحاولة إيجاد فكرة جديدة للقضاء على هذه المشكلات ، وهذه الدراسة ستكون على إدارة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية ، دراسة وصفية تحليلية بمصرف الشريعة مانديري اندونيسيا فرع مالانج ، وستكون هذه الدراسة مختلفة عن الدراسات السابقة وذلك من خلال نتائجها التي استخلصها الباحث من المقابلة التي أجراها مع موظفي المصرف .

## الفصل الثاني

### الاطار النظري

المبحث الاول : مفهوم ادارة التمويل وأهدافها في المصارف الاسلامية

المطلب الاول : مفهوم ادارة التمويل

المطلب الثاني : تعريف التمويل وأهدافه وعناصرها

المطلب الثالث : تعريف إدارة التمويل

المبحث الثاني : تعريف المشاركة ومشروعيتها وأسبابها وانواعها ومزاياها

المطلب الاول : تعريف المشاركة وأهميتها

المطلب الثاني : اساليب المشاركة وأنواعها ومزاياها

المطلب الثالث : إجراءات عملية التمويل بالمشاركة في البنك الإسلامي

المطلب الرابع : الاستراتيجيات المتبعة في المصارف الاسلامية لدفع المخاطر عن التمويل بالمشاركة

المبحث الثالث : المعايير الشرعية التي تتبعها المصارف الاسلامية في

التمويل بالمشاركة

المطلب الاول : التعريف بالضوابط الشرعية

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في صيغ التمويل الاسلامي



## الفصل الثاني

### الاطار النظري

المبحث الاول : مفهوم ادارة التمويل وأهدافها في المصارف الاسلامية :

المطلب الاول : مفهوم ادارة التمويل وعناصرها ووظائفها

أولاً : تعريف الادارة :

1. لغةً : كما تعني الترتيب والتنظيم الخاص الذي يحقق أهدافاً معينة، كما تعني الإدارة النظام أو الانتظام ، فالإدارة الناجحة سر نجاح الدول في كل مكان وزمان ، وما سادت الحضارات إلا بالإدارة فكراً وتطبيقاً، وما بادت إلا بالفوضى، وهذا نقيض للإدارة لأن الإدارة تعني النظام أو الانتظام.

2. اصطلاح تعريف الإدارة من الأمور التي ليس هناك إجماع على تحديدها، ويتضح ذلك من خلال استعراض عدد من التعريفات ، ذلك لأن الإدارة من العلوم الاجتماعية ، ولأن مفهومها واسع ، ولأنها ليست مجرد مصطلح ، وإنما هي علم له أهميته ، وذو ارتباط بنظام المؤسسة ككل في جوانبه المختلفة ليشمل أهدافها ، وفلسفتها، والعاملين فيها، وطرق العمل المتبعة، والإشراف على الأنشطة<sup>(28)</sup>

<sup>28</sup> . [http://bouhoot.blogspot.com/2014/10/blog-post\\_262.html](http://bouhoot.blogspot.com/2014/10/blog-post_262.html)

والادارة هي : فن توجيه جهود العاملين للحصول على انتاجية عالية وجودة مرتفعة مما يؤدي الى تفادي الخسارة وزيادة الأرباح وتوفير عنصر الأمن والسلامة.

ثانياً: عناصر الادارة ووظائفها :

1. التخطيط : هو وضع الأسس والمبادئ وأسلوب واجراءات تحقيق الهدف بالاستخدام الأمثل للمصادر المقررة لتنفيذ الخطة مع الأخذ بالاعتبار الظروف المتوقعة أثناء التنفيذ.
2. التنظيم : هو عملية تحديد خطوط العلاقات بين أقسام التنظيم وتحديد صلاحيات مستويات التنظيم وتوزيع الفراد حسب الكفاءة والمقدرات ، وهو وسيلة التنسيق باستخدام المصادر المتاحة لتحقيق الهدف .
3. التوجيه : ويسمى بالقيادة أو التحفيز أحياناً وهو عنصر مهم لأنه بدونه لا ينفذ العمل بالصورة المطلوبة وفي الزمن المحدد ، وهنا تتخذ القرارات حسب ما تقتضيه الحالة.
4. الرقابة : وهي متابعة كل الوظائف منذ البداية الى النهاية لتقييم الاداء تجاه تحقيق الهدف .<sup>(29)</sup>

وظائف الإدارة المالية:

بالرغم من عدم الاتفاق حول تقسيم الوظائف الإدارية، إلا أن هناك اتفاقاً على أن التخطيط والرقابة والتنظيم والتحفيز تمثل الوظائف الإدارية الأساسية. وسوف نبحث هذه الوظائف من هنا. قدر تعلق الأمر بالإدارة المالية:

<sup>29</sup>. ملئقي الشفاء الاسلامي\_ بتاريخ 2007/7/5 \_ ابوفاروق الاثري \_ مكان الملئقي السودان

## - التخطيط المالي:

ويمثل وظيفة أساسية للإدارة المالية، إذ يشمل اختبار المدير للسبل التي يسترشد بها في تنسيق الجهود الجماعي في البدائل المتيسرة، وبذلك تعتبر الخطة سبيلاً مرسوماً لفعل المزمع القيام به. وتعود أهمية التخطيط المالي إلى الصفة الخاصة التي تتميز بها قرارات الإدارة المالية، فهي تعالج مشاكل وموضوعات مالية مستقبلية، وتحتم على الإدارة المالية للمشروع أن تتعرف-مقدماً-على حجم الأموال المطلوبة لتمويل عملية الشراء والتخزين، وسداد الالتزامات التي تستحق خلال الفترة المقبلة، أو تمويل عمليات البيع الأجل، وعمليات التوسع..... وغيرها.

وقد أدى توسع المشروع وتعقيد أعماله إلى تزايد الحاجة إلى التخطيط المالي؛ من أجل الإعداد للمستقبل، وتنسيق نشاطات المشروع، وجعلها وحدة متكاملة لتحقيق أهداف المشروع. ويمكن تحديد مراحل التخطيط فيما يلي:

تحديد الأهداف وترجمتها مالياً، رسم السياسات المالية، إعداد الموازنات صياغة الإجراءات والقواعد المالية التي تمكن المشروع من تنفيذ سياسته، ولا بد أن تتوفر في الخطة المالية درجة المرونة، وذلك تحسباً للاحتتمالات المستقبلية، بسبب اعتماد الخطة أساساً على التنبؤات.

## - الرقابة المالية:

لا يمكن تحقيق الخطة المالية الموضوعية، ما لم توجد سياسات وإجراءات رقابة كفؤة، تعكس طبيعة الفعالية المراد الرقابة على تنفيذها بشكل يكفل وصول

المعلومات بسرعة حول حدوث أو ترقب حدوث الانحرافات من اجل تلافيها وبالتالي ضمان استمرار عمل المشروع بشكل مرضٍ وسليم.

وتتطلب الرقابة درجة من المرونة، تمكنها من التكيف للتغيرات، التي قد تحصل في الخطط أو في الأداء، هذا بالإضافة إلى نظام اتصالات كفؤ، يعتمد أسلوب التغذية العكسية في مد المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات، وتتم عملية الرقابة من خلال:

- تحديد المقاييس والمعايير الموضوعية للمقارنة
- مقارنة الأداء الفعلي بالمقاييس والمعايير الموضوعية.
- تحديد الانحرافات والمسؤولية عنها.
- تصحيح الانحرافات ومتابعة مدى فعالية ذلك، وتحدث الانحرافات بسبب عدم الدقة في الخطة الموضوعية، أو عدم كفاءة أجهزة التنفيذ، أو في الاثنين معاً.
- **التنظيم المالي:**

يمثل التنظيم تحديداً للأنشطة التي يقوم بها المشروع؛ لبلوغ أهدافه بكفاءة، ثم توزيع وتجميع هذه الأنظمة على الأفراد العاملين وفق أسس معينة تمثل التخصص الوظيفي في العمل وبالتالي توضيح الصلاحيات والمسؤوليات لكل وظيفة من أجل تحديد العمل وبالتالي تحدد المسؤولية، وذلك لما تمثله الصلاحيات من حق شرعي في اتخاذ القرارات، وتوجيه الأوامر والتعليمات، ودرجة المركزية واللامركزية المطلوبة في العمل.

وتتضح هنا كذلك أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة المالية والمدير المالي، لذا فهي تمثل مكانة متقدمة ضمن إطار الهيكل التنظيمي للمشروع، حيث تقع في المستوى الإداري الأول بعد موقع المدير العام.

ويساعد وجود الإدارة المالية في هذا الموقع على إبراز دورها، فيما يتعلق باستثمار الأموال وحركتها داخل المشروع وعلاقتها المالي' الخارجية. هذا... ويغلب طابع التجمع الوظيفي في تنظيم الوظيفة المالية وذلك لما تتميز هذه الوظيفة من تخصص نوعي في العمل؛ بالإضافة إلى فوائد تخصص العمل في هذه الإدارة، والمتمثل بسلامة التخطيط لرقابة الماليين، وأهمية القرارات المالية المتخذة، ثم طبيعة العمل ومتطلباته. ويختلف كل التنظيمي للإدارة المالية من مشروع لآخر، تبعاً لنوع وحجم القطاع الذي يعمل، وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيده.

#### - التحفيز المالي:

يمكن توضيح التحفيز بأنه خلق للتعاون الإداري بين الأفراد العاملين في المشروع، بمختلف مستوياتهم الإدارية واستمالتهم لحب العمل، وإثارة الروح المعنوية فيهم من أجل توجيههم نحو الإخلاص والتفاني في العمل. وهنا تبرز أهمية خلق الشعور لدى العاملين في أن إشباع رغباتهم الخاصة مرتبط بتحقيق أهداف المشروع وانعكاس التفاني والإخلاص في العمل على هذا الترابط.

ويتطلب التحفيز المالي أيضاً نظاماً كفوئاً للاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية.



هذا وتشير بعض المصادر الإدارية إلى وجود أو ذكر عدد آخر من الوظائف الإدارية مثل: التوجيه، تنمية كوادر وسائل الاتصال. فالتوجيه في عمل الإدارة المالية يمثل سلسلة التعليمات التي توضح سياسة الإدارة المالية المطلوب تنفيذها من قبل العاملين في تلك الإدارة.

أما تنمية الكوادر فهي تلك الوظيفة التي تقع على عاتق المدير المالي ومسئولي الأقسام الرئيسية في الإدارة المالية في مجال تهيئة وتوفير الكوادر المالية المناسبة للأعمال المناطة بتلك الإدارة إلى جانب تنمية وتطوير تلك الكوادر لوضعها بالشكل المناسب لتنبؤ المسؤوليات المستقبلية.

وفيما يخص وظيفة الاتصالات فهي قد برزت وتوضحت في الظروف العصرية الحالية نتيجة لاتساع الأعمال وتشابكها وظهور ما يسمى بالشركات عابرة الحدود. إلى جانب اتساع العمليات داخل المشروع ذاته ولأهمية البيانات والمعلومات وضرورة توفرها في الوقت المناسب، كل ذلك جعل من وظيفة الاتصال وظيفة مهمة يجب التركيز عليها<sup>30</sup>.

**المطلب الثاني : تعريف التمويل وأهدافه**

**اولا : تعريف التمويل لغةً**

1. لغةً: جاء في القاموس المحيط: " و مُلِّتَ تَمَالٌ و مِلَّتْ و تَمَوَّلَتْ و اسْتَمَلَّتْ : كَثُرَ

مَالُكَ ... و مُلِّنُهُ ( بالضم ) : أَعْطَيْتَهُ الْمَالَ " (31)، أي أنّ التّموّل : هو كسب

المال ، و التّمويل: هو إنفاقه (عادة) ، فأموله أو أمّوله تمويلاً أي أزوّده بالمال .

<sup>30</sup> - د . ياسر البهلول . الإدارة المالية والموازنة العامة . <https://sites.google.com>

<sup>31</sup> . الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، المطبعة الحسينية، القاهرة، 1344هـ، ج : 4 ، ص : 25 ، ( مادة : المال )

2. اصطلاحاً : جاء في القاموس الإقتصادي ماييلي : عندما تريد منشأة زيادة

طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها ... فإنها تضع

برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين :

أ. ناحية مادية : أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع ( عدد

وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال، اليد العاملة<sup>(32)</sup>.

ب. ناحية مالية : تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي

التي تسمى بالتمويل.

أي أنّ التمويل في الاصطلاح الاقتصادي الحديث أعمّ منه في اللغة ،

فحسب التعريف السابق فهو قد يشمل : كلفة الأموال (سعر الفائدة مثلاً) ،

مصدرها (تعبئة الموارد المالية)، وأخيراً - و هو الأهم - كيفية استعمال هذه

الأموال وطريقة إنفاقها و تسيير هذا الإنفاق ومحاولة ترشيده . لذلك فحيثما نجد

كلمة : تمويل ، نجد عادة و في العبارة ذاتها ما يفيدنا عن مصدر الأموال ومجال

إنفاقها، و قد نجد أيضاً ما يفيدنا عن كيفية هذا الإنفاق من حيث الحجم مثلاً

أو المدة إلى غير ذلك. و باختصار فإنّ التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع

أو عملية اقتصادية<sup>(33)</sup>.

والتمويل في الأساس مأخوذ من المال ، والمال في الاصطلاح الشرعي أعم

من النقود أو الذهب والفضة ويشمل الأشياء التي يجوز الإنتفاع بها ، ولها قيمة

لدى الناس<sup>(34)</sup>.

<sup>32</sup> د . مجّد بشير عليّة : القاموس الإقتصادي ، ط : 1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1985 ، ص : 127 .

<sup>33</sup> المرجع السابق ، د . مجّد بشير عليّة : القاموس الإقتصادي ، ط : 1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1985 ، ص : 127 .

<sup>34</sup> . اعداد الدكتور صلاح بن فهد الشلهوب أستاذ باحة فهد للبترول والمعادن، صناعة التمويل الاسلامي ودورها في التنمية، سنة 2007.

أما التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن ان يقال عنه هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل و المؤسسات أو الأفراد ، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الإستثمار ، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة ، مثل عقود المراجعة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم ، أو القرض فالتمويل المباح او الاسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها بطريقة تبيحها الاحكام الشرعية.<sup>(35)</sup>

#### ثانياً: أهداف التمويل الاسلامي:

لاشك أن التمويل الإسلامي عندما وجد وأسس كان له أهداف سامية ، حيث أنه كما هو معلوم أن الأمة الإسلامية وخلال عدة عقود أو يمكن أن نقول قرون ، وبعد حالة الضعف التي كانت تعيشها المجتمعات الإسلامية ، خصوصا في فترة الإستعمار أصبحت تعيش على ما يقدم لها من خلال ثقافات أخرى لا تراعي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية ، وهذا بلا شك نتج عنه أحد خيارين ، إما مواكبة الاتجاهات الاقتصادية للعالم المتقدم حتى وإن كانت لا تتوافق مع شرع الله ، أو العيش في عزلة تزيد من حالة المعاناة والفقر التي يعيشها العالم الإسلامي تلك الفترة.

وبالتالي كان لزاما على المختصين ، والباحثين في علوم الشريعة والاقتصاد محاولة إيجاد بدائل ، تتميز بأنها لا تتعارض مع الأصول والأسس التي قررتها الشريعة الإسلامية

<sup>35</sup> . منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي (تحليل فقهي واقتصادي) ، جدة ، 1425هـ ، ص 12

وفي نفس الوقت تتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم في الاقتصاد والتنمية ولذلك نجد أنه كان لا بد من وجود مشاركة بين الباحثين في علوم الشريعة وخصوصا في علوم المعاملات المالية ، والمختصين في الاقتصاد والعلوم المالية ، لمحاولة الاقتباس من العقود التي تمت دراستها في كتب الفقه من قبل ، ومحاولة تطبيق قواعدها على صيغ متقاربة معها في الأصول ، وإن كانت قد تختلف عنها نوعا ما في التطبيق ، بغرض تطوير تلك الصيغ لإيجاد صيغ جديدة ، يمكن ان تكون بديلا للصيغ المنشرة في المؤسسات المالية في العالم والتي تعتبر غير متوافقة مع الشريعة ، وفي نفس الوقت تكون مثل هذه الصيغ تساهم في الحركة التنموية للمجتمعات الإسلامية ، وتحقيق رغباتهم وحاجاتهم سواء كانت الرغبات والحاجات على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

وبالتالي يمكن تلخيص بعض أهداف دراسة التمويل الإسلامي بما يلي:

- 1- إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.
- 2- تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.
- 3- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد ، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.<sup>(36)</sup>
- 4- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر إذخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة ، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها .

<sup>36</sup>. مرجع سابق رقم 25

يمكن للتمويل المصرفي الإسلامي أن يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية وخاصة أن غالبية أفراد المجتمع يفضلون التعامل في الأموال بالحلال، وكون المصارف الإسلامية قائمة وفقاً لقانون خاص بها وعلى أساس التعامل بالتشريع الإسلامي حيث أن هناك عدة أساليب منها المشاركة أو المضاربة أو المرابحة فإن كل ذلك قد أدى إلى توجيه نسبة من رؤوس الأموال في التعاملات المالية والتجارية من خلال تلك المصارف ولذلك فإنه من الأهمية دراسة مدى مساهمة تمويل تلك المصارف في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. ونظراً إلى أن القطاع المصرفي الإسلامي يتفوق على القطاع المصرفي التقليدي نتيجة للنجاح الباهر الذي حققه خلال تجربته القصيرة حيث وصل معدل النمو في القطاع المصرفي الإسلامي 15% سنوياً، فضلاً عن ذلك فقد ارتفع معدل العائد على الاستثمارات، وأيضاً انخفاض تكاليف الاستثمار في المصارف الإسلامية عنه في القطاع المصرفي التقليدي ويظهر بان المصارف الإسلامية أصبحت ذات أهمية كبيرة حيث أن هناك أكثر من 75 دولة تقع في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا عملت على تحويل البنوك المركزية بالكامل فيها إلى النظام الإسلامي. (37).

وتذكر انتصار البديري (38) إلى أن إقبال خان يعتبر التمويل الإسلامي نمط متميز في مجال الاستثمار في الأوراق المالية حيث جذب إليه العديد من المستثمرين وبدأ المسلمون يدركون أهمية ذلك وأصبح معظم مصدري الأوراق المالية في السوق التقليدية يطرحون المنتجات الإسلامية في الأسواق المالية بهدف جذب المستثمرين وزيادة حجم المعاملات في الأوراق المالية الإسلامية .

<sup>37</sup> . محمد النوري ( 2009 ) التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا المسارات،التحديات والآفاق ، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس - اسطنبول، رجب 1430 هـ / يوليو، ص 13، 14.

<sup>38</sup> . انتصار البديري :، مجلة المصرفي ، العدد 35 مارس ، 2005، ص 1، 2.



البنوك التشاركية والتمويل الإسلامي نظرة مستقبلية لتجربة المغرب ، أن التمويل الإسلامي ليس بالأمر الجديد بل إنه يما رس منذ عدة قرون في مختلف أنحاء العالم، إلا أنه اكتسب إقبالا كبيرا في الآونة الأخيرة. و تقدر الأصول الكلية للتمويل الإسلامي بحوالي 5 تريليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف عما كانت عليه منذ عشر سنوات، وبمعدل نمو يفوق التمويل التقليدي في كثير من البلدان.

أيضا شهد مجموع الأصول القائمة من الصكوك الإسلامية على مدار العقد الماضي زيادة تعادل عشرة أضعاف حتى بلغت حوالي 300 مليار دولار أمريكي ومعظم هذه الأصول في دول الخليج وماليزيا. ويلاحظ أن الاهتمام بالصكوك يتزايد في أنحاء العالم. وهناك عدد من البلدان الأخرى أصدرت صكوكا إسلامية في السنوات الأخيرة، ومن بينها لكسمبرغ وهونغ كونغ وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة.

وإذا كانت صناعة الصيرفة الإسلامية قد حققت نمواً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، كما حققت دولا عربية إنجازات ملموسة في هذا المجال ،<sup>(39)</sup> إلا أن هناك دولا عربية مازالت تؤسس لقيام المصارف الإسلامية بها ومازالت تسعى لتهيئة الأطر القانونية والتشريعية لذلك. فالمملكة المغربية على سبيل المثال تحاول تطوير سوق التمويل الإسلامي بهدف تعزيز جاذبية البلاد للاستثمارات ، إضافة إلى الحد من أزمة السيولة التي يعاني منها المغرب. وتنتظر الساحة المصرفية المغربية أولى البنوك التشاركية في مطلع سنة 2016 ان شاء الله بعد ما صادق البرلمان المغربي على قانون يرخص للمرة الأولى في تاريخ البلاد بإنشاء بنوك إسلامية ويتيح للشركات الخاصة إصدار سندات إسلامية. ويسمح القانون للبنوك الأجنبية، وكذلك المحلية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية في

<sup>39</sup> . حسين عبد المطلب الأسرج ، مجلة العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية 20/11/2015

المغرب. كما يحتوي أيضاً ، على بنود بشأن التكافل ، وهو ما يتيح إنشاء شركات تأمين إسلامية في السوق المغربية وتمكين الشركات الخاصة من إصدار سندات إسلامية (صكوك). وتستعد بنوك مغربية كبرى لفتح فروع إسلامية. فيما تختبر بنوك أجنبية أيضاً ، مقترحات للاستثمار في السوق المغربية. وكانت بنوك خليجية من الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة عبرت عن اهتمامها بالاستثمار في التمويلات الإسلامية في المغرب. وتوقعت "دار الصفاء"، فرع مصرف "التجاري وفا بنك"، أحد أكبر مصارف المغرب، أن تجتذب الصيرفة الإسلامية استثمارات قادرة على تعبئة ادخار يناهز 90 مليار درهم مغربي، ما يعادل 10.14 مليارات دولار. ويمثل هذا المبلغ نحو 9% من إجمالي الادخار في البلاد. وكشفت دراسة أنجزتها مؤسسة "الاستشارات المالية الإسلامية وخدمات الضمان"، مؤخراً، إلى أن 97% من المغاربة مهتمون بالتمويل الإسلامي، و9% منهم لا يفتحون حسابات مصرفية لاعتبارات دينية، و31% ينوون الانتقال من النظام المصرفي التقليدي إلى التمويل الإسلامي،<sup>(40)</sup> ويرى خبراء أن المهاجرين المغاربة يتيحون أيضاً آفاقاً واسعة لنمو المصارف الإسلامية، خصوصاً في مجال تمويلات العقار. كما يعول المغرب على إحداث مركز مالي إقليمي في الدار البيضاء لإغراء المصارف، بما فيها الإسلامية، باتخاذ المغرب بوابة للاستثمار في أفريقيا، التي صار فيها للرباط حضور اقتصادي قوي عبر بعض المصارف وشركات الاتصالات وإذا كانت هذه هي الطموحات المغربية من الصيرفة الإسلامية والبنوك التشاركية فإن هذه الصناعة تواجه بالكثير من التحديات، لعل من أهمها تصميم نظم وأطر خاصة للعمل بما يتوافق مع النظم التمويلية المتوافقة مع الشريعة من إجازة ومراجعة ومضاربة وغيرها. أيضاً توعية المستفيدين وتقسيمهم لشرائح بما يسمح بتصميم منتجات مصرفية تلائم كل شريحة.

<sup>40</sup> المرجع السابق. حسين عبد المطلب الأسرج ، مجلة العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية 20/11/2015

المطلب الثالث : تعريف إدارة التمويل وخطوات إدارة التمويل :

أولاً : تعريف إدارة التمويل:-

هي مجموعة الدراسات التي تهتم بدراسات أفضل السبل للحصول على التمويل وأفضل السبل لاستخدام هذه الأموال من أجل تحقيق الهدف الاساسي لمنظمات الأعمال وهو تعظيم القيمة السوقية للمنظمة، أي أنه الفن والعلم الذي يتعلق بإدارة الأموال. حيث تعني كلمة فن أن هناك بعض الفرص لإظهار المهارات والإبداع في إدارة الأموال، أما كلمة علم فتعني أن هناك بعض الحقائق المثبتة والمستندة على النظريات والمبادئ والمفاهيم فيما يتعلق بالقرار المالي في إدارة الأموال.<sup>(41)</sup>

ثانياً : خطوات ادارة التمويل :

1. تحليل البيانات المالية : و تعني عملية التحليل دراسة البيانات المالية و تحويلها الى نمط او شكل من المعلومات النسبية او المطلقة ، التي تفيد في معرفة الجوانب الايجابية و السلبية و تقييم الواقع المالي و التشغيلي للمشروع خلال فترة زمنية معينة.
2. التخطيط المالي: ويكون ذلك من خلال التعرف على الاحتياجات المالية للمشروع و اعداد الخطط المالية الشاملة (الطويلة الاجل ذات الاهداف الاستراتيجية و القصيرة الاجل ذات الاهداف التشغيلية ) و اعداد الموازنات التقديرية المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص الشركة في المستقبل . و تعد وظيفة التخطيط المالي من اهم الوظائف التي يقوم بها المدير المالي نظرا لاشتراكه

<sup>41</sup> . أحمد السيد كردي ، مفهوم الإدارة المالية ، مجلة الاقصى ، عدد 141 ، عمان ، سنة 2015 .

- في رسم السياسة طويلة الاجل الخاصة بالشركة و عمليات التمويل في المستقبل وبالتالي يؤدي الى تحديد هيكل الاصول في الشركة و مكوناتها في المستقبل
3. تحديد هيكل الاصول للمشروع : و نعني بذلك تحديد العناصر المكونة للأصول و توزيع هيكل الاستثمار في الاصول قصيرة الاجل و الاخرى طويلة الاجل و بعد ذلك يتم تحديد الحجم الامثل للاستثمار في الاصول المتداولة و الثابتة التي تؤثر بنتائجها على مستقبل المشروع ، اضافة الى اهمية متابعة تقادم الاصول الثابتة ومدى مساهمتها بشكل كفو في العمليات التشغيلية والحاجة الى استبداله و تجديدها أو توسيعها ، ويكون ذلك عن طريق معرفة ما حدث سابقا للاصول وما يمكن ان يحدث مستقبلا في ضوء الخطة الاستراتيجية المستقبلية للمشروع.
4. تحديد الهيكل المالي للمشروع : ترتبط هذه الوظيفة بتحديد العناصر التي يتكون منها الهيكل المالي من خلال دراسة الخصوم و حقوق الملكية المعروضة في قائمة المركز المالي و تقييم و اختيار وسائل التمويل المتاحة ، وللمدير المالي دور كبير في تحديد المزيج الملائم للتمويل طويل الاجل او قصير الاجل ، و يعد هذا التحديد من اهم العمليات التي تؤثر على قوة المركز المالي و الائتماني للمشروع. كذلك يقوم المدير المالي بالتنسيق لمجلس الادارة من اجل قرارات توزيع الارباح.
5. التنسيق مع الادارات الاخرى في الشركة للقيام بالعمل بشكل فعال ، فجميع القرارات داخل ادارات الشركة لها تأثير مالي . فمثلا القرارات التسويقية لها تأثير على نمو المبيعات و الذي له تأثير بالمقابل على تغيير القرارات الاستثمارية.<sup>(42)</sup>

<sup>42</sup> . <http://shabab-ibb.top-me.com>

تعمل المصارف الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمصرفية ويتطلب ذلك قيامها بالتمويل والاستثمار بالصيغ الشرعية كالمتاجرة والمراجحة والمضاربة والمشاركة وذلك حتى يمكنها تحقيق دورها الإنمائي والتنموي في المجتمع وحتى يمكن لهذه المؤسسات ممارسة دورها بكفاءة وفعالية يجب أن تتوفر لديها الموارد المالية التي تساعد على ذلك (كما- نوعا) المناسبين ومن ثم يجب أن تكون لها مواردها الذاتية المتمثلة في رأس مالها والاحتياطيات والمخصصات التي قد تحتجزها لمواجهة مخاطر حسب اختلافها إضافة إلى ذلك الموارد الخارجية التي يسعى المصرف إلى تجميعها وزيادة أرصدها وأنواعها عن طريق نظم الودائع المتعددة سواء (جارية- ادخارية - توفير- استثمارية).<sup>(43)</sup>

<sup>43</sup> . <http://www.alsharq.com/news/details/371116#.VjShJrcrLIU>



## المبحث الثاني : تعريف المشاركة ومشروعيتها وأساليبها وأنواعها ومزاياها

### المطلب الاول : تعريف المشاركة ومشروعيتها :

يعتبر أسلوب التمويل بالمشاركة من أبرز أساليب التمويل في المصارف الإسلامية البديل عن أسلوب الإقراض بالفائدة فهو أسلوباً مرناً يمكن أن يلبي احتياجات الكثير من المتعاملين، من خلال إحداث توازن اجتماعي عادل متماشياً مع القاعدة الفقهية قاعدة الغنم بالغرم (أي الربح والخسارة).

فأسلوب المشاركة يعني قيام المصرف الإسلامي بمشاركة غيره بقصد تنمية أحواله بشروط وضوابط يتفق عليها مع ذلك الغير، كما يعني أسلوب التمويل بالمشاركة بأنه أسلوب يقوم على أساس عقد شراكة بين المصارف والعميل، ويقوم كل منهما حصته في رأس المال إنا نقداً أو عيناً لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، أو تمويل عمليات تجارية، وتقسم الأرباح أو الخسائر بينهما وفق مساهمة وحصّة كل منهما في رأس المال المقدم. وكذلك تعني المشاركة لغويا المخالطة وفي المفهوم الاصطلاحي تعني استقرار ملك له قيمة بين اثنين أو أكثر لكل منهما حق التصرف بحسب قيمة أو نسبة المساهمة. وقد أجمع العلماء المسلمين على إباحة ومشروعية المشاركة مني تحققت فيها الشروط والضوابط التي وضعت لها، انطلاقاً من أحكام الشريعة الإسلامية التي تتيح بل تشجع على استثمار الأموال عن طريق المشاركة الشرعية الصحيحة التي تنتقي فيها الخيانة، الغبن، الغش، والخديعة<sup>(44)</sup>

ويعتبر أسلوب التمويل بالمشاركة وسيلة إيجابية للقضاء على ما يعرف بالمعاملات الربوية، نظراً لأن المصرف الإسلامي يعتبر شريكاً وليس دائماً كما في المصارف التقليدية

<sup>44</sup> .د/ ابراهيم ابوبكر المدني، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المنعقد في طرابلس ليبيا، في الفترة 27-28/2010.

كما يؤدي أسلوب التمويل بالمشاركة إلى التخلص من السلوك السلبي المرتبط به في النشاط الاقتصادي ، حيث يقود هذا الأسلوب إلى تضافر عنصري العمل ورأس المال الذي يعود على الشركاء بالربح العادل.

والمشاركة هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الاسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما ، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه اما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما .

وعادةً ما يفوض المصرف طالب التمويل في الادارة والتصرف باعتباره منشئ العملية وأدري بطبيعتها ، ولا تكون مشاركة المصرف في الادارة الا بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والاطمئنان الي عدم حدوث إهمال أو تقصير او تعدٍ من جانب الممول المفوض بالإدارة.

ويستحق الشريك طالب التمويل حصة من الربح - يتفق عليها مع المصرف عند العقد- مقابل ادارته للمشروع او العملية . (45)

وتعتبر عقود المشاركة التي تستعملها المصارف الاسلامية تطبيقاً لما يعرف في الفقه الاسلامي بشركة العنان ، وهي تعني اشتراك اثنين أو أكثر في رأس المال والربح بحيث يكون كلٍ منهما مخلولاً بالتصرف في مال الشركة ، بحكم الملك في نصيبه ، وبكم الوكالة في نصيب شريكه ، وشركة العنان جائزة بالإجماع .

تنقسم المشاركات بصفة عامة إلى شركات ملك وشركات عقد، وتقوم شركات الملك على ملك اثنين أو أكثر لمال أو دين ليس فيه قصد التجارة والربح، ويكون استحقاق

<sup>45</sup> . د. رضا سعد الله ، المضاربة والمشاركة ، وقائع الندوة التي عقدها المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، بالمملكة المغربية ، ط2 مكتبة الملك فهد الوطنية . 2001

الربح وتحمل الخسارة بقدر حصة الملك ، وهي تنقسم إلى حصة ملك اختيارية بإرادة طرفيها وإجبارية كالتى تنشأ بالإرث ، وهي تنتهي بالتقسيم أو المهايأة ، وهي نوع من أنواع التقسيم، وشركات العقد هي التى تنشأ بموجب عقد بين الشركاء - اثنين أو أكثر- بقصد الربح<sup>(46)</sup> على أن يكون رأس المال والربح مشتركاً بينهم (وتسمى شركة أموال عندما يشتركوا في رأس المال والربح)، حيث يقدم فيها الشركاء تمويلاً نقدياً في غالب الأحيان، بأن يسهم كل منهم (بما فيهم البنك) بحصة في رأس المال ويوزع الربح بحسب اتفاق الشركاء مع تحديد هامش للإدارة، عند توقيع العقد، وقد يتفقون على الاشتراك في الربح وتسمى (شركة مضاربة).

وقد يتفقون على الاشتراك في أجر العمل وتسمى (شركة أعمال) وقد يتفقون على الاشتراك بالنسبة والبيع وما تحقق من ربح بينهم فتسمى (شركة وجوه)، ومن الشروط العامة التي يجب توفرها في كل الشركات: هو اشتراك جميع الشركاء في الربح والاشتراك في الخسارة، ماعدا المضاربة التي يتحمل فيها رأس المال الخسارة ويتحمل العامل فوات قيمة جهده<sup>(47)</sup> و(المضاربة عند الفقهاء هي عقد شركة في الربح بمال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب<sup>(48)</sup>، وعلى ذلك فالمضاربة هي مشاركة بين صاحب المال وصاحب الخبرة في العمل والإنتاج ، حيث يقدم الأول ماله، والثاني خبرته وعمله ، ثم يقتسمان أرباح المشروع بنسب شائعة من الربح متفق عليها، أما الخسارة ففي رأس المال فقط فيكفي صاحب الخبرة خسارة جهده ووقته.

<sup>46</sup> . د. الضير، الغر وأثره في العقود ص510، د. عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية ج2، ص349-350.

<sup>47</sup> . علي الخفيف: الشركات في الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة 1977، ص29.

<sup>48</sup> . محمد أمين بن عابدين، رد المختار على الدر المختار، حاشية ابن عابدين، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، 1966م، ج5، ص645.

ومن صيغ التمويل التي تدخل تحت معنى المشاركة ، صيغة المزارعة: وهي أن يدفع صاحب الأرض أرضه لعامل مزارعة والزرع بينهما<sup>(49)</sup> (وعرفها المالكية بأنها شركة في الزرع)<sup>(50)</sup> ويشترط فيها قبول العامل بقوله: قبلت أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه، فإذا تم العقد بينهما، ويكون نصيب العامل جزءاً مشاعاً من المحصول ويلزم العامل أن يعمل في المزارعة بما يحقق مصلحة المزرع وما ينتج عنه ، وهي بذلك عقد بين مالك الأرض الصالحة للزراعة وبين عامل يعمل فيها ويتم تحديد نصيب كل منهما من الأرباح، أما الخسارة فتتوقف على حسب طبيعة مشاركة كل من الطرفين ويشترط في المزارعة ما يلي:

- محل العقد وهي الأرض.
- أن تكون الأرض معلومة ومعروفة المساحة.
- أن يحدد نوع الزرع المراد زراعتها.
- المدة المتفق عليها لإنفاذ المزروعات.

ومن صيغ المشاركات صيغة المساقاة وهي: «المعاملة على النخل، والشجر ببعض ثمره والمساقاة جائزة، لا يعرف خلاف بين الصحابة والتابعين في جوازها»<sup>(51)</sup>. ومن خصائص المزارعة والمساقاة إنها من عقود الشركات القائمة على العدل بين الشريكين وتعتمد على الأمانة وبالتالي ترتفع فيها المخاطر الأخلاقية ومخاطر التشغيل والائتمان، حيث تعتبرها المخاطر الآتية: عدم قدرة المصرف على تحديد الكمية المنتجة، وعدم قدرته

<sup>49</sup>. ابن قدامة، المغني، ج 2 ص 382 .

<sup>50</sup>. الشرح الكبير، ج 3 ص 372.

<sup>51</sup>. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، دار الكتب العلمية، سنة النشر 1419هـ/ 1999، ج 7 ص 357.

على استلام المنتج ، بالإضافة إلى مخاطر التسويق والنقل والتخزين والتلف وغيرها من مخاطر النشاط الزراعي.

وبالرغم من التنوع في الشركات في الفقه الإسلامي، إلا أن الغالب في التطبيق المصرفي هو شركة المضاربة وشركة الأموال، وقد تكون المشاركة متناقصة إذا اتفق طرفا العقد على تنازل احدهما عن حصته للطرف الآخر، وقد تكون المشاركة ثابتة إذا استمرت الشراكة حتى تصفية العملية.

**المطلب الثاني : أنواع وأساليب المشاركة ومزاياها وأهدافها :**

**أولاً : أنواع وأساليب المشاركة**

**1- المشاركة الدائمة (الثابتة):** وهي قيام المصرف الإسلامي بالاشتراك والمساهمة في رأس مال المشروع المراد إنشائه مع طرف آخر، ويترتب على ذلك إمكانية الإدارة والإشراف على المشروع. وتضل هذه المشاركة دائمة إلى حين انتهاء مدة المشروع، أو المدة المتفق عليها عند إبرام الشراكة. كما يترتب على ذلك تحديد العلاقة بين الأطراف المشتركة في ضوء القواعد القانونية التي لا تتعارض والضوابط الشرعية، أو أن تكون المشاركة منتهية بمعنى إن المساهمة في المشروع ثابتة بما فيها الحقوق المترتبة على ذلك ، إلا إنها مرتبطة بأجل ثابت، قد تكون بدورة نشاط تجارى، أو دورة مالية، أو عملية مقاولات، أو توريد صفقة معينة.<sup>(52)</sup>

<sup>52</sup>. الغريب مجّد ناصر، الأصول المصرفية الإسلامية وقضايا للتشغيل، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص: 163.



ففي المشاركة الثابتة يسهم البنك في التمويل بجزء من رأس مال مشروع ما، وبذا يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع، وفي إدارته والإشراف عليه، وكذا في الربح والخسارة حسب النسب المتفق عليها في عقد المشاركة وفي هذا النوع يكون لكل طرف من طرفي المشاركة حصة ثابتة في المشروع حتى انتهاء مدة المشروع أو الشراكة، أو انتهاء المدة المتفق عليها في العقد.<sup>(53)</sup>

والمشاركة الدائمة هي أسلوب متبع لدى بعض المصارف الإسلامية ولكنها لا تمثل الجانب الأكبر من محفظة التمويل والاستثمار بالمصرف والأسلوب المتبع لدى هذه المصارف هو القيام بتمويل جهة ما بجزء من رأس مال الشركة، و يمكن أن يكون العمل مشترك بينهما من خلال تواجد المصرف في مجلس إدارة الشركة بمقعد أو أكثر، ولكل منهما نسبة محددة من الربح.

كما يجوز شرعاً قيام أحد الشركاء فقط بالعمل، فقد ذهب الحنفية والحنابلة إلى القول بجواز قيام أحد الشركاء بالعمل، على أن تكون له نسبة من الربح إضافة إلى نسبة ربح رأس ماله في الشركة<sup>(54)</sup>.

## 2- المشاركة المتناقصة (المنتهية بالملك):

وهي التي يدخل فيها البنك كشريك بالمال مع شخص أو أكثر في مشروع ما مقابل نصيب في الربح، مضافاً إليه نسبة أخرى يتفق عليها تخصص لتسديد مشاركته في تمويل العملية، ويكون باقي الربح من نصيب الشريك الذي يصبح مالكا للمشروع بصفة نهائية عندما يسترجع البنك مساهمته بالكامل.

<sup>53</sup>. دراسة سابقة، اعداد طارق الشعري، أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية، 2011-2012، جامعة محمد الخامس-السويس الرباط

<sup>54</sup>. أحمد جميل، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، عام 2006، ص 98-100

وبحيث يلتزم البنك ببيع أسهمه إلى هذا الشريك إما دفعة واحدة أو على دفعات

متعددة

كما يلتزم هذا الشريك بدوره في شراء أسهم البنك والحلول محله في الملكية حسب شروط عقد المشاركة<sup>(55)</sup>.

وهذا التمويل قد يكون في رأس مال الشركة أو مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي أو صحي أو تعليمي أو لإنشاء بناء أو شراء آلة معمرة أو واسطة نقل. وتسمى هذه العملية مشاركة متناقصة ، عندما ينظر إليها من جهة البنك على أساس أنه كلما استرجع دفعة من أصل التمويل ، تقلصت بالمقابل نسبة مشاركته في المشروع.

وتسمى مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك ، عندما ينظر إليها من جهة المتعامل لأنه كلما دفع قسطاً من أصل التمويل زادت نسبة تملكه للمشروع ، إلى أن يقتنيه نهائياً عندما ينتهي من سداد مستحقات البنك عليه .<sup>(56)</sup>

أما في المشاركة المتناقصة فيتم فيها تحديد جزء من دخل المشروع ليكون قسطاً يدفعه الشريك للمصرف ليسترد به حصة المصرف في المشروع، ويحل محله في ملكية المشروع، إما دفعة واحدة، أو على دفعات حسب ما يتفق عليه وطبيعة المشروع نفسه. وبهذا تتناقص مشاركة المصرف تدريجياً كلما استرد من الطرف الآخر جزءاً من تمويله إلى أن تنتهي هذه المشاركة بالتمليك، أي بتملك الشريك المشروع بعد رد أموال التمويل إلى المصرف.<sup>(57)</sup>

<sup>55</sup> . موسى عبد العزيز شحادة ، تجربة البنك الإسلامي الأردني في مجال الصيرفة الإسلامية ، دراسة مقدمة في ندوة الصناعة المصرفية الإسلامية المنعقد في الاسكندرية ، 2000 ، مطبوعات البنك الإسلامي الاردني ص 34 .

<sup>56</sup> . عائشة المالقي ، البنوك الإسلامية (التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ) ، ط1 المركز النقابي العربي ، سنة 2000 ص 37

<sup>57</sup> . مرجع سابق رقم 44 .

## ثانياً: مزايا التمويل بالمشاركة :

إن أهم ما يميز نظام التمويل بالمشاركة خلوه من التعامل بالفائدة وكل شبهات الربا والمحرمات، وهذا ما يميز هذا النظام وجعل الإقبال عليه متزايداً وتنحصر أهم المزايا في الآتي: (58)

- 1- خلو التمويل بالمشاركة من أسعار الفائدة المحرمة مما يؤدي إلى خفض كلفة السلعة المنتجة.
- 2- تكافل وحرص الأطراف المتعاقدة وفق الأسس والضوابط المتفق عليها في إنجاح المشروع باعتبارهم شركاء مساهمين في رأس مال المشروع مما يعكس الفائدة على الشركاء والمصرف والاقتصاد القومي للبلد.
- 3- إن تطبيق مبدأ المشاركة يؤدي إلى تحرير الفرد من النزعة السلبية التي يتصف بها صاحب الوديعة انتظارا للحصول على الفائدة المصرفية دون أي جهد مبذول، بينما يحصل صاحب المال بفضل المشاركة على عائد عادل والمتكافئ مع الجهد والدور الفعلي الذي أداه بواسطة رأسماله في العملية التنموية.
- 4- إن تطبيق مبدأ المشاركة يعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد المشروع بحيث لا تتراكم تراكمًا محلاً، ولا أن تهدر الطاقات البشرية بغير ثمن، ولا ينصرف النشاط إلى الأمور الهامشية، كما لا يتوقف تحقيق الربح في المشاركة على جانب الحلال، بل يتجاوزه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية المرتبطة بسماحة القيم الغراء والمبادئ الكريمة للشريعة الإسلامية.

<sup>58</sup> .سراج الدين عثمان مصطفى وعبد الهادي يعقوب، المشاركة أحكامها وضوابطها الشرعية والمحاسبية في المصارف الإسلامية، (د.ن) ، الطبعة الثانية، 1994، ص:21.

فوزي المطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، (د.ن)، الطبعة الأولى، 2005، ص: 573-574 .

- 5- تخطى أسلوب المشاركة لحاجز الضمانات يؤدي إلى توسيع القاعدة الاستثمارية والوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع، مما يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- 6- مرونة أسلوب التمويل بالمشاركة وملائمته لكافة أوجه النشاط الاقتصادي سهل على المصارف الإسلامية تأدية دورها المنوط بها.
- 7- أسلوب المشاركة المتناقضة تتيح للكثير من المستثمرين وخاصة الصغار منهم فرص التملك للمشروعات بطرق مباشرة.
- 8- تميز أسلوب التمويل بالمشاركة بارتفاع العائد (الأرباح) لخضوعه لتغيرات سوق السلع مقارنة بأساليب التمويل الأخرى التي يكون فيها العائد ثابت.
- 9- تسهم أساليب التمويل بالمشاركة في زيادة فرص العمل وارتفاع فرص التكافل بين الأطراف المتعاقدة والقوى العاملة في المشروع الممول بالمشاركة. يعتبر أسلوب التمويل بالمشاركة من أكثر الأساليب ضماناً لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة.
- 10- أسلوب التمويل بالمشاركة يعمل على تحسين الكفاءة التخصيصية من المصارف الإسلامية من خلال دراسات الجدوى للمشروع تستطيع أن تعيد النظر في الموارد المستخدمة للوصول إلى القيمة الحقيقية للمواد لاستخدامها أفضل استخدام بعكس المستثمر الذي يهتم فقط بأسعار السوق ولا يولي اهتماماً للأسعار الحقيقية.<sup>(59)</sup>

<sup>59</sup> . المرجع السابق رقم 46 .

### المطلب الثالث : إجراءات عملية التمويل بالمشاركة في البنك الإسلامي :

يمكن إجراء عملية التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية حسب عدة خطوات

يمكن تناولها علي النحو التالي:

1- طلب التمويل بالمشاركة : يتقدم العميل المستثمر إلى البنك الإسلامي بمشروعه

مقترحا الصيغة التي يريد أن يتعامل بها مع البنك. ويجب ألا ينتظر البنك

الإسلامي حتي يأتيه العملاء ، بل يجب عليه أن يكون هو المبادر ببحث الفرص

الاستثمارية المتاحة في البيئة وذلك من خلال الدراسات والتحليلات الميدانية

والمكتبية التي يقوم بها ، والذهاب بها إلى العملاء إذا لزم الأمر .

وأمام البنك العديد من المصادر التي يمكنه أن يستقي من خلالها الأفكار

الاستثمارية سواء من الداخل أو من الخارج ، من البيانات الإحصائية المنشورة عن خطة

الدولة ، أو من دراساته للسوق والعملاء والمنافسين... وغيرها ، أو من الدراسات التي

تقوم بها إدارات البحوث والتطوير وإعداد دراسات الجدوى وغيرها من المصادر التي

يمكن أن يدعم بها البنك أفكار العملاء ويجذبهم للاستثمار.<sup>(60)</sup>

2- إعداد الدراسات المبدئية لجدوى المشاركات المطروحة : يقوم البنك

الإسلامي من خلال الإدارات والأقسام المتخصصة في المجالات المقترحة بدراسة

المشاركات المطروحة أي المشروعات الاستثمارية ، من مختلف الجوانب

والأبعاد. ويجب أن تشمل الدراسات المبدئية لجدوى المشاركات علي النقاط

التالية:

<sup>60</sup> د/ عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية الإسلامية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، سنة 2004.



أ. معلومات عن العميل وسمعته ، وخبراته في موضوع مشروعه ، وكفاءته وحسن إدارته ، لضمان كونه شريكا مأموناً.

ب. جدوى المشاركات من النواحي الاقتصادية والفنية لضمان الربحية المناسبة.

ج. جدوى المشاركات من النواحي الاجتماعية والقومية لضمان أهميتها علي المستوى الاجتماعي العام؟!

3- الاتفاق علي الأسلوب المناسب للتمويل بالمشاركة : إذا اجتاز المشروع الدراسات المبدئية بنجاح ، يجب أن يصل البنك مع عميله إلى اتفاق واضح حول الأسلوب الأفضل للتمويل بالمشاركة من وجهة نظر كل من البنك والعميل بمراعاة مختلف ظروف وقدرات كل منهما سواء كانت مالية أو مادية أو فنية ولذا يجب الاتفاق علي الأسلوب المناسب لكل منهما والوصول إلى قرار بشأن ذلك.

4- استكمال البيانات والمستندات والوثائق : يجب العمل علي استكمال البيانات الناقصة عن العميل من مختلف النواحي الاقتصادية والفنية والمالية والموقف السوقي والقانوني وغيرها من البيانات المدعمة بالمستندات الموثقة، إذا لم تكن قد قدمت في المراحل الأولى. ويمكن للبنك القيام ببعض الزيارات الميدانية التي تؤيد ذلك لوقوف علي حقيقة ظروف وإمكانات العملاء علي الطبيعة.<sup>61</sup>

5- تحليل حالة العميل : في ضوء البيانات والمعلومات السابق الحصول عليها وعلي هدي من نتائج الزيارات الميدانية يتم إجراء التحليل المالي لحالة العميل للوقوف علي أبعاد عملية المشاركة من حيث المخاطر المتعلقة بها ، ومقدار

<sup>61</sup> . المرجع السابق، د/ عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية الاسلامية ، الطبعة الاولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، سنة 2004.

المشاركة من كل طرف ، ومدة المشاركة والتقديرات الخاصة بالأرباح والخسائر وغيرها.

6- اتخاذ القرار بالتمويل : بعد إتمام الدراسات السابقة والتأكد من سلامة

الإجراءات السابقة كافة يتم اتخاذ القرار بموافقة البنك ، ما دامت جميع

الإجراءات سليمة ونتائج التحليل مطمئنة ، وإبلاغ العميل بذلك مع تحديد

نصيب كل من طرفي المشاركة في رأس المال.

7- تحديد إدارة مشروع المشاركة : جرى العرف علي أن يعمل كل شريك في

إدارة وتنفيذ ما اشتركوا فيه ، ولذلك كان الرأي الفقهي أن يقتسم الشركاء الربح

بقدر حصة الواحد منهم في رأس المال باعتبار المقاصة بالعمل المتساوي.

ولكن أحياناً يكون أحد الشركاء أمهر وأحذق من غيره ، فإذا عمل أحدهم أكثر

من غيره أو كانت له خبرة أفضل ، فله أن يشترط نسبة زائدة في الربح ، وفي المشاركات

التي تتم بين البنك الإسلامي وعملائه ، غالباً ما يؤدي العميل الجزء الأكبر من العمل

كإدارة المشروع ، ويحتفظ البنك الإسلامي لنفسه بحق الإشراف وترتفع النسبة المخصصة

للإدارة وتنقص بحسب حجم العمل المطلوب ، والمدة التي تستغرقها عملية المشاركة.

وغالباً ما تتراوح هذه النسبة بين 15 % إلى 45 % ، وما تبقي يقتسم بين البنك

والشريك بنسبة حصصها في رأس المال.

8- توقيع عقد المشاركة : يتم توقيع عقد التمويل بالمشاركة بين البنك والعميل

وليس من الضروري أن يكون رأس المال حاضراً عند توقيع العقد ، بينما يشترط

أن يكون حاضراً عند البدء في تنفيذ عملية المشاركة للتأكد من خلط الموال.

9- تنفيذ عملية المشاركة : بعد توقيع عقد المشاركة يتم تنفيذ عملية المشاركة وتدفع قيمة رأس المال المتفق عليها أو تحضر السلع ، وتجهز الآلات والمعدات وتعد الأماكن المتفق عليها لممارسة المشروع ، وتنشط عمليات الإنتاج أو البيع والشراء، ويتم الدفع والتحصيل. ولذا يجب فتح حسابات عملية المشاركة لتسجل بها نتائج الأعمال والأنشطة أولاً فأولاً.

10-ضمانات عملية المشاركة : يجوز أن تكون هناك بعض الضمانات الضرورية وذلك ضماناً لجدية العمل واستمرارية المشروع وتحسباً لعمليات التعدي أو التقصير والإهمال وخيانة الأمانة.

11-توزيع عوائد المشاركة : بعد أن تجري العمليات ويتم دوران العمل وتتم دورة الإنتاج ، يتم توزيع العوائد بصورة دورية حسب اتفاق الطرفين ، فتقسم الأرباح وفقاً لما اتفق عليه بنسب معينة ، كأن تكون النصف أو الربع، أو تحدد بنسب مئوية كأن تكون 50 % أو 25 % أو غير ذلك من الصورة الشائعة للنسبة.<sup>(62)</sup>

12-متابعة وتقييم المشاركة : يجب متابعة عمليات تنفيذ المشاركة من قبل الشركاء أولاً فأولاً حتي يتم اكتشاف الانحرافات والأخطاء ، ثم العمل علي سرعة تلافيها بما لا يؤدي لتفاقمها وزيادة الأعباء علي الشركاء. فيجب ألا ينتظر أحد الشركاء حتي يتم الإهمال أو التقصير من قبل الآخرين وهو يعلم، بل إن واجبه يحتم عليه التدخل لعلاج ما قد حدث من مشكلات وعقبات تعترض نجاح المشاركة.

<sup>62</sup>. المرجع السابق، د/ عبدالحمد عبدالفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية الإسلامية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، سنة 2004.

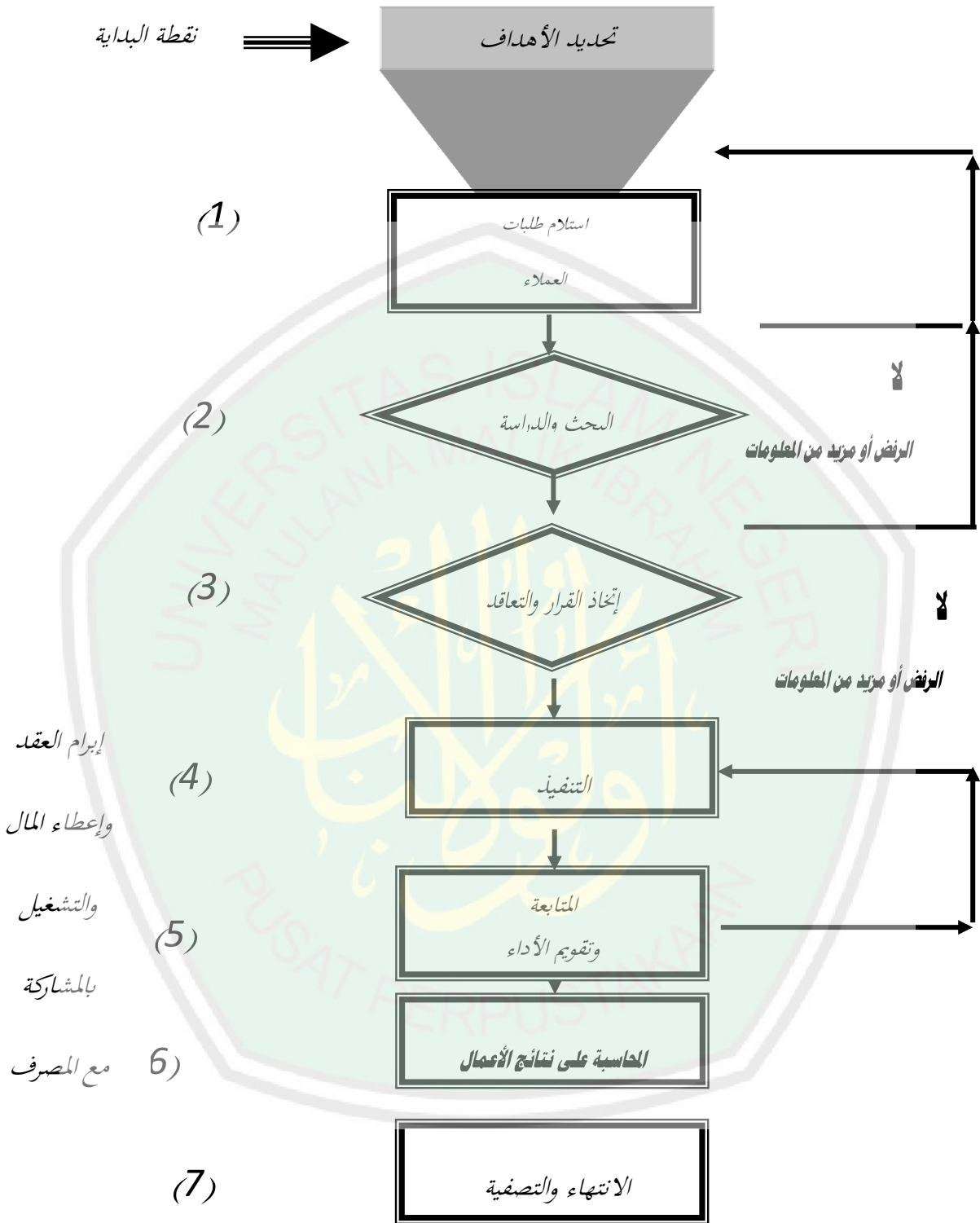
**13- تصفية عملية المشاركة :** تحدد عادة مدة تقريبية لتصفية المشاركة ، وإذا عجز الشريك عن إدارة المشروع وفشل في تصفيته في الوقت المتفق عليه ، في غياب أي عذر مقبول ، للبنك أن يتولى إدارة المشروع في مقابل نسبة من الربح ويقوم بالتصفية. وللمشاركين أن يتفقوا علي تصفية المشاركة قبل الوقت المحدد. وكثيرا ما يطلب العميل شراء نصيب البنك من المشاركة ، وغالبا ما يتم ذلك في مشاركات الاستيراد التي قد ينص في عقدها ابتداء أنه متى رغب البنك في بيع نصيبه أن يعطي الشريك الأولوية وللمشاركين بصفة عامة أن يغيروا من شروط عقد المشاركة كيف شاءوا ما لم يكن هناك محذور شرعي.<sup>(63)</sup>

الشكل رقم (1) يوضح إجراءات الاستثمارات بالمشاركات كما تقوم بها المصارف الإسلامية<sup>(64)</sup>

<sup>63</sup>. المرجع السابق، د/ عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية الإسلامية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، سنة 2004.

<sup>64</sup>. د، حسين حسين شحاتة ، الاسس والمعالجات المحاسبية لصيغة المشاركة والمشاركة المنتهية بالتملك كما تقوم بها المصارف الإسلامية ،

/http://www.darelmashora.com





## المطلب الرابع : الاستراتيجيات المتبعة في المصارف الاسلامية لدفع المخاطر عن التمويل بالمشاركة

تزيد المخاطر المتوقعة في أساليب المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطى للزبائن، وبسبب ضعف كفاءة هذه المصارف في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها .

إن العديد من الدراسات تؤكد على أن قيام المصارف الإسلامية بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت مثل الإجارة، الاستصناع والمراجحة. ولكن في الواقع العملي، فإن المصارف الإسلامية لا تستخدم صيغ المشاركة والمضاربة إلا في حدود، وذلك بسبب المخاطر العالية التي تنشأ عنها . إن أحد الطرق للتخلص من المخاطر المتعلقة بأساليب التمويل بالمشاركة في الأرباح هي أن تعمل المصارف الإسلامية كمصارف شاملة تحتفظ بأسهم ضمن مكونات محافظها الاستثمارية.<sup>(65)</sup>

### • استراتيجيات التحوط في المعاملات المالية :

أولاً\_ الإستراتيجية الأولى : التأمين، يقوم التأمين على مجموعة من الأسس أبرزها الأساس الاقتصادي للتأمين: يرى أنصار هذا المذهب أن التأمين يقوم على أساس اقتصادي. إلا أنهم اختلفوا حول معيار هذا الأساس<sup>(66)</sup> فذهب فريق منهم إلى الأخذ

<sup>65</sup> - طارق الله خان و حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم (5)، ترجمة: عثمان بابكر احمد و رضا سعد الله، المصرف الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص.70.

<sup>66</sup> إبراهيم أبو النجا، "التأمين في القانون الجزائري"، ج 1،. الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 ، ص 56-57

بفكرة الحاجة، بينما ذهب الفريق الآخر إلى الأخذ بفكرة الضمان؛ مما أدى إلى بروز نظريتين:

- **نظرية التأمين والحاجة:** يرى رجالها أن أساس التأمين هو الحاجة إلى الحماية والأمان ولا تقتصر على تغطية خطر معين يهدده في ذمته المالية فحسب وإنما لتغطية خطر يهدد حياته أو سلامة جسمه. وتمتاز هذه النظرية بأنها فسرت كافة أنواع التأمين... لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة وغير جامعة. لأنها لم تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين، ولم تحط بكل أنواع التأمين؛
- **نظرية التأمين والضمان:** يرى أنصارها أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادي تتمثل في تهديد مركزه المالي والاقتصادي. والتأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية الضمان لهذا المركز المهدد.
- يؤخذ على هذه النظرية أنها لا تتصدى لبيان التأمين، بل لبيان النتائج الاقتصادية التي تترتب على التأمين من الناحية العملية. إن معيار الضمان الذي تقوم عليه النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي ترتبها التأمين بعد إبرامه، ومن ثم لا تصلح أساساً له. فضلاً عن أن الضمان لا يقتصر على التأمين، حيث توجد أنظمة أخرى تحقق للأفراد الضمان، دون أن يصدق عليها وصف التأمين مثل جمعيات الائتمان التبادلي ومؤسسات الضمان الاجتماعي.
- **الأساس القانوني للتأمين:** اختلف أنصار هذا المذهب فيما بينهم في بيان هذا الأساس تبعاً لاختلافهم بشأن الركن أو العنصر الذي يعتد به. فمنهم من أخذ بركن (عنصر) الخطر مع اهتمامه بالضرر الذي يسببه الخطر للمؤمن له، ومنهم

من رأى ركن التعويض. وبذلك انقسموا إلى فريقين؛ فريق نادي بنظرية التأمين والضرر بينما نادى الفريق الآخر بنظرية التأمين والتعويض.

- **نظرية التأمين والضرر:** يرى القائلون بها أن التأمين لا بد أن يهدف إلى إصلاح ضرر محتمل ، ذلك أن التأمين هو نظام للحماية من الأخطار المحتملة الوقوع في المستقبل. و توسع هؤلاء في معنى الضرر، حيث قرروا أنه يتمثل في إصابة الذمة المالية بخسارة، وأنها تطبق على كافة أنواع التأمين. لكن يؤخذ عليها أنها<sup>67</sup>:

لا يتوفر الضرر في كثير من صور التأمين على الحياة مثل: أن يؤمن شخص على حياته لصالح شخص آخر لم يكن ينفق عليه أو يعوله؛ فهنا يستفيد الشخص ولا يتضرر. لكن الأنصار ردوا بأن التأمين بمعناه الصحيح لا بد أن يشتمل على عنصر الضرر حيث لا يجوز أن يكون التأمين مصدر للربح أو الثراء... لكن هذا غير صحيح لأن الضرر ليس ركنا من أركان التأمين.

- **نظرية التأمين والتعويض:** يرى القائلون بها أن أساس التأمين هو التعويض أي المقابل، الأداء، أو مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن له عند وقوع الخطر المؤمن منه. و يؤخذ على هذه النظرية أنها وإن كانت تتفق مع الطبيعة القانونية لعقد التأمين إلا أنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية والأسس الفنية لعملية التأمين: ففي الواقع لا يقوم المؤمن بدفع التعويض من ذمته المالية بل من حصيلة الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم. فهو عملية تعاون بين المؤمن لهم.

- **الأساس الفني للتأمين:** حاول أنصار هذا الأساس استخلاصه من الأسس الفنية لعملية التأمين التي هي عملية تعاون يقوم المؤمن بتنظيمها بتجميع المخاطر التي

<sup>67</sup>. المرجع السابق ص 21 - 23

يتعرض لها المؤمن لهم. وإجراء المقاصة بينهم وفقا لقوانين الإحصاء. وبهذا انقسموا إلى فريقين .

- نظرية حلول التعاون المنظم على سبيل التبادل محل الصدفة البحتة : يرى أنصارها أن التأمين في حقيقته هو تعاون بين عدة مؤمن لهم يواجهون مخاطر متشابهة؛ حيث تغطي جماعيا بدلا من أن يواجه كل منهم المخاطر بمفرده تاركا أمر تعرضه لهذه المخاطر لمحض الصدفة. فعملية التأمين إذن هي عملية تعاون منظم على سبيل التبادل بين المؤمن لهم طبقا لأسس فنية من شأنها إبعاد احتمالات الصدفة البحتة في وقوع المخاطر، وهذا ما جعل شوفتون يعرف التأمين بأنه "أستبدل التبادل المنظم طبقا لقوانين الإحصاء بآثار الصدفة البحتة"<sup>68</sup>. تمتاز هذه النظرية بالكشف عن الأسس الفنية لعملية التعاون المنظم على سبيل التبادل بين المؤمن لهم التي تشتمل عليها عملية التأمين. غير أنها اقتصرت على الجانب الفني للتأمين وأهملت الجانب القانوني له بصفته عقدا ملزما للجانبين به تترتب التزامات على كل من المؤمن والمؤمن له.

- نظرية التأمين كمشروع منظم فنيا: يرى القائلون بها أن عقد التأمين ليس عقدا ماديا يستطيع الأفراد العاديون إبرامه بأنفسهم، وإنما هو عقد يهدف إلى تجميع الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم. وتمتاز هذه النظرية بأفضليتها في إضافة الجانب الفني إلى عقد التأمين. غير أنه أخذ عليها أنها غير كافية لأن المعيار الذي تأخذ به، وهو وجود مشروع منظم فنيا لا يقتصر على التأمين؛ فالمضاربة مثلا تدار بواسطة مشروعات منظمة فنيا دون أن يصدق عليها وصف التأمين، مثل شركات المقامرة والرهان، وهي غير سليمة لأنها تستلزم دائما أن يكون القائم

<sup>68</sup>. المرجع السابق ص 25 - 26

بالتأمين مشروعاً منظماً، كذلك توجد كثير من صور التأمين (مشروعات فنية مثل التأمين البحري)

- الاتجاه الحديث للتأمين : حاولت المذاهب الثلاثة - التي تناولناها - إيجاد أساس للتأمين فلم تفلح نظرياتها؛ ولعل ذلك مرده إلى أن كل منها اكتفى بالنظر إلى جانب واحد من جوانب التأمين، اقتصادي، فني أو قانوني. ولذلك فإن الاتجاه الحديث رأى الجمع بين هذه الجوانب للتوفيق بين النظريات السابقة؛ ووفقاً لهذا الاتجاه يمكن القول بأن "أساس التأمين هو التعاون بين المؤمن لهم القائم على أسس فنية، الذي ينظمه المؤمن ويلتزم فيه بتغطية الخطر مقابل التزام المؤمن لهم بدفع الأقساط.

ثانياً\_ الاستراتيجية الثانية: مواءمة الأصول والخصوم (التحوط الطبيعي)، يمكن استخدام أسلوب المواءمة بين الأصول والخصوم كطريقة لمعالجة المخاطر التي تواجهها المؤسسة. ويمكن عن طريق ذلك معالجة مخاطر أسعار السلع، وأسعار الأسهم، ولكنها تستخدم بصفة خاصة معالجة مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر سعر الفائدة.

أول من استخدم هذه الطريقة صناديق التقاعد في الولايات المتحدة ثم تبنتها البنوك وشركات التأمين. يتعرض صندوق التقاعد لمخاطر تغير أسعار الفائدة. فالصناديق تلتزم عادة بدفع تيار من الرواتب للمشارك عند تقاعده يكون ذا مقدار ثابت بينما انه يدفع اشتراكاته على مدى سنوات طويلة. وتعتمد قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته على دقة الحسابات التي اعتمد عليها تقدير تلك الاشتراكات. فإذا تغيرت أسعار الفائدة تأثر مستوى الدخل الذي يحصل عليه الصندوق ومن ثم يفشل في الوفاء بالتزاماته. ويقصد المواءمة بين الأصول والخصوم هو المقارنة بين القيمة السوقية لكل منهما. في البداية



تكون القيمة السوقية للأصول والخصوم في المؤسسة متساوية ، ولكن لما كان لكل واحد منهما يتأثر بسعر الفائدة بطريقة مختلفة، احتاج الأمر إلى الموازنة المستمرة بينهما. ويكون هدف معالجة الخطر ضمن هذه الطريقة هو التأكد بان الفرق بين القيمة السوقية للأصول والخصوم اقل تأثيراً بتغيرات سعر الفائدة.<sup>69</sup>

ثالثاً\_ الإستراتيجية الثالثة : نقل المخاطرة (التحوط باستخدام المشتقات المالية والتوريق)، ينظر الكثير من الباحثين في قضايا المال والاستثمار إلى المشتقات المالية والتوريق كأفضل ما استطاع الفكر الاستثماري انجازه إلى الآن<sup>70</sup>، كما يبرز دورها في التحوط ضد المخاطر ونقلها.

<sup>69</sup> . محمد علي القري عيد، " طرق التعامل مع الخطر في المعاملات المالية المعاصرة"، الموقع الرسمي للدكتور:

<http://www.elgari.com/article87.htm>

<sup>70</sup> . د.أسعد رياض، "الهندسة المالية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2001، ص72.

المبحث الثالث : المعايير الشرعية التي تتبعها المصارف الاسلامية في التمويل  
بالمشاركة

المطلب الاول : التعريف بالضوابط الشرعية

تشير الرقابة إلى متابعة الأداء بغية التعرف على مدى مطابقته للخطة الموضوعية بحيث يمكن الوقوف على النواحي الإيجابية والنواحي السلبية ، ومعالجة الانحرافات قبل أن يستفحل أمرها. وهذا يقتضي وضع المعايير الرقابية التي يقاس عليها تنفيذ الأعمال وتقرير أساليب تقويم الانحرافات. وقد تكون الرقابة نابعة من داخل البنك الإسلامي كما قد يكون مصدر الرقابة خارجيًا ، وذلك عندما هناك جهة خارجية أو سلطة أعلى يهتمها الحفاظ على نشاط البنك الإسلامي.

يمكننا تناول مجالات الرقابة على الأداء في البنك الإسلامي من خلال تعريف الرقابة وأهميتها ، وبيان خطوات العملية الرقابية وخصائص النظام الرقابي الفعال إضافة إلى بيان نظم الرقابة المختلفة التي تتمثل في الرقابة الذاتية ونظام الرقابة الداخلية في البنك الإسلامي والرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية والرقابة على طريق مراقبي الحسابات والرقابة عن طريق البنك المركزي والرقابة عن طريق فئات المجتمع المتعددة.<sup>(71)</sup>

أولا : تعريف الرقابة وأهميتها:

تمثل الرقابة الإدارية تلك العملية المنظمة المتعلقة بالتحقق والتأكد من إتمام الأنشطة والالتزام بالأعمال التي سبق التخطيط لها في المنظمة من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية.

<sup>71</sup> المرجع السابق، د/ عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية الإسلامية ، الطبعة الاولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، سنة 2004، ص345

ومن ثم تتطلب وظيفة الرقابة من المديرين تحديد معايير الأداء المناسبة ، وإجراء عمليات المقارنة بين الأداء الفعلي والمعايير السابق تحديدها ، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الوقوف على انحرافات أو وجود مشكلات وعقبات تعوق استمرار ومن ثم تتطلب وظيفة الرقابة من المديرين تحديد معايير الأداء المناسبة ، وإجراء عمليات المقارنة بين الأداء الفعلي والمعايير السابق تحديدها ، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الوقوف على انحرافات أو وجود مشكلات وعقبات تعوق استمرار عمليات التنفيذ.

يرى البعض أن الرقابة تشير إلى : التحديد الدقيق لعمليات التنفيذ ومتابعة وتقييم الأداء حتي يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند اللزوم. بما يؤدي إلى اتفاق الأداء الفعلي مع الخطط والأهداف المحددة مسبقًا ، وبالتالي فإذا تمثل عنصرًا جوهريًا من عناصر الإدارة التي تسهم في كفاءة الإنجاز وتؤكد من إتمام العمل على خير وجه.

وقد أدرج هنري فايول وظيفة الرقابة كأحد الوظائف الأساسية للإدارة وعرفها بأنها: عملية التحقق من أن كل شيء يتم تطبيقه حسب الخطة التي تم اختيارها وكذلك يتم في ضوء التعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة وذلك بقصد توضيح الأخطاء والانحرافات حتي يمكن تصحيحها وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى.

ويعرفها البعض الآخر بأنها الطريقة أو الوسيلة التي يمكن للقيادة أو الرئاسة الإدارية أن تعرف وتحدد بها الأهداف قد تحققت على أكمل وجه وبكفاية وفي الوقت المناسب والمحدد لها. (72)

<sup>72</sup>. المرجع السابق رقم 51 ، ص 346

ويتفق الكثير من الكتاب والممارسين على أن الرقابة تتمثل في وضع المعايير ، ثم قياس الأداء ومقارنته بالخطط الموضوعية، وأخيراً تصحيح الاختلافات بين الخطط الموضوعية والنتائج الفعلية.

ومن خلال التعريفات السابقة وغيرها من التعريفات في هذا الصدد يمكننا القول أن الرقابة تشير إلى الأنشطة التي ترتبط بوضع المعايير الرقابية وتهتم بقياس الأداء وتتابع تنفيذ الخطط والأعمال باستمرار بهدف التأكد من سير الأنشطة طبقاً لما هو مخطط لها ومحاولة التعرف على الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

وحتى تنجح عملية الرقابة في تحقيق أهدافها يجب أن يمتد نطاقها إلى كافة الوظائف التي يمارسها البنك الإسلامي ومن بينها وظائف التمويل والموازنات ، ووظيفة الموارد البشرية، ووظيفة البحوث ، والتطوير ، ووظيفة التسويق ، ووظيفة الإنتاج والعمليات.<sup>(73)</sup> تعتبر الرقابة الشاملة في المصارف الإسلامية من موجبات ضبط وترشيد أعمالها وتطويرها إلى الأحسن في ضوء التحديات التي تواجهها ، وما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب .

ثانياً : أسس ومعايير منح التمويل المصرفي الإسلامي :

هناك الكثير من الأسس والمعايير المتعارف عليها التي تساعد في تفادي التعثر المالي ومتبعة من قبل المصارف، سواء كانت إسلامية أو تقليدية في منح التمويل وهي ما يعرف بالعناصر الخمس والتي تتوافق مع القاعدة الفقهية في المعاملات وهي " الأصل في

<sup>73</sup> . المرجع السابق ص 347

المعاملة الإباحة ما لم يرد نص مقيداً أو محرم". أما ما يخص أو ما يعرف بالعناصر الخمس فإنه تتمثل في الآتي:

- شخصية الزبون وتشمل عنوان المعني والوضع القانوني وطبيعته وسمعته وخبرته وكفاءته وسيرته الذاتية.
- المركز المالي للزبون ويشمل تحليلاً للميزانية لتحديد الموقف من العملية الاستثمارية .
- قدرة الزبون والمتمثلة في معرفة ندى قدرة وكفاءة العميل وقدرته على الوفاء بالسداد.
- الضمانات الإضافية التي تركز على نوع وحالة وقيمة الضمان المقدم ومدى قابليته للبيع وسهولة إجراءات تسيله لتحديد الموقف في منح التمويل من عدمه
- الظروف المحيطة بغرض التمويل ، وتتركز عن مدة ملائمة الظروف الداخلية والخارجية والظروف الاقتصادية المتعلقة بقطاع المشروع المراد تمويله إضافة إلى مدى توفر السيولة اللازمة لذلك.<sup>(74)</sup>

إلا أن المصارف الإسلامية أضافت بند آخر كأسلوب متبع في منح التمويل وهو دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى توافقها مع الأنشطة المسموح بها شرعاً وفقاً لقاعدة (الحلال والحرام)، وقد تعد من قبل المصرف أو يتم الاستعانة بخبراء من خارج المصرف.

وهناك عدة معايير متعارف عليها لدى المصارف الإسلامية تستخدم عقد منح التمويل وقد تتفق بعض هذه المعايير مع المعايير المستخدمة في المصارف التقليدية، إلا أن

<sup>74</sup> . مرجع سابق ، د/ ابراهيم ابوبكر المدني ، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ، المنعقد في طرابلس ليبيا ، في الفترة 27-28/2010.



ما يميز المعايير المتبعة بالمصارف الإسلامية هو مدى علاقتها وتطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها:

### 1- المعايير المتعلقة بالمشروع:

تتمثل في ضرورة وجود معايير يمكن تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية، حتى وإن كان المشروع ناجحاً، فهذا لا يعني قبول تمويله من قبل المصرف الإسلامي ما لم يكن متوافقاً مع الأحكام الشرعية، وأبرز هذه المعايير هي :

- المعايير المادية والتي تظم معيار الربح أو العائد المناسب ومعيار الضمانات والكفالات المتمثلة في الضمانات العينية والشخصية والفنية.
- المعايير الشرعية والعقائدية والتي تهدف إلى ربط السلوك الاقتصادي للمصرف بالشريعة التي تعتبر الفيصل في قبول الاستثمار من عدمه والتي تركز على ضرورة أن تكون مدخلات ومخرجات المشروع وأساليب استخدامها غير محرمة أو محرمة أو غير مقبولة شرعاً.<sup>(75)</sup>
- المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف إلى تحديد أولويات الاستثمار وتوافقها مع الأولويات الاقتصادية للمجتمع.

### 2- المعايير المتعلقة بالعميل طالب التمويل:

وترتكز هذه المعايير على معيار الشخصية والكفاءة بالنسبة للعملاء والتي تتمثل في الصفات الأخلاقية الإسلامية، حسن الخلق، السمعة الطيبة، والإمام التام بمجال النشاط المراد طلب التمويل له، حتى تتأكد المصارف الإسلامية من إمكانية استرداد أموالها

<sup>75</sup> . . مرجع سابق ، د/ ابراهيم ابوبكر المدني ، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المنعقد في طرابلس ليبيا ، في الفترة 27-28/2010

والاطمئنان على منح التمويل في مجاله الصحيح، إلا أن ذلك لا يعني قيام المصرف الإسلامي بمقاضاة العميل والحجز عليه عند تأخره عن السداد لأسباب خارجة عن إرادته، كما هو متبع في المصارف التقليدية بل يلجأ المصرف الإسلامي، إلى تأجيل السداد بدون أية أعباء إضافية، وقد يقوم بمد يد المساعدة، وتقديم المشورة، والعون اللازم ليتجاوز العميل لمحتته، امثالاً لمبدأ (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)

### 3- المعايير المتعلقة بالمصرف مانح التمويل :

تخضع هذه المعايير إلى عدة شروط وقيود تحتم على المصرف ضرورة إتباعها ومراعاتها، وقد تكون هذه القيود مفروضة من مؤسسات البلد، أو من المصرف المركزي أو وفق سياسات المصرف فيما يخص الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، والظروف القانونية المفروضة مثل نسبة السيولة القانونية، الاحتياطي القانوني، السقوف الاقتصادية.... الخ، والتي تلزم المصرف بإتباعها.<sup>(76)</sup>

ومن أهم الضوابط الشرعية العامة للقرارات الإدارية الاستراتيجية في المصارف الإسلامية ما يلي :

- (1). فرضية التفقه في الدين لمتخذ القرار الإداري الاستراتيجي في المصرف الإسلامي فما من قرار إلا وله بعد شرعي.
- (2). الالتزام بالحلال الطيب في اتخاذ القرارات ، وتجنب محارم الله ، والبعد عن الخبائث فإن الله طيب لا يقبل إلا طيباً .

<sup>76</sup> . مرجع سابق ، د/ ابراهيم ابوبكر المدني ، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، المنعقد في طرابلس ليبيا ، في الفترة 27-28/2010

- (3). الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية : الضروريات فالحاجيات فالتحسينات<sup>(77)</sup>.
- (4). اختيار العاملين على أسس القيم والأخلاق والسلوك السوى والمعرفة والخبرة والكفاءة الفنية واستخدام الأساليب العلمية المعاصرة للحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها.
- (5). الالتزام بالشورى في اتخاذ القرارات ، فما تشاور قوم إلا هدوا إلى أرشد رأيهم .
- (6). ضرورة توثيق الاتفاقيات والعقود والإشهاد عليها في ذلك تجنب للريبة والشك كما أنه يحفظ الحقوق .
- (7). وجوب حسن التفاوض وحسن التعامل مع الناس .
- (8). تجنب مخالفة القوانين والنظم العامة ما دامت لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- (9). التوازن بين السلطة والمسئولية والحقوق والواجبات .
- (10). الوسطية والاعتدال في الأمور عند الاختيار بين البدائل في اتخاذ القرارات فخير الأمور أوسطها .
- (11). الموضوعية والتجرد وتجنب الانحياز لإشباع هوى النفس عند اتخاذ القرارات .
- (12). الاحتياط لنوائب الدهر غير المتوقعة ولاسيما بالنسبة للقرارات التي تتعلق بالمستقبل .

<sup>77</sup>. دكتور حسين حسين شحاتة ، " الميثاق الإسلامى لقيم رجال الأعمال " ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، 1419 هـ / 1998 م .  
 د . حسين حسين شحاتة : " أصول المراجعة والرقابة في الفكر الإسلامى " ، مكتبة التقوى ، 2000م

- (13). التيسير عند الاختيار من بين البدائل ما لم يكن إثماً .
- (14). احترام ذاتية وإنسانية العنصر البشرى لضمان تعاونه في تنفيذ القرارات .
- (15). الجمع بين الثبات والمرونة : ثبات القواعد الشرعية الكلية والمرونة في التفاصيل والإجراءات ومواطن الاجتهاد.
- (16). الجمع بين الأصالة والمعاصرة : أصالة القواعد الشرعية والمعاصرة في أساليب التنفيذ .
- (17). السمع والطاعة للمستوى الأعلى ما لم يكن في معصية ولاسيما بعد الموافقة على القرار .
- (18). محاسبة المسؤولية ، ويقصد بذلك أن يكون الأداء الفعلي مرتبط بإدارة أو قسم أو حدة أو فرد .
- (19). القدوة الحسنة ، ويقصد بذلك أن تحرص الإدارة العليا على احترام تنفيذ القرارات .
- (20). الفورية في المتابعة والمراقبة وتقييم الأداء وتصويب الأخطاء.
- (21). النصح والإرشاد بالحكمة والموعظة الحسنة .
- (22). إثارة المصلحة العامة على المصلحة الشخصية. (78)

<sup>78</sup>. المرجع السابق، دكتور حسين حسين شحاتة ، " الميثاق الإسلامى لقيم رجال الأعمال " ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، 1419 هـ / 1998م .  
 د . حسين حسين شحاتة : " أصول المراجعة والرقابة فى الفكر الإسلامى " ، مكتبة التقوى ، 2000م

**المطلب الثاني : التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في صيغ التمويل بالمشاركة**  
تواجه البنوك الاسلامية عدة صعوبات وقفت حاجزاً امام تطور الخدمات المصرفية والمالية في أداء هذه البنوك لرسالتها ، وعدم مراعاة في تمويل العميل الجدوى الاقتصادية للمشروع وما اذا كان التمويل يسبب تضخم أم لا ، حيث افرغ العمل المصرفي من مضامينه الحيوية واهدافه الاستراتيجية والتي تتجاوز مسألة الربا الي المساهمة الفاعلة في تنمية المجتمعات الاسلامية وزيادة انتاجاتها.<sup>(79)</sup>

وأن من أكبر التحديات هو إنشاء إطار يحكم البنوك الاسلامية، ويشرف عليها وينظمها. فغياب النهج المشترك بين البلدان التي توجد بها بنوك إسلامية من جهة، يعد التحدي الأول وبخاصة في ظل وجود رأيين مختلفين، يرى الرأي الأول - ويسود في ماليزيا واليمن، أن البنوك الاسلامية ينبغي أن تخضع لنظام تشرف عليه وتنظمه بالكامل البنوك المركزية، وبصورة تختلف كلياً عن البنوك التقليدية .

ووجهة النظر الثانية ترى بوجوب الاعتراف بالطابع الفريد لأنشطة البنوك الاسلامية، مع وضعها تحت نفس نظام الإشراف والتنظيم الذي يمارسه البنك المركزي، مثلها مثل البنوك التقليدية مع إجراء تعديلات طفيفة ووضع مبادئ توجيهية خاصة تدرج عادة في نشرات البنك المركزي مثلما يحدث في قطر والبحرين.

<sup>79</sup>. د/مُجّد زبدان، أ/ مُجّد حمو، تحديات ومشكلات عمل البنوك الاسلامية في ظل التحديات الراهنة وسبل مواجهتها ، الملتقى الدولي الثاني ، الجزائر ، الموافق 5-6 / مايو / 2009 .



ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، كثفت عدة مؤسسات مالية وصيرفية إسلامية جهودها في إرساء معايير تتفق مع الشريعة، وتوحيد هذه المعايير، وجعلها مقبولة دولياً وجعلها متسقة عبر البلدان المختلفة.<sup>(80)</sup>

من هذه المؤسسات بنك التنمية الإسلامي ومنظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، ومركز إدارة السيولة، والوكالة الإسلامية الدولية لتحديد المراتب الائتمانية.

ومن التحديات الأخرى التي يواجهها نظام التمويل الإسلامي، أن البعض يرى أن الإشراف على المؤسسات والمصارف الإسلامية وتنظيمها يتطلب تغطية أوسع بكثير تتجاوز القطاع المصرفي؛ نظراً - حسب هذا الرأي - للمخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تضطلع بها هذه المؤسسات، والعقود التي تحكم حشد الموارد المالية، وطبيعة عقود الالتزامات المتمثلة في تقاسم المخاطر التي أثارت قضايا تتعلق بتعريف رأس المال ونسبة كفاية رأس المال. وكذلك يجب التشديد - كما يرى أنصار هذا الرأي - بدرجة أكبر على إدارة مخاطر التشغيل والإفصاح عن المعلومات بدرجة أكبر مما يحدث في مثيلاتها من المصارف التقليدية.

<sup>80</sup> د. عمر العمري، أهمية تطبيق المصارف الإسلامية للمعيار الشرعية في الحد من الأزمات،

## الفصل الثالث

### منهجية البحث

أولاً : نوعية البحث

ثانياً : مصادر البيانات

ثالثاً : طريقة جمع البيانات

رابعاً : طريقة تحليل البيانات

خامساً : هيكل الدراسة

## الفصل الثالث

### منهجية البحث

#### أولاً : نوعية البحث

يستخدم الباحث في هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة وكيفية جمع البيانات ومصادرها مع توضيح الاسلوب الذي استخدمه الباحث لجمع تلك البيانات في هذه الدراسة .

#### المنهج المستخدم في الدراسة :

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويقصد به دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً بوصفها وبيان خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى ، ولهذا يكاد المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي، ذلك لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية. والباحث حينما يستخدم المنهج الوصفي، لا يقوم بحصر الظواهر ووصفها جميعها، وإنما يقوم بانتقاء الظواهر التي تخدم غرضه من الدراسة ثم يصفها ليتوصل بذلك إلى إثبات الحقيقة العلمية.<sup>(81)</sup>

<sup>81</sup> . موقع الاستاذ الدكتور ابو الرشد يسير كهوس ، مقال بعنوان مناهج البحث في الدراسات الشرعية ، اضيف المقال بتاريخ 8/ مارس /2014ف

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الواقع في (إدارة التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية ) ودراسة الحالة دراسة ميدانية أجراها الباحث علي مصرف الشريعة مانديري اندونيسيا فرع مالانج .

### ثانياً: مصادر البيانات :

حيث تنقسم مصادر البيانات في البحث العلمي الي قسمين وهما :-

1. المصادر الاولية : وهي التي تحتوى على بيانات ومعلومات أصلية وأقرب ما تكون للواقع وهي غالباً ما تعكس الحقيقة ويندر ان يشوبها التحريف.<sup>(82)</sup> ومن خلال ذلك سيقوم الباحث باستخدام المقابلة والملاحظة وطرح الاسئلة المباشرة وكتابة الاجابات الصادرة من ادارة وموظفين مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج وتتكون المصادر الاولية بأخذ البيانات مباشرةً من مدير المصرف ومدير ادارة الشؤون الادارية والمالية وكذلك مدير ادارة التمويل بمصرف الشريعة مانديري وذلك للحصول علي البيانات المطلوبة وذلك كونهم هم المسؤولون عن كافة الاجراءات الادارية والمالية داخل المصرف وبمعني اخر هم اهم الادارات في مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج . وسيقوم الباحث في هذه الدراسة بإستخدام المصادر الثانوية التي تكون منبثقة من المصادر الاولية الاساسية وذلك من خلال الكتب والصحف ورسائل الماجستير والدكتوراة وبعض مواقع الانترنت التي يكون فحواها عن التمويل بالمصارف الاسلامية

<sup>82</sup> . الكاتب رشاد الفقيه ، البحث العلمي من الألف الي الياء ، منتدى مناهج وادوات البحث ، سنة 2010

الرابط : <http://www.forum.ok-eg.com/>

### ثالثاً: طرق جمع البيانات :

وهي التي سيستخدمها الباحث في الجانب الميداني من خلال زيارة مكان الدراسة  
مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج .

حيث يلجأ الباحث إلى استخدام الملاحظة دون غيرها من أدوات البحث التربوي،  
وذلك إذا أراد جمع بيانات مباشرة وعلى الطبيعة عن المبحوث والمتعلقة بمشكلة البحث.  
فقد يخفي المبحوث بعض الانفعالات أو ردود الأفعال عن الباحث في حالة استخدام  
أدوات، من مثل: الاستبانة أو المقابلة. ولكن المبحوث يخفق في حالة استخدام الباحث  
هذه الأداة.

والملاحظة العلمية لها مقومات متفق عليها من قبل المتخصصين في منهجية البحث  
العلمي. وتتضمن هذه المقومات: تعريف الملاحظة، وأنواعها، وخطواتها، وأدواتها،  
ومزاياها وعيوبها، وهي على النحو التالي :

#### 1. تعريف الملاحظة :

يقصد بالملاحظة "الانتباه المقصود والموجه نحو سلوك فردي أو جماعي معين؛ بقصد  
متابعته ورصد تغيراته ليتمكن الباحث من وصف السلوك فقط، أو وصفه وتحليله، أو  
وصفه وتقويمه (83)".

<sup>83</sup> د. عماد حسين عبيد المرشدي ، وسائل وأدوات البحث العلمي التربوي ، سنة 2014 ، الموقع الإلكتروني  
/http://www.uobabylon.edu.iq



كما تعني أيضاً معاينة منهجية لسلوك المبحوث - أو أكثر - يقوم بها الباحث مستخدماً بعض الحواس وأدوات معينة ؛ بقصد رصد انفعالات المبحوث وردود فعله نحو جوانب متعلقة بمشكلة البحث، وتشخيصها وتنظيمها وإدراك العلاقات فيما بينها.<sup>(84)</sup>

2. أنواع الملاحظة: للملاحظة العلمية أنواع، تصنف إلى فئات، هي :

أ - أنواع الملاحظة وفق التنظيم :

- ملاحظة بسيطة ، وهي غير منظمة، وتعد بمثابة استطلاع أولي للظاهرة .
- ملاحظة منظمة ، وهي المخطط لها من حيث الأهداف ، والمكان والزمن والمبحوثين، والظروف، والأدوات اللازمة.

ب - أنواع الملاحظة وفق دور الباحث :

- ملاحظة بالمشاركة، وهي التي يكون الباحث فيها عضواً فعلياً أو صورياً في الجماعة التي يجري عليها البحث.
- ملاحظة بدون مشاركة ، وهي التي يكون الباحث فيها بمثابة المراقب الخارجي يشاهد سلوك الجماعة دون أن يلعب دور العضو فيها.

ج - أنواع الملاحظة وفق الهدف :

- ملاحظة محددة ، وهي التي يكون لدى الباحث تصور مسبق عن نوع البيانات التي يلاحظها أو نوع السلوك الذي يراقبه.

<sup>84</sup>. المرجع السابق .

- ملاحظة غير محددة، وهي التي لا يكون لدى الباحث تصور مسبق عن المطلوب من البيانات ذات الصلة بالسلوك الملاحظ، وإنما يقوم بدراسة مسحية؛ للتعرف على واقع معين.

### ثانيا : المقابلة:

المقابلة وهي عبارة عن مجموعة من أسئلة يوجهها الباحث للمبحوث وجها لوجه بهدف الحصول على إجابات تتعلق بموضوع البحث.

وتعتبر المقابلة من الأدوات الهامة لجمع المعلومات في بعض الأبحاث، خاصة تلك الأبحاث التي تعالج قضايا إنسانية غامضة أو الأسئلة التي تحتاج إلى التحقق من المعلومات بطرق عديدة .

وهنا تلعب شخصية الباحث وأسلوبه وتنظيمه للأسئلة دوراً هاماً في إنجاح المقابلة .

ومن حيث نوعية الأسئلة التي يوجهها الباحث أثناء المقابلة فإنها في الغالب تكون إما أسئلة مفتوحة، مثل ما رأيك في كذا؟، أو كيف ترى المشكلة؟، أو أن تكون أسئلة مغلقة، أي إن إجابتها تكون بنعم أو لا .

وعادة تكون المقابلة شخصية، ولكن مع التطور الحاصل في وسائل الاتصال يمكن أن تتم المقابلة بواسطة الهاتف أو عن طريق التلفاز أو الأقمار الصناعية أو الإنترنت.

وفيما يتعلق بساليب المقابلة فإنه يؤخذ عليها بأنها تستغرق وقتاً كثيراً، ولا يتمكن الباحث من إجراء عدد كبير من المقابلات<sup>(85)</sup> .

<sup>85</sup>. د. محمد إبراهيم إشكاني ، مهارات إعداد البحوث العلمية . الكويت ، 2001

وقد تكون المقابلة فردية تعقد مع فرد واحد تترك له الحرية بالتعبير او قد تكون جماعية اذ من خلالها احيانا يتم التوصل الى بيانات اكثر فائدة لان المناقشة الجماعية بين المستجيبين يمكن ان تساعد في تقديم معلومات اكثر دقة وتفصيلا.

وتقسم المقابلة الى ثلاثة انواع هي:

1-المقابلة المفضلة : وتطرح فيها اسئلة تتطلب اجابات دقيقة ومحددة.

2- المقابلة المفتوحة : وتطرح فيها اسئلة غير محددة الاجابة.

3-المقابلة المغلقة – المفتوحة : وتكون فيها اسئلة مزيجا من النوعين.

ولكي تحقق المقابلة أهدافها على الباحث مراعاة ما يلي:

1-الإعداد للمقابلة : ويستوجب ذلك اعداد خطة للمقابلة في ضوء اهداف البحث وينبغي ان تكون واضحة ودقيقة وتحفز المستجيب للاجابة عنها.

2- تكوين علاقات ودية مع المستجيب : لان خلق الجو الودي والشعور بالثقة المتبادلة بين الباحث والمستجيب يؤدي الى الحصول على معلومات دقيقة ومفيدة وذلك يتطلب من الباحث الصراحة وعدم التعالي او اللجوء الى العنف مع المستجيب.

3- استدعاء المعلومات : ولمساعدة المستجيب على الادلاء بالمعلومات ينبغي ان تكون الأسئلة متسلسلة ومتابعة وينبغي تشجيع المستجيب على الكلام بحرية والاستمرار في اخذ المعلومات والتعمق فيها<sup>(86)</sup> .

<sup>86</sup>. المرجع السابق

4- تسجيل البيانات : ينبغي الاستعانة بوسيلة لتسجيل المعلومات اثناء المقابلة بسرعة ودقة ووضوح فقد تستخدم بطاقة او او استمارة معده او احد اجهزة التسجيل

ومن حيث نوعية الأسئلة التي يوجهها الباحث أثناء المقابلة فإنها في الغالب تكون إما أسئلة مفتوحة، مثل ما رأيك في كذا؟، أو كيف ترى المشكلة؟، أو أن تكون أسئلة مغلقة، أي إن إجابتها تكون بنعم أو لا .

وعادة تكون المقابلة شخصية، ولكن مع التطور الحاصل في وسائل الاتصال يمكن أن تتم المقابلة بواسطة الهاتف أو عن طريق التلفاز أو الأقمار الصناعية أو الإنترنت. وفيما يتعلق بسلبيات المقابلة فإنه يؤخذ عليها بأنها تستغرق وقتا كثيرا، ولا يتمكن الباحث من إجراء عدد كبير من المقابلات<sup>(87)</sup> .

وهنا قام الباحث باستخدام المقابلة الفردية ، والمقابلة الجماعية ، وذلك لمحاولة التركيز علي مبدا الحصول علي المعلومات الكافية من موظفي المصرف (مكان الدراسة ) وهم علي الترتيب الاتي :-

- مدير مصرف الشريعة مانديري اندونيسيا فرع مالانج .
- مدير إدارة التمويل بمصرف الشريعة مانديري اندونيسيا فرع مالانج .
- مدير أعمال التمويل بمصرف الشريعة مانديري اندونيسيا فرع مالانج .
- مدير التسويق بمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج .

<sup>87</sup>. المرجع السابق

## رابعاً: طريقة تحليل البيانات :

تعتبر عملية تحليل البيانات على أنها تنظيم وترتيب البيانات ؛ وذلك من أجل إخراجها وإبرازها على شكل معلومات يتم استخدامها بهدف الإجابة على أسئلة معينة، وتكون مرحلة تحليل البيانات بعد جمع المعلومات وتنظيمها بشكل مرتب لتسهيل تحليلها و لتمكن الباحث من تقدير البيانات المجتمعية من واقع البيانات للعينات الاحتمالية المأخوذة من المجتمع.<sup>(88)</sup>

حيث قام الباحث بإتباع المراحل الاتي ذكرها لتحليل البيانات :

- مرحلة جمع البيانات : حيث قام الباحث في هذه المرحلة بجمع هذه البيانات من موظفي المصرف من خلال المقابلات التي اجراها والملاحظات التي تم كشفها خلال هذه المرحلة والتي تم تسجيلها اثناء المقابلات .
- أما في هذه المرحلة يقوم الباحث بعرض البيانات ، أي بكتابة الأجوبة التي تحصل عليها الباحث أثناء المقابلة ، وصياغتها بصورة واضحة .
- حيث قام الباحث في هذه المرحلة بتحليل البيانات تحليل دقيق من خلال البيانات التي تم عرضها ومناقشتها .
- أماى هذه المرحلة فستكون الأخيرة وهي التي إستخلص النتائج التي تحصل عليها من خلال عرض وتحليل البيانات وتطبيقها ، يليها وضع التوصيات والإقتراحات التي وصل اليها من خلال العرض والتحليل والمناقشة للبيانات .

<sup>88</sup> . الجازي الحويطي، طرق تحليل البيانات، 2015 ، الرابط : <http://mawdoo3.com>



## الفصل الرابع

### عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا:

المطلب الأول: التعريف بمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا:

قام الباحث هنا بتوضيح مكونات وأهداف وأساليب العمل بمصرف الشريعة مانديري بإختصار كونه هو المكان الذي اجريت فيه الدراسة وكانت دراسة وصفية تحليلية .

أولاً : تطلعات المصرف

فإن مصرف الشريعة مانديري دائماً يحرص علي ان يكون لديه أفضل المنتجات والخدمات من خلال تعامله مع الزبائن ، ومحاوله وضع افضل الإمكانيات وتوفيرها حتي يشعر العملاء والزبائن داخل البنك بنوع من الإهتمام ، وهذا مايسعي لتحقيقه مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا .

ثانياً : أهداف المصرف :- عند الزيارة الاولى لمصرف مانديري فرع مالانج تبين للباحث من خلال الملاحظة أن المصرف يسعى إلى ترقية موظفي المصرف ورفع قدراتهم

(<sup>89</sup>) وأن يكونوا سباقون لمساعدة زبائنهم وعدم احساسهم بالملل في إتمام الإجراءات داخل المصرف .

وهنا قام الباحث بعرض البيانات الأساسية لمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (2) يوضح البيانات الأساسية لمصرف الشريعة مانديري بمالنج إندونيسيا

ت	الموضوع	المعلومات
1	اسم المصرف ( باللغة العربية)	مصرف الشريعة مانديري اندونيسيا
2	اسم المصرف باللغة الاندونيسية)	BANK (BSM) SYARIAH INDONESIA_MALANG
3	تاريخ تأسيس مصرف مانديري الرئيسي	25 \ 10 \ 1999م
4	رقم قرار التأسيس	1 \ 24 \ KEP.BI \ 1999
5	الاسم المختصر	BSM
6	نوع المصرف	مصرف حكومي اسلامي
7	الادارات المركزية	واحدة
8	عدد الموظفين	46 موظف

<sup>89</sup> . المعلومات تحصل عليها الباحث من خلال الزيارات الاولى بتاريخ 15\4\2016ف من خلال اجابات الاسئلة للمصرف مانديري وبالإضافة الى الموقع الرسمي للمصرف .

الترتيب العاشر لسنة 2015م	الترتيب علي مستوي اندونيسيا	9
INDONESIA-MALANG	الموقع	10
JL.LETJEND SUTOYO.NO77B KELURAHAN LOWOKWARU,KECAMATA LOWOKWARU,	اسم الشارع	11
<a href="http://WWW.SYARIAHMANDIRI.CO.ID">WWW.SYARIAHMANDIRI.CO.ID</a> MALANG-JAWA TIMUR 65141	البريد الإلكتروني	12



## المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات

وفي هذا المبحث سيقوم الباحث بعرض للبيانات التي تحصل عليها من المصادر الأساسية للبحث ، ومن اساسيات الامانة العلمية عرض البيانات وفق مصادرها كلا حسب صفة الموظف واسمه والإجابة التي قدمها للباحث أثناء المقابلة الشخصية بمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا ، ثم بعد عرضها ، وفق لذلك يقوم الباحث بتحليل تلك البيانات من خلال الاجوبة التي تحصل عليها الباحث من ميدان الدراسة عن طريق المقابلة أو الملاحظة ، على النحو الآتي:-

المطلب الأول الاجراءات المتبعة للتمويل بالمشاركة في مصرف (الشريعة مانديري ) الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا

قبل الشروع في عرض البيانات التي قام بجمعها من موظفي مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج وقبل ذلك سيقوم الباحث بنبذة مختصرة عن التمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج....

( أن عملية التمويل بالمشاركة التي تتم في مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج في مختلف المجالات تساهم بشكل كبير في المساعدة علي زيادة وكثرة المشروعات الصغيرة والكبيرة منها سواء علي مستوي المدينة (مالانج ) او علي مستوي الدولة اندونيسيا وهذا باختصار عرض الباحث التمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا)<sup>90</sup>.

من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع مدراء وموظفي مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا وذلك لغرض جمع البيانات وطرح الأسئلة فقد كانت الاجابات علي السؤال الاول كالآتي:-

<sup>90</sup> . المعلومات تحصل عليها الباحث من خلال الزيارات الاولى لمصرف مانديري الشريعة الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا بتاريخ 15\4\2016 ف .

أفاد السيد مدير المصرف بأن عملية التمويل بالمشاركة تمر بالعديد من الإجراءات التي يجب علي العميل القيام بها لإتمام هذه العملية داخل مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا وهي تكون كالآتي:-

## 1. تقديم طلب التمويل من العميل الي المصرف.

حيث أجب السيد مدير المصرف بأن على العميل الذي ينوي القيام بأي مشروع عليه أولاً أن يتقدم بطلبه إلي مصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا ، ومن هنا تكون بداية الاجراءات المتبعة للتمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا<sup>91</sup>.

حيث قام الباحث بطرح السؤال ذاته إلى مدير إدارة التمويل بمصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا ، وأفاد أيضاً بنفس الإجابة التي أفادنا بها مدير مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا ، وهو أن أول خطوة يقوم بها العميل هي تقديم الطلب للمصرف كخطوة اولى لإتمام إجراءات عملية التمويل بالمشاركة وهنا تقوم الإدارة باستلام العرض المقدم من العميل داخل مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا ، لاحظ الباحث بأن المصرف يعمل علي التعامل بكل خطوة علي حدة .(92)

## 2. يقوم المصرف بتسليم الاوراق المطلوبة الي العامل .

حيث أفاد السيد مدير المصرف بأن يقوم المصرف كخطوة ثانية في إجراءات التمويل بالمشاركة بتقديم الأوراق المطلوبة إلي العميل وذلك لاستكمال وتعبئة ما يوجد من نماذج من طرف العميل ، حيث يكون على

<sup>91</sup> . HARI NOPA KURNIAWAN. مدير مصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة 2016/6/1

<sup>92</sup> . VERO DEWE. مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.



العميل توفير كافة المطلوبات ويحرص علي عدم نقصان أي مستند تم طلبه من المصرف حتى تتم الإجراءات بشكل صحيح<sup>(93)</sup>.

لاحظ الباحث بأن هناك تطابق بين إجابة مدير المصرف ومدير إدارة التمويل بمصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا وأضاف بأن في حالة نقصان لأحدى الاوراق المطلوبة سيتوقف الى أن يستوفي كافة المستندات المطلوبة .

### 3. يقوم المصرف بالتحقق من الاوراق المقدمة من العميل.

في هذه المرحلة يقوم المصرف بالتحقق من المستندات التي تم العامل توفيرها كما طلب منه المصرف حيث افادنا مدير إدارة التمويل بأن هذه المرحلة يجب ان تتم بكل تركيز من قبل الموظف المكلف باستلام المستندات من العميل ، وذلك تفادياً لحدوث أي عرقلة أو مشاكل في اجراءات عقد التمويل بالمشاركة بين الطرفين ، ففي هذه المرحلة لاحظ الباحث بأن المصرف يقوم بدراسة هذا الطلب المقدم من طرف العميل حيث توجد بعض الإجراءات التي تستلزم حضور العميل كالإمضاء علي الضمانات وغيرها من الإجراءات اللازمة لعقود المشاركة .<sup>(94)</sup>

### 4. يقوم المصرف بالتحقق من حالة العامل وشخصيته .:

في هذه المرحلة يقوم المصرف بالتحقق من العميل الذي يتقدم بعرضه للمشروع فتكون طريقة التحقق في أشياء معينة الا وهي رأس المال الذي يمتلكه العميل وذلك لمعرفة ما إذا كانت حالته المادية تسمح بأن يكون لديه المال الذي يهيء له فرصة التشارك في المشروع أو لا يملكه ، والشيء الثاني إلا وهو قدرته علي قيامه بالمشروع على أكمل وجه وهذا يريح المصرف في قدرته ومعرفته بإدارة المشروع الذي تقدم به ، وأفادنا مدير المصرف<sup>(95)</sup> بأن التأكد من ذلك شيء ضروري لأن المشاريع التمويلية التي يتم عقدها مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا هي مشاريع تعمل بطريقة اسلامية بحتة وعليه يجب على المصرف التحقق من تفقه العميل بهذه المعايير الشرعية والعمل تحت ظلها وهو الأساس في المصارف الاسلامية ،

<sup>93</sup> . HARI NOPA KURNIAWAN مدير مصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة 2016/6/1

<sup>94</sup> . VERO DEWE . مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.

<sup>95</sup> . HARI NOPA KURNIAWAN مدير مصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة 2016/6/1

وأيضاً أضاف مدير المصرف بأن علي المصرف التأكد من معرفة سمعة وسلوكيات العميل لأن في حالة تعاقد المصرف مع العميل فإن سلوكياته تنعكس علي المصرف في كونه انسان خلوق وعكس ذلك ، وأيضاً أضاف بأن علي المصرف التحقق نوع شخصية العميل في استطاعته علي تولى زمام الأمور وقيادة المشروع قيادة جيدة وعدم وجود تسيب داخل ادارة المشروع وقدرته المادية والاقتصادية على تحمل اي التزام مادي لاستمرار المشروع في حالة وجود عراقيل أو أزمة مالية ، فعادةً بعض المشاريع تمر ببعض الأزمات ، والخروج من هذه الازمات ترجع الي قدرة وحنكة الإدارة داخل المشروع لاحظ الباحث أت المصرف يعاني من هذه المرحلة وذلك في صعوبة الحول علي العميل الكفوء .

5. يقوم المصرف بتحليل نتائج التحقق من العميل : ففي هذه المرحلة يقوم

المصرف بالتحري وتجميع كل ما استطاع جمعه من معلومات تخص العميل ، من سمعة وقدرة وإمكانية قدرته علي تولى المشروع وحالته المادية والاقتصادية التي يملكها العميل وأيضاً أفاد مدير إدارة التمويل علي التأكد من مصادر المعلومات والحرص على أن تكون صحيحة لأن هذه تعتبر من أساسيات نجاح اي مشروع وتكون مهمة أكثر حين يكون الممول أحد المصارف الإسلامية وذلك لأن المصارف الإسلامية تعمل تحت مظلة المعايير الشرعية التي تعمل تحتها كل المصارف الإسلامية ، وأضاف ان عندما يكون العميل به عيب فإن هذا العيب يمس سمعة المصرف القائم بالتمويل أيضاً وأنه يعتبر شريك لهذا الممول في هذا المشروع ، عليه يجب الحرص علي التريث في اتخاذ القرار بالتعاقد مع العميل<sup>(96)</sup> وهذا حيث أفاد السيد مدير المصرف أن التريث والتركيز قبل الموافقة علي التمويل من طرف المصرف من أهم ما يقوم به مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا في عملية التمويل بالمشاركة وذلك لوجود الصعوبة في إيجاد العميل الموثوق فيه .

ويرى الباحث أن إجابة مدير المصرف تتطابق مع إجابة مدير إدارة التمويل بمصرف

الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا وهذا يدل علي وجود تجاوب وتفاهم في

الإجراءات بين الموظفين داخل المصرف .

<sup>96</sup> . VERO DEWE . مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.

## 6. موافقة المصرف علي المشروع بعد إمضاء العميل علي الضمانات التي تضمن

### سير المشروع وعدم التقاعص أو الإهمال .

أفاد مدير مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج أن في هذه المرحلة وذلك بعد تحقق المصرف من كل المعلومات التي تخص العميل وبعد مرور الإجراءات على دراسة الجدوى الاقتصادية وتم التأكد من احتمالية نجاح المشروع ، وبما إن لكل مشروع نسب مختلفة في النجاح ، وبعد ان يقوم المصرف بالموافقة يستدعي العميل وذلك للإمضاء علي الضمانات التي تضمن سير المشروع بدون خلل أو تقصير فهذا يكون العميل حريص أكثر ، وبعدها فأن إدارة المصرف تقوم بالموافقة على المشروع المقدم من العميل الذي تقدم بعرضه إلى مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج ، وأن هذه المرحلة تكون الأخيرة في الموافقة على أي مشروع تمويلي مقدم من العملاء بالمصرف لأنها هي التي يتم فيها الموافقة من عددها ، كما أفاد مدير إدارة التمويل بالمصرف ان الموافقة لا تتم الا بعد دراسة عميقة ومركزة لأنها تعتبر مرحلة نهائية (97) وهذا يدل على تطابق اجابة مدير المصرف مع مدير إدارة التمويل بمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا ولكن مدير إدارة التمويل اضاف عليها بأن يتم تكليف لجنة من داخل المصرف تقوم بمراقبة هذا المشروع بشكل مستمر (98).

متابعة المشروعات ومراقبة حساباتها مستوى من الأداء الإداري والحسابي غالبا ما يفتقده أصحاب المشروعات طالبة التمويل، وليس هذا بغريب في البلاد الإسلامية التي تنتمي إلى العالم الثالث المتخلف تنظيميا وإداريا، وهنا تؤدي البنوك الإسلامية دورا إضافيا في رفع مستوى الأداء لدى عملائها وهي مهمة حضارية ليس من السهل القيام بها خاصة وأن غالبية المشروعات في العالم الثالث فردية لم يعتد أصحابها على التنظيم الذي تتسم به المشروعات الجماعية .

وعلى كل حال فإن البنوك الإسلامية بحاجة مستمرة إلى تكوين الكوادر القيادية والتنفيذية المؤمنة عقائديا بفلسفة النظام والقادرة فنيا على تطبيقه، وإلا اضطرت إلى

97 . HARI NOPA KURNIAWAN مدير مصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة 2016/6/1 .

98 . VERO DEWE . مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.

الاستعانة بمن يشوه جلال الفكرة بسوء التطبيق وبهذا لاحظ الباحث أن المصرف في بعض الأحيان يستعين بكوادر من خارج المصرف لدراسة بعض المشاريع.<sup>(99)</sup>

## 7. المراقبة المستمرة للعميل في قيامه بالمشروع .

ففي هذه المرحلة يكون المصرف ملزم بمراقبة مشروعه الذي تم فيه التعاقد مع العميل فمن هنا يبدأ بتكليف لجنة مخصصة بمراقبة كيفية سير المشروع وطريقة عمله ، حيث قام الباحث بتوجيه سؤال لمدير إدارة التمويل وهو لماذا يتم تكليف لجنة لمتابعة سير المشروع والمصرف قد أعطي الثقة للعميل بحسن سيرته وسلوكه ؟

فأجاب بأن المتابعة للمشروع من قبل المصرف شيء ضروري لأن المصرف شريكاً فيه وتحسباً لأي خطأ او خلل يقع بعد التعاقد<sup>(100)</sup>.

وقام الباحث بتوجيه سؤال لمدير أعمال التمويل بالمصرف فأجاب بأن المتابعة المستمرة لأعمال التمويل شيء ضروري وذلك لضمان سير المشروع بطريقة صحيحة ومجدية قد لاحظ الباحث ان المصرف يقوم بالمتابعة المستمرة للمشاريع<sup>(101)</sup>.

### ثانياً : - النتائج :

ومن خلال عرض البيانات نجد أن المصرف يقوم بالخطوات بطريقة حذرة وهذا دليل علي صعوبة إيجاد العملاء الموثوق فيهم والمتوفرة فيهم الحنكة والدراية بالتمويل الاسلامي ، وأن الباحث لاحظ ذلك عند زيارته للمصرف وذلك لغرض جمع البيانات ان هناك وجود تطابق نوعاً ما في الاجابات بين مدير المصرف ومدير إدارة التمويل ، وان هذا العائق يتطلب الترتيب في معرفة نوع العميل وماهي اتجاهاته نحو ادارة المشروعات أولاً ومنها ضمان لسمعة مصرف الشريعة مانديري فرع مانج اندونيسيا .

<sup>99</sup> د . جمال الدين عطية. مجلة المسلم المعاصر . عدد 27 . لسنة 1981 . لبنان

<sup>100</sup> VERO DEWE. مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.

<sup>101</sup> السيدة . ninik saidatul rauan مديرة الأعمال التمويلية بمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج تاريخ المقابلة

2016/6/10

الشكل رقم (2) يوضح الإجراءات المتبعة في التمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري الإسلامي

فرع مالانج اندونيسيا



المصدر/ اعداد الباحث



المطلب الثاني :- المعايير التي تُعين علي التمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة

مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا

في البداية سيقوم الباحث بتعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية .

وهي أن الرقابة الشرعية : عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع

أنشطتها . (102)

بعد أن تم عرض تعريف للرقابة الشرعية سيقوم الباحث بمعرفة المعايير التي تعين علي

التمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج وذلك بما أجراه من

مقابلات مع مدير المصرف ومدير إدارة التمويل ، حيث تتنثل في النقاط التالية :-

### 1. دراسة المشروع المقدم من طرف العميل من الناحية الشرعية .

حيث قام الباحث بطرح السؤال ذاته علي مدير مصرف الشريعة مانديري

الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا ، وأجاب بأن مسألة الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية الصادرة من

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي اساس يلتزم به اي مصرف من المصارف الإسلامية

، أما بالنسبة للمعيار الذي يعمل به مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا انجاز المشروع والعمل

فيه تحت ظل المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية ، فهذه المعايير تعتبر من أهم

الضوابط الشرعية التي يعمل بها مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا .

حيث تم طرح السؤال ذاته علي مدير المصرف فأجاب بأن هناك عدة معايير متعارف عليها

لدى المصارف الإسلامية تستخدم في عقد منح التمويل للعملاء داخل المصرف ، وأن ما يميز المعايير المتبعة

بالمصارف الإسلامية هو مدى علاقتها وتطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ويبحث المصرف علي وجود

معايير يمكن تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية حتى وإن كان المشروع ناجحاً، فهذا لايعني قبول تمويله من

قبل المصرف الإسلامي ما لم يكن متوافقاً مع الأحكام الشرعية . وقد لاحظ الباحث هنا انها توجد خطورة

من هذه الناحية وذلك قد تقع أخطاء من العامل داخل المشروع بتجاوزه القوانين الصحيحة الشرعية في أي

مشروع تمويل التي يجب الإلتزام بها .

<sup>102</sup> . معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية 1423هـ . 2002م صفر 1423 . أبريل 2002 ، معيار الضبط رقم (2) : الرقابة

الشرعية . ص 16 .

## 2. دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع .

وتم توجيه السؤال ذاته الي مدير إدارة التمويل بالمصرف وأجاب بشكل مفصل بأن مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج يعمل بنفس المعايير التي تعمل بها كل المصارف الاسلامية ولكن بحكم ان صيغة التمويل بالمشاركة هو عقد تشارك بين العميل والمصرف ، فإن المصرف يتشارك مع العميل في الارباح والخسائر ، وبذلك يقوم المصرف بإعادة النظر في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى توافقها مع الأنشطة المسموح بها شرعاً وفقاً لقاعدة (الحلال والحرام)، وقد تعد من قبل المصرف أو يتم الاستعانة بخبراء من خارج المصرف (103).

ويرى الباحث هناك عدة معايير متعارف عليها لدى المصارف الإسلامية تستخدم عقد منح التمويل وقد تتفق بعض هذه المعايير مع المعايير المستخدمة في المصارف التقليدية، إلا أن ما يميز المعايير المتبعة بالمصارف الإسلامية هو مدى علاقتها وتطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ويحث المصرف علي وجود معايير يمكن تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية حتى وإن كان المشروع ناجحاً، فهذا لا يعني قبول تمويله من قبل المصرف الإسلامي ما لم يكن متوافقاً مع الأحكام الشرعية، كالمعايير المادية والتي تظم معيار الربح أو العائد المناسب ومعيار الضمانات والكفالات المتمثلة في الضمانات العينية والشخصية والمعايير الشرعية والعقائدية والتي تهدف إلى ربط السلوك الاقتصادي للمصرف بالشريعة التي تعتبر الفيصل في قبول الاستثمار من عدمه والتي تتركز على ضرورة أن تكون مدخلات ومخرجات المشروع وأساليب استخدامها غير محرمة أو محرمة أو غير مقبولة شرعاً، لاحظ الباحث بأن إدارة التمويل داخل المصرف اثناء زيارته بأن إدارة التمويل بالمصرف لها اهتمام كبير بتطبيق المعايير الشرعية .

<sup>103</sup> . VERO DEWE.. مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.

### 3. إيجاد العميل المتفقه بالمعاملات المالية الإسلامية

وتم توجيه السؤال الي مدير إدارة التمويل بالمصرف عن كيفية إيجاد العملاء المتفقهين في المعاملات المالية الإسلامية ، فأجاب بان سلوكيات العميل و حسن الخلق ، السمعة الطيبة (104) والإلمام التام بمجال النشاط المراد طلب التمويل له ، حتى تتأكد المصارف الإسلامية من إمكانية استرداد أموالها والاطمئنان على منح التمويل في مجاله الصحيح، إلا أن ذلك لا يعني قيام المصرف الإسلامي بمقاصة العميل والحجز عليه عند تأخره عن السداد لأسباب خارجة عن إرادته ، كما هو متبع في المصارف التقليدية بل يلجأ المصرف الإسلامي، إلى تأجيل السداد بدون أية أعباء إضافية ، وأن يقوم بالرجوع الي المصرف في حالة وجود أي عراقيل في عمله .

يجب أن يتوافر في العميل المتقدم للحصول على تمويل من المصرف الإسلامي لمشروعه الصغير مجموعة من المواصفات والاشتراطات لتأمين نجاح المشروع، كمعيار التكوين الشخصي من حيث القيم والمثل الأخلاقية والسلوك الطيب لتجنب عمليات الغرر والتدليس والكذب ونحو ذلك، ويمكن التحقق من ذلك من خلال المقابلة الشخصية ومن قبل شخصان من ذوي السمعة الطيب ، ومعيار التخصص أن يتفق طبيعة نشاط المشروع الصغير مع التأهيل العلمي والخبرة العملية للعميل بهدف الاطمئنان على قدرته على التشغيل بكفاءة ، ومعيار الحنكة والبصيرة أن يكون لدى العميل حنكة وبصيرة في إدارة المشروع وقيادة العاملين معه، وهذه قدرات قد تتوافر في بعض الناس ولا تتوافر في البعض الآخر ، ومعيار العلاقات مع الغير أن يكون للعميل مجموعة من العلاقات العامة والعلاقات المتخصصة بما تسهل له تشغيل مشروعه وتسوية منتجاته وتذليل المشكلات التي قد تقف حجر عثرة في أعماله.

(104). المرجع السابق .

#### 4- المتابعة الدورية والمستمرة للمشروع

وتم توجيه السؤال الي مدير إدارة التمويل بالمصرف عن متابعة المشروعات<sup>(105)</sup> ، فأجاب ان يتم عن طريق تكليف لجنة من داخل المصرف بمتابعة وتدقيق وفحص وتحليل كافة الأعمال والأنشطة التي يمارسها العميل داخل المشروع للتأكد من أنها تتم وفقاً لإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ولمعرفة نية العميل ومدى وقوفه علي سير المشروع وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل والأساليب الملائمة والمطابقة للشرع وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل ، متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك باستخدامها الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة إبداء الرأي الشرعي والقرارات والتوصيات والإرشادات لمراجعتها في الحاضر لتحقيق الكسب الحلال وكذلك في المستقبل بغرض التطوير إلى الأفضل ، وقد لاحظ الباحث هنا بوجود نقص في الخبرات لبعض المشاريع من قبل موظفي المصرف ولذلك يضطر المصرف بالاستعانة بأشخاص من ذوي الخبرة لاستشارتهم في بعض الأمور<sup>(106)</sup>.

#### نتائج البيانات

ومن خلال عرض البيانات يرى الباحث ان المعايير التي يستند عليها المصرف ينقصها العمل والمثابرة وذلك في متابعة وفحص جميع الأعمال التي يقوم بها المصرف وذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه التصرفات تتم وفقاً لما جاء في الشريعة الإسلامية وبالطرق المشروعة وأن مدير ادارة التمويل فالمقابلة التي أجراها الباحث معه ، حيث من خلالها لاحظ الباحث بأنه كان يلمح بنقص الموظفين ذوي الخبرة فالتعاملات المالية الإسلامية والمحاسبية المتعلقة بالتمويل بالمشاركة ، حيث كانت الاجابة من مدير المصرف بشكل ملخص ومختصر بأن المصرف يحاول وضع الخطط اللازمة لتجاوز اي مخاطر قد يتعرض لها المشروع من ناحية العميل او الدعم المادي من قبل المصرف ومن ناحية اخري الضغط

<sup>105</sup> . VERO DEWE.. مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.

<sup>106</sup> . VERO DEWE.. مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.



الذي يتعرض له من قبل المصرف المركزي والقرارات التي لا تتماشى مع المصرف الإسلامي.

شكل رقم (3) يوضح المعايير التي يعمل بها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع

مالانج اندونيسيا :-



المصدر/ اعداد الباحث



## المطلب الثالث:- الصعوبات التي يواجهها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع

### مالانج اندونيسيا في تطبيقه لعقود المشاركة

قام الباحث بطرح السؤال السابق ذكره علي مدير مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا وكانت إجابته كالآتي<sup>(107)</sup> :-  
 أن مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا يواجه العديد من التحديات حيث تم سردها من قبل مدير المصرف كالآتي :-

#### 1- المنافسة القوية من قبل المصارف التقليدية

توجد بعض المصارف التقليدية التي تملك مستوي عالي جداً خدماتها وهذا بعد ما افتتحت هذه المصارف نوافذ (أقسام) للمعاملات الإسلامية حديثة النوع ، وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية بأن تسعى جاهدة لتوفير الخدمات والتقنيات الحديثة التي تعمل بها المصارف التقليدية حيث لاحظ الباحث بأن المصرف يعاني من منافسة البنوك التقليدية التي يتعرض لها .

#### 2- القوانين الصادرة من المصرف المركزي :

أيضاً تكون من أكثر التحديات التي تواجه عمل المصرف حيث ان القيود والتشريعات التي يضعها غير مطابقة للمعايير الشرعية الخاصة بالمصارف الإسلامية ، وهنا يكون المصرف مقيد.  
 تتعلق بتكليف العمل المصرفي وما يترتب على هذا التكليف من أحكام إلزامية.

فالعمل المصرفي في نظر القانون لا يجوز أن يتعرض لأي مخاطرة في نشاطه ، وذلك حفاظا على سلامة الودائع والحسابات الجارية، لذلك تشترط القوانين ضوابط معينة في هذا الخصوص، منها مثلا ألا تتعدى الأنشطة التي تتضمن مخاطرة رأس مال البنك واحتياطاته (أي حقوق المساهمين) حتى تظل الودائع والحسابات الجارية بمنأى عن المخاطرة ، بل وتعتبر القوانين المصرفية شراء الأسهم والمعادن النفيسة من قبيل المخاطرة لما تتعرض له من تغير في الأسعار...

وتنحصر لذلك سبل استثمار البنك لما لديه من ودائع والنسبة المسموح له التصرف فيها من الحسابات الجارية في الإقراض بفائدة وذلك بسبب أن عملية الإقراض - مهما قلت نسبة الفائدة - فيها ضمان لرأس المال المقرض.

<sup>107</sup> . HARI NOPA KURNIAWAN مدير مصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة 2016/6/1 .

وإذا كانت معظم القوانين تحدد حداً أعلى للفائدة لا يجوز تعديها فإن بعض القوانين تحدد كذلك حداً أدنى للفائدة لا يجوز النزول عنها وذلك حماية للمودعين بضمان حد أدنى من العائد لهم.

وتفادياً للاصطدام بهاتين المشكلتين (عدم جواز الاستثمار بالمخاطرة، وضمان حد أدنى للفائدة) وغيرها من المشاكل القانونية الأخرى، لم تجد الدول التي سمحت بإنشاء بنوك إسلامية فيها دون تغيير نظامها المصرفي - سبيلاً إلى إزالة هذا التناقض إلا بإصدار قوانين خاصة تعفي هذه البنوك من الخضوع لكل أو بعض أحكام قوانينها المصرفية.

وفي خارج نطاق الدول الإسلامية - حيث لا أمل في إصدار قوانين خاصة لإعفاء البنوك الإسلامية من أحكام قوانينها المصرفية - فستظل هذه المشاكل بحاجة إلى حلول عملية تمكن البنوك الإسلامية من العمل وفقاً للشريعة الإسلامية ودون اصطدام مع القوانين المصرفية، لاحظ الباحث بأن المصرف يواجه نفس المشكلات التي يتعرض لها كل المصارف الإسلامية الا وهي مشكلة المصرف المركزي وقوانينه الغير متطابقة مع جوهر المصرف الإسلامي.<sup>(108)</sup>

### 3- صعوبة إيجاد العميل الموثوق فيه :

حسب ما أفاد مدير مصرف مانديري ان من المشاكل التي تواجه مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع ملانج اندونيسيا ، أن التمويل بالمشاركة يجب أن تتم مع العميل الموثوق فيه ، وهذه الثقة توجد صعوبة في توفرها فالعملاء المتقدمين بالمشاريع الي المصرف وتعتبر من أكثر المشاكل التي تواجه المصرف ، لأن العميل فالتمويل بالمشاركة يكون شريكاً مع المصرف لهذا علي المصرف التريث في اتخاذ القرار بالموافقة من عدمها. فبعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية يسعون للتعامل معها، لا لتجنب المعاملات الربوية مع البنوك التقليدية ، بل محض بُغية الحصول على السلعة أو النقد بأي وسيلة ، فصيغ المراجعة والمشاركة والمضاربة لا تعدو بالنسبة لهم وسيلة للتمويل وليست نوعاً من أنواع التجارة والبيع ، وهو ما يدفعهم إلى التحايل على الإجراءات وتقديم المستندات الوهمية والمعلومات غير الحقيقية متجاهلين الجوانب الشرعية في

<sup>108</sup>. مرجع سابق رقم (90) .

المعاملة التي يقوم بها المصرف، فتكون صورة المعاملة في حقيقتها صورية.<sup>109</sup>)، لاحظ الباحث ان هناك صعوبة في إيجاد العميل الذي تتوفر فيه الصفات اللازمة لإدارة المشروع أو لمشاركة المصرف الإسلامي ، وقلة خبرة العملاء والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية في الأعمال والأنشطة الاستثمارية، فضلاً عن الانحدار الأخلاقي المتعلق بالأمانة والسلوك القويم جعل كثيراً من المصارف والمؤسسات المالية تُحجم عن إبرام عقود المضاربة والمشاركة وما يماثلهما؛ خوفاً على أموال المودعين وتحزراً من تعريض أموال المصرف للضياع<sup>(110)</sup>، فمن المعلوم قوة الضمانات في مثل هذه الصيغ من صيغ الاستثمار ليست هي أساس التمويل بل الأساس هو الثقة بالعميل، وهو ما لا يمكن الحصول عليه بسهولة، ما أدى إلى ازدهار صيغة المراجعة كصيغة من صيغ التمويل على حساب باقي الصيغ .

#### 4-نقص الموظفين المتفهمين في صيغ التمويل الاسلامي :

أضاف ايضاً بأن المصرف يواجه صعوبة في انتقاء الموظفين المتفهمين في العمل المصرفي الاسلامي ومعرفتهم لعمليات التمويل بالمشاركة وكيفية التعامل والتعاقد مع العملاء ، فيُجبر المصرف على توفير دورات تدريبية لتقوية وتمكين الموظفين الجدد من تفهم العمل المصرفي الاسلامي وما يوجد به من اختلافات جوهرية بينه وبين المصارف التقليدية .<sup>(111)</sup>

وقام الباحث بطرح السؤال على مدير التسويق بمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا وأجاب بأن المصرف يقوم بتقديم الخدمات المصرفية وممارسة الأعمال التمويلية بطريقة شرعية ولا يتم شراء أو بيع إلا بعد اطلاع إدارة التمويل على أي مشروع مقدم من العملاء للمصرف ، ويضيف بأن الأرباح تكون محددة بنسب معينة حسب رأس المال ، وذلك بأن المصرف لا يتجاوز القوانين الشرعية التي سنّها المصرف والقائمة على اساس المصارف الإسلامية وهي المعايير الشرعية للمصارف الإسلامية<sup>(112)</sup> .

ولاحظ الباحث أن المصرف يعاني من عدم قدرته على قبول بعض المشاريع المعروضة عليه من قبل العملاء .

<sup>109</sup> . HARI NOPA KURNIAWAN مدير مصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة 2016/6/1 .  
<sup>110</sup> . د. محمد وفيق زين العابدين ، مجلة البيان لأحمد عبدالرحمن الصويان ، سنة 2012 ، العدد 306 .

<sup>111</sup> . HARI NOPA KURNIAWAN مدير مصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة 2016/6/1 .  
<sup>112</sup> . rian prio hardi مدير التسويق بمصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة 2016/6/15 .

حيث قام الباحث بطرح السؤال علي مدير إدارة التمويل في مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا ، ماهي الصعوبات التي تواجه مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا في تطبيقه لعقود التمويل بالمشاركة ؟

وأجاب بأن مصرف الشريعة مانديري يواجه العديد من المشاكل<sup>(113)</sup> ، وهي تقييد المصرف الاسلامي مانديري بالرجوع للقوانين التي تصدر من المصرف المركزي بأن هناك تحديات عدة منها التحديات القانونية ومنها التحديات الشرعية .

التحديات القانونية: كثير من قوانين التجارة والمصارف والشركات، لا تزال سارية وفي أنماط غير إسلامية، وهي لا تناسب في بعض أحكامها أنشطة العمل الإسلامي، بل تحصره في نطاق ضيق محدود. وفي ذات الوقت ترم البنوك الإسلامية عقودها ومعاملاتها وفق الشروط والضوابط الشرعية، ويتطلب تنفيذها في المحاكم جهوداً وتكاليف إضافية مشيراً إلى انه لا يوجد في الوقت الراهن إطار مرجعي للإشراف على البنوك الإسلامية يتناسب مع طبيعة العمل المالي الإسلامي، مما يشكل عائقاً أمام نمو المصارف وتقدمها.

التحديات في مستوى التشغيل: كإلزامها بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية، وكثير منها يخضع لنظام الفائدة الربوية كما أن البنوك المركزية تقوم بوظيفة المقرض لبنوك ولا تستطيع البنوك الإسلامية أن تستفيد من هذه التسهيلات في سد حاجتها الماسة ، نظراً للنظام الربوي الذي تنطوي عليه ومما تعانیه بعض هذه البنوك ضآلة رؤوس أموالها ، فلا تستطيع بذلك أن تواكب الصناعة المصرفية المتقدمة ولا الوفاء بحاجات المتعاملين معها، بل تواجه بذلك مصاعب قد تؤدي إلى خروجها من السوق في ظل المنافسة المتزايدة.

## نتائج البيانات

من خلال اجابات مدير المصرف ومدير إدارة التمويل لاحظ الباحث أن هناك العديد من العوائق والتحديات التي تواجه مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا منها ماهي مختصة بالمصرف مكان الدراسة ، ومنها ما تتعلق بالبنك المركزي ، وأن اجابات الموظفين كانت واضحة وصریحة ومضمونها أن المصرف لديه العديد من المشاكل ، ويرى الباحث أن إجابات مدير المصرف ومدير إدارة التمويل تكون

<sup>113</sup>..VERO DEWE. مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف..

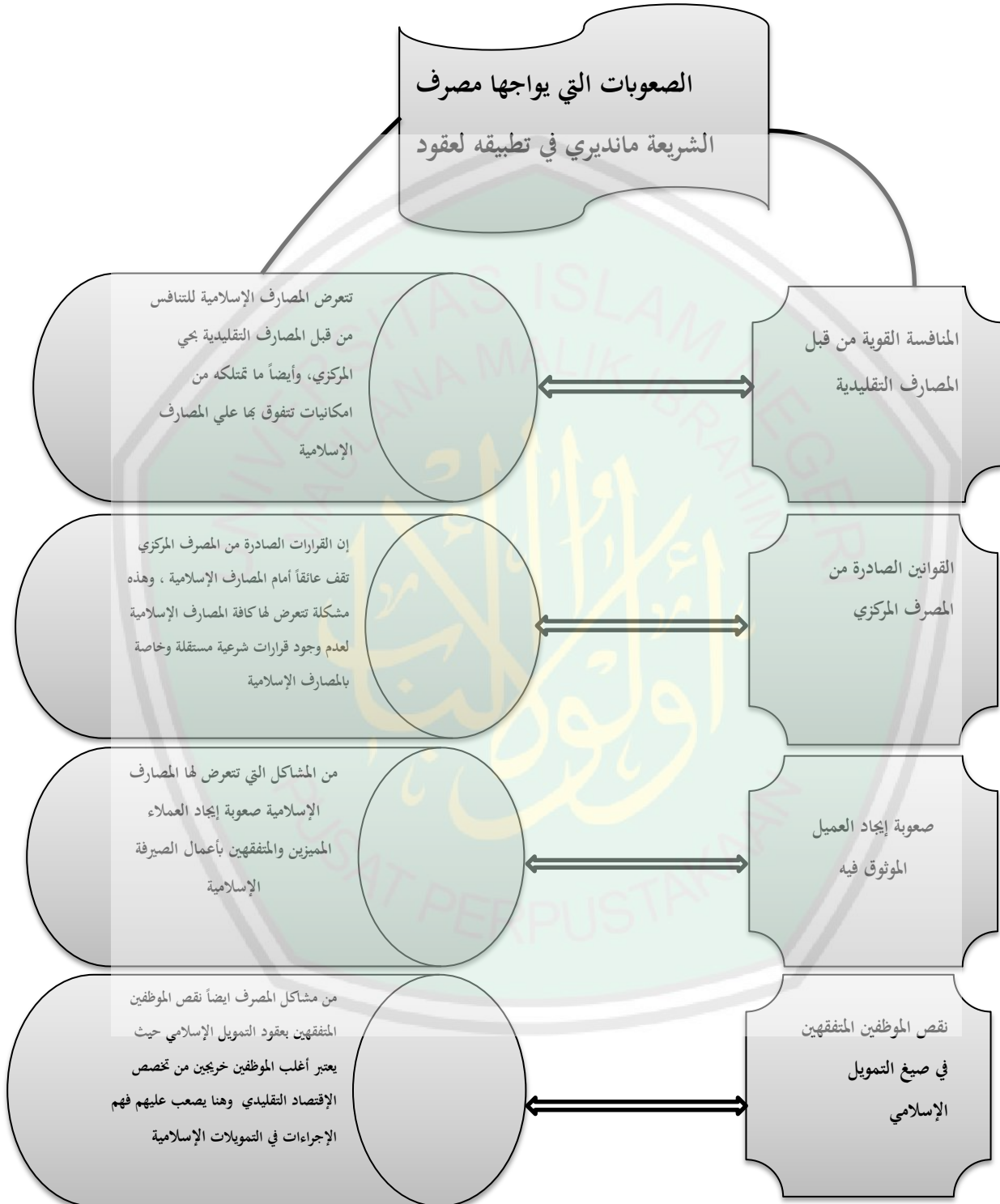
مكملة لبعضها البعض في شرحهم للمشاكل التي يعاني منها مصرف الشريعة مانديري  
الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا .





شكل رقم (4) يوضح الصعوبات التي يواجهها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج

اندونيسيا في تطبيقه لعقود المشاركة :-



المصدر / إعداد البحث

## المطلب الرابع : الاستراتيجيات التي يستخدمها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا لدفع المخاطر في التمويل بالمشاركة

### أولاً : دراسة بيئة المشروع ومدى امكانية نجاحه

حيث قام الباحث بطرح هذا السؤال علي مدير المصرف وأجاب قائلاً:

بأن درجة المخاطرة تعتبر أحد المرتكزات الاساسية لاستراتيجية الاستثمار<sup>(114)</sup> حيث يجب أن يكون لدى البنك سياسة واضحة للمخاطر من خلال جهاز خاص يساعد الادارة في قياس المخاطر المرتبطة بمجالات وأدوات الاستثمار المختلفة. فسياسة المخاطر تتضمن قياس درجة المخاطر بالنسبة لكل مجال من مجالات الاستثمار، كما تقيم المخاطر بالنسبة للأدوات الاستثمارية. فعلى سبيل المثال درجة المخاطرة في عقود المضاربة والمشاركة عادة ما تكون أعلى من عقود المراجعة. كما ان تقييم المخاطر يتضمن دراسة بيئة الاستثمار المستهدفة أو الدول التي ينوي البنك الاستثمار فيها حيث يجب التعرف على القوانين والتشريعات التي تحمي المستثمر بالإضافة الى الأوضاع الاقتصادية والسياسية وكل ما يتصل أو يمكن أن يؤثر على استثمارات البنك. بالإضافة الى ذلك فإن سياسة المخاطر تتضمن الحرص على تنوع المحافظ الاستثمارية وتعدد أسواق الاستثمار وذلك بهدف الحد من المخاطرة، حيث لاحظ الباحث بأن مصرف مانديري يستعين أحياناً بكوادر خارجية من ذوي الخبرة في بعض المشاريع وذلك لعدم وجود موظفين داخل المصرف لدراسة هذه المشاريع.

### ثانياً : تركيز المشروع في مجال معين

حيث قام الباحث بطرح هذا السؤال علي مدير المصرف وأجاب قائلاً<sup>(115)</sup>، إن تركيز الاستثمار في مجال معين أو في أدوات أو أسواق معينة يرفع من المخاطر التي يتعرض لها البنك. كما ان سياسة المخاطر تتضمن عدم تركيز عمليات التمويل في عدد محدود من العملاء. ان البنوك المركزية تتبنى الآن سياسات تتضمن ضوابط معينة تتعلق بحجم التمويل المقدم الى العملاء. ويعتبر تنوع العملات التي يستثمر فيها البنك أيضاً من السياسات الاستثمارية السليمة. وتتبنى المصارف المركزية ولجنة بازل عدداً من الضوابط للحد من المخاطرة.

<sup>114</sup> . HARI NOPA KURNIAWAN مدير مصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة 2016/6/1 .

<sup>115</sup> . المرجع السابق .

## ثالثاً: التغلب علي التنافس مع المصارف التقليدية

وقد قام الباحث بتوجيه نفس السؤال علي مدير ادارة التمويل بمصرف الشريعة

مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا فأجاب :-

حيث يعمل المصرف علي دعم إستراتيجية الحد او التغلب علي التنافس من قبل المصارف الأخرى لا من حيث العائد فقط ، وإنما من حيث تدريب الكوادر الوظيفية التدريب الجيد والقيام بالمتابعة الدورية للمشروعات التي سبق وتم التعاقد بها مع المصرف وايضاً من جهةٍ أُخري تقديم الأدوات المبتكرة والفرص الاستثمارية التي تجذب العملاء وتشجعهم على توظيف أموالهم مع المصرف الاسلامي. أدوات استثمارية متنوعة فالعملاء يحتاجون الى أدوات استثمارية متنوعة تتناسب مع توجهاتهم الاستثمارية واحتياجاتهم<sup>(116)</sup>. فكلما استطاع البنك أن يوفر حزمة من أدوات الاستثمار التي تتوافق مع رغبات العميل اتسعت قاعدة العملاء في البنك وكلما تعزز وضعه التنافسي بالإضافة الى المرتكزات الاستراتيجية للسياسة الاستثمارية المشار اليها أعلاه فإن هنالك مجموعة من السياسات المساندة التي يجب الاهتمام بها لدعم استراتيجية الاستثمار.<sup>(117)</sup>

وفي المقابل يلاحظ أن الاقتصاد في الدول العربية والإسلامية عموماً، والعمل المصرفي والمالي الإسلامي بوجه خاص تسوده حالة من المباعدة بين أطرافه، على الصعيد التطبيقي والاستثماري، وتطغى على علاقات أطرافه روح التنافس والتناحر وذلك في الوقت الذي أدى تحرير التعامل في الخدمات المصرفية إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمصارف المحلية، ومنها المصارف الإسلامية التي لا تزال غير مهياًة لمواجهة هذه المنافسة، نظراً لمحدودية أحجامها، وضعف إمكانياتها الاقتصادية وتواضع خدماتها بالنسبة للمصارف التقليدية<sup>(118)</sup>

<sup>116</sup> . VERO DEWE... مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.

<sup>117</sup> . VERO DEWE... مدير إدارة التمويل بمصرف مانديري فرع مالانج اندونيسيا . تاريخ المقابلة . 2016/6/6 ف.

<sup>118</sup> . د. أحمد العثيم . التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية . صحيفة الجزيرة للطباعة والنشر سنة 1428م . العدد 12873 السعودية

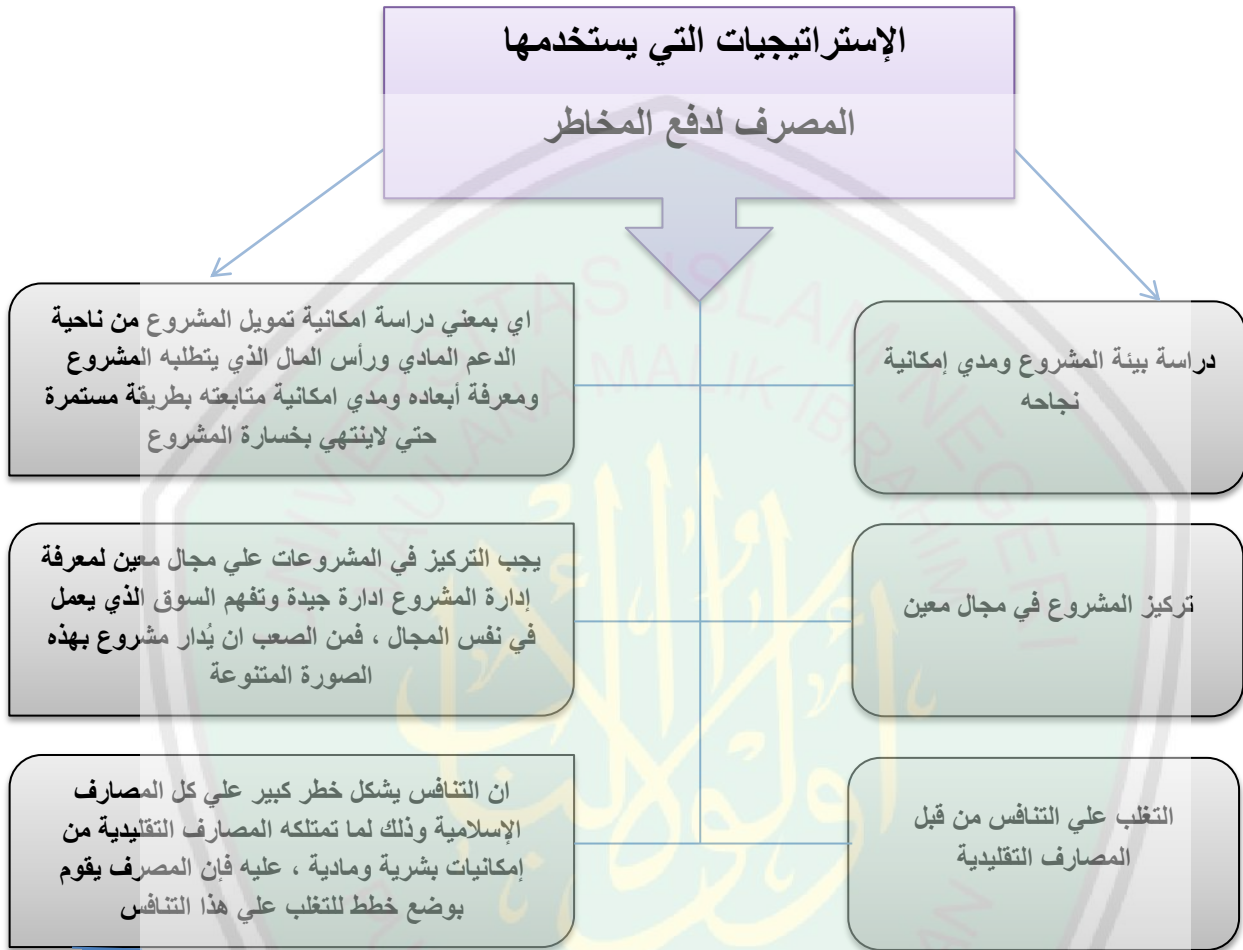
وهنا يجب التنبيه إلى أن المصارف الإسلامية لا تعاني من تحديات العملة الخارجية فقط ، بل يمتد الأمر إلى تداعيات العملة وتأثيراتها غير المباشرة على الساحة الداخلية، ويلاحظ أن نوعية التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية تبدو أكثر صعوبة من التحديات التي تواجهها مؤسسات مصرفية أخرى، نظراً لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها ومن هذه التحديات .<sup>(119)</sup>

#### نتائج البيانات :

لاحظ الباحث هنا أن المصرف قد قام بوضع استراتيجيات لدفع المخاطر في حالة وجودها لأي سبب من الاسباب وأيضاً يوجد اهتمام من قبل إدارة المصرف بالموظفين لدعمهم بالدورات التدريبية الجيدة وخاصة فالصيرفة الإسلامية وما تمتاز به من خصائص عن البنوك التقليدية ليكون الموظف علي وعي تام والثفقه في كل الامور التي كُلف بها في مصرف الشريعة مانديري الاسلامي فرع مالانج اندونيسيا .

<sup>119</sup> . المرجع السابق .

شكل رقم (5) يوضح الإستراتيجيات التي يستخدمها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا لدفع المخاطر في التمويل بالمشاركة



المصدر / اعداد الباحث



## المبحث الثالث : مناقشة النتائج

### مقدمة :

بعد أن قام الباحث في الفصل السابق بعرض البيانات وتحليلها فيما يتعلق بإجراءات المتبعة للتمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري ، وكذلك المعايير التي تعين على التمويل بمصرف الشريعة مانديري ، والصعوبات التي يواجهها مصرف الشريعة مانديري والاستراتيجيات التي يستخدمها المصرف لدفع المخاطر في التمويل بالمشاركة التي تحصل عليها الباحث من خلال المقابلة والملاحظة التي قام بها مع عينة الدراسة بمصرف الشريعة مانديري من خلال الدراسة الميدانية على المصرف محل الدراسة .

### أولاً : مناقشة الإجراءات المتبعة للتمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانق اندونيسيا

تقوم المصارف الإسلامية بتنفيذ عملية المشاركة في ضوء ما يلي

- إعداد دراسة الجدوى.

- إبرام العقود.

- وضع نظم العمل.

- وضع اللوائح.

- تقديم التمويل.

• المتابعة والرقابة وتقويم الأداء حسب الاتفاق بواسطة المصرف.

• إعداد المراكز المالية الدورية للمشاركة:

قائمة المركز المالي.

- قائمة الدخل.

- قائمة التدفقات النقدية<sup>(120)</sup>.

- مشروع توزيع الأرباح .

• استمرار المشاركة والمحاسبة والمراجعة على نشاطها ونتائج أعمالها وتوزيع الأرباح.

• في حالة المشاركة المتناقصة يضاف إلى ما سبق:

- تقويم حصة المصرف المبيعة.

- بيان الربح / الخسارة الرأسمالية<sup>(121)</sup>.

يتقدم العميل المستثمر إلى البنك الإسلامي بمشروعه مقترحا الصيغة التي يريد أن يتعامل بها مع البنك. ويجب ألا ينتظر البنك الإسلامي حتي يأتيه العملاء ، بل يجب عليه أن يكون هو المبادر يبحث الفرص الاستثمارية المتاحة في البيئة وذلك من خلال الدراسات والتحليلات الميدانية والمكتبية التي يقوم بها ، والذهاب بها إلى العملاء إذا لزم الأمر وأمام البنك العديد من المصادر التي يمكنه أن يستقي من خلالها الأفكار الاستثمارية سواء من الداخل أو من الخارج ، من البيانات الإحصائية المنشورة عن خطة الدولة ، أو

<sup>120</sup> أ. حسين حسين شحاتة ، الأسس والمعالجات المحاسبية لصيغة المشاركة والمشاركة المنتهية بالتمليك كما تقوم بها

المصارف الإسلامية مع حالات تطبيقية ، دار المنشورة ، سنة 2005 .  
<sup>121</sup> المرجع السابق ، أ. حسين حسين شحاتة ، الأسس والمعالجات المحاسبية لصيغة المشاركة والمشاركة المنتهية بالتمليك كما تقوم بها المصارف الإسلامية مع حالات تطبيقية ، دار المنشورة ، سنة 2005 .

من دراساته للسوق والعملاء والمنافسين... وغيرها ، أو من الدراسات التي تقوم بها إدارات البحوث والتطوير وإعداد دراسات الجدوى وغيرها من المصادر التي يمكن أن يدعم بها البنك أفكار العملاء ويجذبهم للاستثمار .<sup>122</sup>

وإن هذه الدراسة تميزت عن الدراسات السابقة فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة للتمويل بالمشاركة ، حيث تميزت عن غيرها مقارنةً بالدراسات السابقة من التعرف علي الإجراءات المهمة التي تساعد في سير عملية التمويل بالمشاركة بشكل أكثر سهولة وأمان من ناحية الضمانات المطلوبة من العميل ، حيث انها في إحدي الدراسات السابقة كانت إستنتجت أن المصارف تعاني من وجود إشكاليات في ضمان العميل الي نهاية المشروع ، وبهذا تميزت بوضع ضمانات تفرض علي العميل الإلتزام بها الي أن ينتهي مدة المشروع هذه الدراسة توصلت للإجراءات التالية:-

1. دراسة الطلب المقدم من العميل من حيث توافر معايير المشروع الجيد..
2. دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع موضوع المشاركة من حيث:
  - الطلب على منتجات وخدمات المشروع .(الدراسة التسويقية)
  - الجوانب الفنية للمشروع ،الجوانب التمويلية للمشروع ، أسس قياس وتوزيع الربح أسس قياس وتوزيع الخسارة .
3. الحصول على الضمانات من العميل الشريك ضد التعدي والتقصير والإهمال.
4. إبرام الوعد بالمشاركة من قبل المصرف.
5. إبرام عقد المشاركة وملحقاته.

<sup>122</sup> . د/ عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية الاسلامية ، مرجع سابق

6. وضع نماذج ونظم عمل المشاركة ، كاللائحة المالية والإدارية والإنتاج والمخازن والمشتريات ونحو ذلك ، وضع النظام المحاسبي والمالي للمشروع ونظم المراجعة والرقابة على أعمال المشروع.

7. نظم المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية .

8. المحاسبة الدورية على بيع جزء من حصة المصرف حسب الاتفاق

9. المراجعة والرقابة على معاملات المشاركة المنتهية بالتمليك.

10. حساب أرباح المشاركة المنتهية بالتمليك.

11. توزيع أرباح المشاركة المنتهية بالتمليك.

12. تستمر عمليات المراجعة والرقابة والمحاسبة حتى ينتهي عقد المشاركة وتصفى .

ثانياً: مناقشة المعايير التي تعين علي التمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا

من خلال عرض البيانات وتحليلها استطاع الباحث معرفة المعايير التي يعمل بها المصرف في التمويل بالمشاركة ، وهي ان التأكد من عمل المصرف الإسلامي علي الطريقة الشرعية ومدي انضباطه بالضوابط الشرعية الخاصة بالمصارف الإسلامية يعتبر شيء أساسي : المعايير المتعلقة بالجهة المتقدمة بطلب التمويل

1 - أن تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة.

2- أن تكون قادرة على تنفيذ المشروع من حيث وجود الكادر الفني والإداري والمالي القادر على القيام بالإشراف ومتابعة تنفيذ المشروع وتقديم المساعدة الفنية عند الضرورة.

3- أن تكون قادرة على إعداد المقترح الخاص بالمشروع حسب شروط ومتطلبات الصندوق وكافة الدراسات والوثائق ذات العلاقة بالمشروع .

4- أن يكون قد مضى على تأسيس الجهة المتقدمة بالطلب عام واحد على الأقل وأن يكون لديها قوائم مالية مدققة و/أو بيانات مالية منظمة.

5- أن تكون الجهة المتقدمة بالطلب ذات سمعة وخبرة جيدة في مجال تخصصها.<sup>(123)</sup>

فإن هذا يتطابق مع ماذكر في الإطار النظري سابقاً حيث تم عرضها تفصيلاً سابقاً ونذكر منها :

شخصية الزبون وتشمل عنوان المعني والوضع القانوني وطبيعته وسمعته وخبرته وكفاءته وسيرته الذاتية ، المركز المالي للزبون ويشمل تحليلاً للميزانية لتحديد الموقف من العملية الاستثمارية ، قدرة الزبون والمتمثلة في معرفة ندى قدرة وكفاءة العميل وقدرته على الوفاء بالسداد ، الضمانات الإضافية التي تتركز على نوع وحالة وقيمة الضمان المقدم ومدى قابليته للبيع وسهولة إجراءات تسيله لتحديد الموقف في منح التمويل من عدمه ، الظروف المحيطة بغرض التمويل ، وترتكز عن مدة ملائمة الظروف الداخلية والخارجية والظروف

<sup>123</sup> . [www.etvetfund.gov.jo/selection-criteria.docx](http://www.etvetfund.gov.jo/selection-criteria.docx)



الاقتصادية المتعلقة بقطاع المشروع المراد تمويله إضافة إلى مدى توفر السيولة اللازمة لذلك (124).

إضافة إلى ذلك أن هذه الدراسة توصلت أن هناك معايير أخرى أيضاً مهمة جداً الا وهي :- دراسة المشاريع من حيث عملها ودراسة الجودة الاقتصادية لهذه المشاريع التمويلية ، وإيجاد العميل الملم والمتفقه في المعاملات الإسلامية ، وأيضاً متابعة المشاريع بشكل دوري فهذا كله يتم بأساليب مطابقة للشرع وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل ، وهذا بعكس ماجاء فالدراسات السابقة فهي من خلال نتائجها مايهمها هو وتبسيط الضوء علي صيغة المراجعة فقط كونها هي الأسهل والأسرع في التعامل .

ثالثاً: مناقشة الصعوبات التي يواجهها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع مالانج اندونيسيا في تطبيقه لعقود المشاركة تواجه البنوك الاسلامية عدة صعوبات وقفت حاجزاً امام تطور الخدمات المصرفية والمالية في أداء هذه البنوك لرسالتها ، وعدم مراعاة في تمويل العميل الجدوى الاقتصادية للمشروع وما اذا كان التمويل يسبب تضخم أم لا ، حيث افرغ العمل المصرفي من مضامينه الحيوية واهدافه الاستراتيجية والتي تتجاوز مسألة الربا الي المساهمة الفاعلة في تنمية المجتمعات الاسلامية وزيادة انتاجاتها .

<sup>124</sup> . مرجع سابق ، د/ ابراهيم ابوبكر المدني ، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، مرجع سابق .

وأن من أكبر التحديات هو إنشاء إطار يحكم البنوك الإسلامية، ويشرف عليها وينظمها. فغياب النهج المشترك بين البلدان التي توجد بها بنوك إسلامية من جهة، يعد التحدي الأول وبخاصة في ظل وجود رأيين مختلفين، يرى الرأي الأول - ويسود في ماليزيا واليمن، أن البنوك الإسلامية ينبغي أن تخضع لنظام تشرف عليه وتنظمه بالكامل البنوك المركزية، وبصورة تختلف كليةً عن البنوك التقليدية<sup>(125)</sup>.

وأن ما ذكرناه سابقاً في عرض البيانات من المشاكل وصعوبات فإنه يطابق ماتم سرده في الإطار النظري من صعوبات ومشاكل تقبع داخل المصرف كالنقص الذي يعاني منه المصرف في عدد الموظفين المتفهمين في المعاملات المالية الإسلامية وزد علي ذلك معرفة المشاكل التي يمر بها المصرف في صعوبة إيجاد العميل الذي يملك الصفات السوية بسيرته وسلوكه ومركزه الإقتصادي ، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حيث أنها تعرض في نتائجها فقط المشاكل الأساسية التي تتعرض لها كافة البنوك الإسلامية الا وهي مشكلة القوانين التي يصدرها المصرف المركزي ، وأيضاً التناقس القائم من قبل المصارف التقليدية ، وعليه قام الباحث بالتركيز في هذه الدراسة علي المشكلات الداخلية للمصرف ومحاولة إيجاد طرق لإزالتها وذلك بهدف مواجهة تحديات العولمة ومحاولة للصمود في وجه المتغيرات العالمية .

<sup>125</sup> . د/محمد زيدان، أ/ محمد حمو ،تحديات ومشكلات عمل البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وسبل مواجهتها ، الملتيقي الدولي الثاني ، مرجع سابق

رابعاً : الإستراتيجيات التي يستخدمها مصرف الشريعة مانديري الإسلامي فرع

مالانج اندونيسيا لدفع المخاطر في التمويل بالمشاركة

هناك بعض المخاطر التي تختص بها المصارف الإسلامية والمتمثلة في الصيغ التمويلية التي تنفرد بها في طبيعة العلاقة بين المودعين من أصحاب الأموال والمصرف الإسلامي فهي تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة بناءً على قاعدة الغرم بالغنم فالمغانم والمغارم موزعة على أطراف العملية الاستثمارية وليست على طرف واحد كالربا إذ الربح فيها طرف والخاسر الطرف الآخر غير أن المصارف الإسلامية اليوم تحاول أن تتجنب الخسارة مطلقاً باستخدام أساليب المراجعة وبمحاولة إيجاد صناديق التأمين ضد المخاطر لأنها لا تريد أن تخسر وكانت النتائج المترتبة على هذا الأمر أن عائد استثماراتها ضعيف وفي الجهة المقابلة نجد أن المصارف الإسلامية تجنبت الاستثمار في المشاركة والمضاربة لأن نسبة المخاطرة فيها عالية ونسبة العائد عالية كذلك ومن هذه المخاطر:-

(مخاطر عدم الفهم لصيغ التمويل الإسلامي - المخاطر المؤسسية - مخاطر تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي - مخاطر العوائد غير الشرعية - عدم جواز استخدام المشتقات المالية - انتقال المخاطر).<sup>(126)</sup>

<sup>126</sup>. د. محمد فوزي ، الأنظمة الرقابية لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ، بوابة الشرق الإلكترونية، قطر، سنة 2015 .

وهذه الدراسة تميزت عن غيرها من ناحية الإستراتيجية المتبعة لدفع المخاطر في أنها توصلت بوجود مخاطر من ناحية العميل وهي تتمثل في وضع ضمانات تجبره علي القيام بالمشروع بطريقة صحيحة وشرعية من خلال متابعة وتدقيق وفحص وتحليل كافة الأعمال والأنشطة التي يمارسها للتأكد من أنها تتم وفقاً لإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً للفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من الهيئة الشرعية .

وتوصلت أيضا الي ان من إحدى الإستراتيجيات هي وضع الخطط الازمة للتغلب علي التنافس القائم من المصارف التقليدية ومحاولة إيجاد العملاء ذوي النباهة والحنكة في إدارة المشاريع ومن يمتلكون خبرة في السوق ، وذلك من اهم الإستراتيجيات لنجاح المشروعات داخل المصرف حتي ولو يفتقر لبعض المكانيات المتطورة ، وهذا ما تميزت به هذه الدراسة عن سابقتها من الدراسات الأخرى ، حيث أن بعضها توصلت إلي المشاكل المعتادة في كل المصارف الإسلامية الأخرى كالقوانين الصادرة من المصرف المركزي ، والمنافسة من قبل المصارف التقليدية كونها تتماشى مع قوانين المصارف المركزية والشركات التي تعمل تحت القوانين الوضعية .

## الفصل الخامس

### نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً : نتائج الدراسة

1- من حيث الإجراءات المتبعة للتمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة

مانديري فرع مالانج

استنتج الباحث من خلال الدراسة إن الإجراءات التي يقوم بها مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج تكون إجراءات صحيحة وواضحة من ناحية المصرف الممول والعميل القائم بالمشروع فتبدأ من الأتي :-

- تقدم العميل بطلب التمويل .
- قيام المصرف بتسليم الأوراق المطلوب ملئها من العميل .
- قيام المصرف بالتحقق من المستندات المقدمة من العميل .
- قيام المصرف بالتحقق من حالة العامل وشخصيته
- تحليل نتائج التحقق من العميل .
- توقيع الضمانات وتوقيع عقد المشاركة مع العميل .
- وتنتهي بالموافقة علي المشرع وتكليف لجنة من المصرف بمتابعة سير عمل المشروع ، ولكن المصرف يفتقر في بعض المشروعات للموظفين ذوي الخبرة حيث يقوم بالإستعانة من كوادر من خارج المصرف لدراسة جدوي بعض المشاريع .



## 2- من حيث المعايير التي تُعين علي التمويل بالمشاركة في مصرف الشريعة

### مانديري فرع مالانج

توصلت هذه الدراسة الي ان المصرف يعتمد علي المعايير الآتية :

1-دراسة المصرف للمشروع المقدم من الناحية الشرعية .

2-دراسة الجدوي الإقتصادية للمشروع .

3-إيجاد العميل المتفقه للمعاملات المالية الإسلامية .

4-المتابعة الدورية والمستمرة للمشروع .

وبهذا استنتج الباحث ان مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج يقوم بالإعتماد علي معايير معينة فالتمويل بالمشاركة وهي تركيزه في المشاريع علي مجال معين وهي خطوة صحيحة حتي لا يحصل ارباك في إدارة المشروع ، وأيضاً يركز علي دراسة الشاربع قبل الموافقة والقبول من ناحية امكانية النجاح وتقبل السوق العام لمجال التمويل وأيضاً دراسة الجدوي الإقتصادية للمشروع المطلوب تمويله من حيث قدرة المصرف علي دعم المشروع مادياً ومراقبته المستمرة ، ويركز علي امكانية التغلب علي التنافس القائم من قبل المصارف التقليدية التي تلعب دوراً في إدارة مشاريعها الربوية ، ولكن هنا المصرف لكي يتغلب علي هذا التنافس يجب عليه توفير الإمكانيات الحديثة والسيولة اللازمة لتمويل أكثر عدد من المشاريع المساهمة في رفع نسبة التنمية وأيضاً عليه زيادة عدد الموظفين وتدريبهم في دورات تجعلهم ملمين بالمعاملات المالية المصرفية الإسلامية .

## 3-من حيث الصعوبات التي تواجه مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا

بالرغم من إهتمام المصارف الإسلامية وحرصها علي الإسهام في دعم بروز وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لا تزال في هذه المؤسسات تعاني الكثير من نقاط الضعف التي تصعب من مهمة العمل المصرفي وتحول دون إستفادتها من الخدمات الثمينة التي يمكنها ان تقدمها لها ، ومن ضمن هذه التغيرات التي ينبغي علي هذه المؤسسات والسلطات العمومية تداركها مايلي

1- مصداقية وشفافية البيانات والقوائم المالية التي تقدمها هذه المؤسسات للمصارف مما يحول دون الإحاطة بحقيقة توازن مركزها المالي ووضعيته وآفاق نشاطها الإقتصادي .

2- غياب التسيير المالي والإداري العلمي المنضبط في كثير من هذه المؤسسات وإفتقارها للإطارات ذات الكفاءة المهنية في هذا المجال مما يجعلها عرضة لإختلال توازنها المالي ويضعف من منظور المصرفي قدرتها علي الإستدانة ، ويقوي احتمال تعثرها عن السداد نظراً لعدم تحكمها في تسيير تدفقاتها النقدية .

3- قلة الوعي بأهمية إعادة تأهيل هذه المؤسسات حتي تتمكن من مواجهة المنافسة الحادة التي تفرضها المنتجات المستوردة علي ضوء الإنفتاح الإقتصادي وإنضمام الجزائر إلي منظمة التجارة الدولية ومنطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي<sup>(127)</sup> .

إستنتج الباحث بأن المصرف يتعرض لبعض المشاكل منها مشاكل اساسية تتعرض لها جميع البنوك الإسلامية ومنها مشاكل داخلية اي في نطاق المصرف

**المشاكل الاساسية :** وهي القرارات والقوانين التي يسنها المصرف المركزي علي المصارف

التقليدية فهذه القوانين تسري علي المصارف الإسلامية أيضاً

<sup>127</sup>. أ . خديجة خالدي ، خصائص وأثر التمويل الإسلامي علي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية (واقع وتحديات ) الجزائر ، 2009 .

والشركات التي تتعامل وتتعاقد مع المصرف ايضاً قوانينها مختلفة عن قوانين المصرف الإسلامي مانديري فهنا تمتنع احياناً عن التعاقد مع مثل هذه الشركات .

**المشاكل الداخلية :** وهي تتمثل في نقص الكوادر الوظيفية التي تمتلك الخبرة فالمعاملات الإسلامية ، والنقص في الموظفين ذوي الخبرة في الإشراف علي بعض المشاريع ، وأيضاً صعوبة إيجاد العميل الموثوق فيه القائم علي المشروع الممول فمن الصعب التعاقد وقبول المشروع قبل معرفة أخلاقيات وسلوك العميل وحالته المادية ووضعه الإقتصادي .

#### 4- من حيث الإستراتيجيات التي يستخدمها مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج

اندونيسيا لدفع المخاطر في التمويل بالمشاركة ولما كانت الخدمات المصرفية تتنوع بحسب حاجة المصرف العميل كان لزاماً على المصرف أن يراعي المخاطر المصاحبة لعمليات التمويل وإدارتها بما يتناسب مع تحقيق أهداف المصرف والزبون ويمكن تحديد المراحل الأساسية لإدارة المخاطر بما يلي:-

- 1-الكشف عن المخاطر الخاصة بالمشروعات والعمليات التي يجريها المصرف والغاية من ذلك التوصل إلى احتمالات الانحراف عن النتائج المتوقعة في تحقيق الأرباح.
- 2- التعرف على أسباب هذه المخاطر وطبيعتها لتسهيل توجيه الاستثمار في المشروعات
- 3- قياس درجة الخطورة واحتمالات تحقق الخطر بحيث يتم تصنيفها ، فكلما كانت احتمالات تحقق الخطر كبيرة كلما كانت مخاطر العمليات والمشاريع أكبر<sup>(128)</sup>.

<sup>128</sup>. ناصر الغريب، مخاطر التمويل الإسلامي وأساليب التعامل معها، اتحاد المصارف العربية ، بيروت لبنان، 2000 ص

وبذلك استنتج الباحث ان المصرف لديه استراتيجيات لدفع المخاطر ويعمل علي ألا يقع فيها حيث انه يقوم بدراسة بيئة المشروع ومدى تقبله فالسوق إمكانية نجاحه في دعم التنمية الاقتصادية وأن هذه الدراسة لا تكفي لوحدها بل عليه النظر في مدى قدرته علي تمويل المشروع المراد تمويله والعمل علي تكليف لجنة من داخل المصرف لمتابعة سير العمل داخله ، وأيضاً يسعى المصرف جاهداً للتغلب علي التنافس القائم من المصارف التقليدية فهذا يحتاج توفير الإمكانيات المتطورة والكوادر الوظيفية التي تمتلك المهارات الإدارية والمالية والاقتصادية ، ويعمل علي تركيز كل مشروع في مجال معين وهذه فكرة جيدة لنجاح المشروع حتي لا يحدث الخلل داخل المشروع وإدارته وبهذا فإن الإستراتيجيات المستخدمة في مصرف الشريعة مانديري فرع مالانج اندونيسيا لدفع المخاطر تكون كالآتي :-

- 1-دراسة بيئة المشروع ومدى إمكانية نجاحه .
- 2-تركيز المشروع في مجال معين .
- 3-التغلب علي التنافس من قبل المصارف التقليدية .

#### ثانياً : التوصيات

1. مواصلة البنوك الإسلامية الحوار مع البنوك المركزية في الدول الإسلامية لتمكين البنوك الإسلامية من أداء وظائفها في استثمار أموال المتعاملين معها في ضوء المبادئ الشرعية التي تحكم أنشطة البنوك وتلائم طبيعتها الخاصة . وعلى البنوك المركزية أن تراعي متطلبات نجاح البنوك الإسلامية للقيام بدورها الفعال في التنمية الوطنية ضمن قواعد الرقابة بما يلائم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي ودعوة

- منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لاستئناف اجتماعات البنوك المركزية للدول الإسلامية، مما يتيح الفرصة لتنفيذ متطلبات هذه التوصية .
2. اهتمام البنوك الإسلامية بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر الجهات المعنية بالتدريب المصرفي الإسلامي .
3. العناية بعقد التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وذلك لما يقدمانه من بديل شرعي لصيغ التمويل الإنتاجي التقليدية .
4. التقليل ما أمكن من استخدام أسلوب المراجعة للأمر بالشراء وقصرها على التطبيقات التي تقع تحت رقابة المصرف ويؤمن فيها وقوع المخالفة للقواعد الشرعية التي تحكمها . والتوسع في مختلف الصيغ الاستثمارية الأخرى من المضاربة والمشاركات والتأجير مع الاهتمام بالمتابعة والتقييم الدوري وينبغي الاستفادة من مختلف الحالات المقبولة في المضاربة مما يتيح ضبط عمل المضاربة ودقة المحاسبة لتتأجها .
5. إيجاد السوق التجارية لتبادل السلع بين البلاد الإسلامية بديلاً عن سوق السلع الدولية التي لا تخلو من المخالفات الشرعية .
6. توجيه فائض السيولة لخدمة أهداف التنمية في العالم الإسلامي، وذلك بالتعاون بين البنوك الإسلامية لدعم صناديق الاستثمار المشتركة وإنشاء المشاريع المشتركة .



7. الإسراع بإيجاد المؤشر المقبول إسلامياً الذي يكون بديلاً عن مراعاة سعر الفائدة الربوية في تحديد هامش الربح في المعاملات .
8. توسيع القاعدة الهيكلية للسوق المالية الإسلامية عن طريق قيام البنوك الإسلامية فيما بينها، وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، للتوسع في ابتكار وتداول الأدوات المالية الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية .
9. دعوة الجهات المنوط بها سنّ الأنظمة لإرساء قواعد التعامل الخاصة بصيغ الاستثمار الإسلامية، كالمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة والسلم والاستصناع والإيجار
10. دعوة البنوك الإسلامية لإقامة قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات الكافية عن المتعاملين مع البنوك الإسلامية ورجال الأعمال، وذلك لتكون مرجعاً للبنوك الإسلامية وللإستفادة منها في تشجيع التعامل مع الثقات المؤمنين والابتعاد عن سواهم .
11. دعوة البنوك الإسلامية إلى تنسيق نشاط هيئات الرقابة الشرعية لديها سواء بتجديد عمل الهيئة العليا للرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية أم عن طريق إيجاد هيئة جديدة بما يكفل الوصول إلى معايير موحدة لعمل الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية .
12. تسليط الضوء من الناحية الإعلامية علي التمويل بصيغة المشاركة وذلك لعدم دراية اغلب الزبائن بهذه الصيغة ، وأنها من أهم صيغ التمويل الإسلامي فهي تكون نسبة المخاطرة فيها كبيرة جداً ، وهذا تحث عليه الشريعة الإسلامية .  
والله الموفق

## المصادر والمراجع

القران الكريم

- إبراهيم أبو النجا، "التأمين في القانون الجزائري"، ج 1،. الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 .
- ابن قدامة، المغني، ج 2 .
- أحمد السيد كردي ، مفهوم الإدارة المالية ، مجلة الاقصي ، عدد 141 ، عمان ، سنة 2015
- أحمد جميل، الدور التنموي للبنوك الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، عام 2006 .
- اعداد الدكتور صلاح بن فهد الشلهوب أستاذ باعثة فهد للبتول والمعادن، صناعة التمويل الاسلامي ودورها في التنمية ،سنة 2007.
- انتصار البدري :، مجلة المصري ، العدد 35 مارس ، 2005.

الباحثان: مُحمَّد ابراهيم مقداد، سالم عبدالله حلس ، دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية

الاقتصادية في فلسطين ، مجلة الجامعة الاسلامية ( سلسلة الدراسات الانسانية ) ،

المجلد الثالث عشر ، العدد الاول ، ص 239-261 ، يناير 2015.

البعلي، عبدالحميد محمود ، الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات الاسلامية ،

ط 1 ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، سنة 1991 ،

الجازي الحويطي، طرق تحليل البيانات، 2015 ، الرابط :

<http://mawdoo3.com>

جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم

الاقتصادية فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

2006/2005.

الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن مُحمَّد بن حبيب

الماوردي البصري، دار الكتب العلمية، سنة النشر 1419هـ / 1999، ج 7 .

حرك، ابو المجد ،(البنوك الاسلامية مالها وماعليها) ،دار الصحوة القاهرة ، ط 1،

1998م

حسن عبدالغني أبو غدة أضيف في 23/05/1432 الموافق 27/04/2011 -  
12:00 ص .

حسين حسين شحاتة ، دليل ارشادات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية ، الطبعة  
الاولي - القاهرة ، سنة 2002.

حسين عبد المطلب الأسرج ، مجلة العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية  
20/11/2015 .

أسعد رياض، "الهندسة المالية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،  
2001 .

سراج الدين عثمان مصطفى ، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 415 ، القمة المصرفية  
العربية ، يوليو-2015.

عبدالستار ابوغدة ،التمويل بالمشاركة وآليات تطويره، الندوة الفقهية الثالثة مصرف  
البوظي الاسلامي ،19-20/1/2011

نبيل احمد عبدالهادي ، منهجية البحث في العلوم الانسانية ، ط/ الاهلية للنشر والتوزيع  
عمان الاردن، سنة 2006.

ابراهيم ابوبكر المدني ، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، المنعقد في طرابلس ليبيا ،  
في الفترة 27-28/2010.

عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية الاسلامية ، الطبعة الاولى ، مكتبة  
الملك فهد الوطنية ، سنة 2004.

مُحَمَّد زيدان، أ/ مُحَمَّد حمو ، تحديات ومشكلات عمل البنوك الاسلامية في ظل التحديات  
الراهنة وسبل مواجهتها ، الملتقى الدولي الثاني ، الجزائر ، الموافق 5-6 / مايو /  
2009

دراسة سابقة، اعداد طارق الشعري ، أساليب الاستثمار في المصارف الاسلامية ،  
2011-2012 ، جامعة مُحَمَّد الخامس-السويس الرباط

ياسر أحمد السيد مُحَمَّد الجرف ، أستاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية العلوم الإدارية والمالية -  
جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية  
عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة ، تحت عنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية  
السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون ، الرياض - المملكة العربية السعودية ،

الموافق 18 - 19 - مايو 2010



- رضا سعدالله ، المضاربة والمشاركة ، وقائع الندوة التي عقدها المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، بالمملكة المغربية ، ط2 مكتبة الملك فهد الوطنية 2001.
- سراج الدين عثمان مصطفى وعبد الهادي يعقوب ، المشاركة أحكامها وضوابطها الشرعية والمحاسبية في المصارف الإسلامية، (د.ن) ، الطبعة الثانية، 1994.
- الشرح الكبير، ج 3 .
- شلهوب ، علي مُجَدِّد ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، 2007، ط1.
- الضيرير، الغرر وأثره في العقود ص510، د. عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية ج2، ص349-350.
- عائشة المالقي ، البنوك الاسلامية ( التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ) ، ط1 المركز الثقافي العربي، سنة 2000 .
- عبدالستار ابوغدة ، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي ، العدد 37 ، 2016/1/22 .
- علي الخفيف: الشركات في الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة 1977.
- عمر العمري ، أهمية تطبيق المصارف الاسلامية للمعايير الشرعية في الحد من الأزمات

الغريب مُجَّد ناصر، الأصول المصرفية الإسلامية وقضايا للتشغيل، اتحاد المصارف العربية،  
الطبعة الأولى، 2001.

فوزي المطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، (د.ن)، الطبعة  
الأولى، 2005.

الفيروز آباذي : القاموس المحيط ، المطبعة الحسينية، القاهرة، 1344هـ ، ج:4 ( مادة  
: المال )

الكاتب رشاد الفقيه ، البحث العلمي من الألف الي الياء ، منتدي مناهج وادوات  
البحث ، سنة 2010.

مُجَّد النوري ( 2009 ) التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا المسارات،التحديات والآفاق ،  
المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس -  
اسطنبول، رجب 1430 هـ / يوليو.

مُجَّد أمين بن عابدين، رد المختار على الدر المختار، حاشية ابن عابدين، مكتبة مصطفى  
الحلبي، مصر، 1966م، ج5.

مُجَّد بشير عليّة : القاموس الإقتصادي ، ط : 1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،  
بيروت ، 1985 .

مُحَمَّد حسين الوادي ، د.حسين مُحَمَّد سمحان ، المصارف الاسلامية ، الاسس النظرية والتطبيقات العملية، ط دار المسيرة ، عمان ، سنة 2006 .

مُحَمَّد طنطاوي ، معاملة البنوك وأحكامها الشرعية ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001.

مُحَمَّد علي القرني عيد، " طرق التعامل مع الخطر في المعاملات المالية المعاصرة"، الموقع الرسمي للدكتور <http://www.elgari.com/article87.htm> :

معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، فاروق عبده فلية، وأحمد عبد الفتاح الزكي .  
ملتقى الشفاء الاسلامي\_بتاريخ 2007/7/5 \_ ابوفاروق الاثري \_ مكان الملتقى  
السودان .

منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي (تحليل فقهي واقتصادي) ، جدة ، 1425هـ.

موسى عبد العزيز شحادة ، تجربة البنك الإسلامي الأردني في مجال الصيرفة الإسلامية ، دراسة مقدمة في ندوة الصناعة المصرفية الاسلامية المنعقد في الاسكندرية ، 2000 ، مطبوعات البنك الاسلامي الاردني .

موقع الاستاذ الدكتور ابو الرشد يسير كهوس ، مقال بعنوان مناهج البحث في الدراسات

الشرعية ، اضيف المقال بتاريخ 8/ مارس /2014ف.

نادي مُجَّد الرفاعي، المصارف الإسلامية ( د.ن ) الطبعة الثانية 2007 .

نصرت الله جوكاني ، المقابلة ومفهومها واهميتها ، مقال اضيف سنة 2013 ،

<http://aeuwbi.blogspot.com/>

ياسر البهلول الإدارة المالية والموازنة العامة. [/https://sites.google.com](https://sites.google.com)

يوسف بن عبدالله الشيبلي ، الخدمات الاستشارية في المصارف وأحكامها في الفقه

الاسلامي(الصناديق والودائع الاستثمارية) ، الخدمات المصرفية المجلد الاول ، سنة

2002 ، استاذ بجامعة الإمام مُجَّد بن سعود الاسلامية.

www.laporan keuangan BSM .التقرير السنوي لمصرف الشريعة

مانديري.

: <http://www.forum.ok-eg.com>

: <http://www.forum.ok-eg.com/>

<http://bouhoot.blogspot.com/2014/10/blog->

post\_262.html

<http://shabab-ibb.top-me.com>

<http://www.alsharq.com/news/details/371116#.VjShJrc>

rLIU





## الملاحق

- صور تبين المقابلات التي أجراها الباحث في مصرف الشريعة مانديري :





- جانب من صور المقابلة مع عينة الدراسة وصور للمصرف من الداخل والخارج :



